الموقف الأدبي



225





مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

225

العدد 11 السنة 37 ايلول 1990

فهرست

■ مقتطفات ومعالجات

■ أدب وفن

تلك الحرب... هذا الغزو

في ٢٢ ايلول تنقضي عشر سنوات على اشعال الحرب ضد ايران. ومن كثرة ما قيل وكتب عنها فان العودة اليها تبدو، اليوم، حديثاً مكروراً ونحن في خضم المضاعفات التي تشهدها المنطقة والعالم منذ غزو الكويت.

لكن بين هذا الغزو وتلك الحرب من الوشائج وأوجه الشبه ما يدعو إلى التأمل:

فهذا من نتائج تلك

وكلاهما امتداد للحرب الداخلية اياها.

وثمة بينهما قاسم مشترك من الممهدات والذرائع

وهما ممارسة لـ «الحرب الخاطفة» على الغرار الهتلري

وفيهما تجسيد لروح المغامرة والبطش المميزة لصدام

وهما مظهر لنزعة التوسع والهيمنة

وكلاهما اكتنفه تضليل وديماغوجيا هائلان.

ماذا عن العواقب؟

شرخ مريع في العالم العربي،

عودة كثيفة لعساكر الامبريالية

طروحات تذكرنا باحلاف الخمسينات الاستعمارية

تهميش مؤسٍ للقضية الفلسطينية، ومطلب الديمقراطية وحقوق الانسان تراجع في الخطاب السياسي إلى ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧

وفي كل ذلك يرجح غزو الكويت على كارثة «القادسية».

وحتى هذه الساعة جرّ الغزو على ملايين الناس صنوفاً من العذاب: هلع، تشريد، قهر، إفقار، ويأس. وقد ترتب عليه هدر متزايد للموارد. وهو ينذر بشلل الاقتصاد.

وفي ذلك أيضاً قد لا تكون «قادسية صدام» شيئاً يذكر بالقياس إلى الغزو ما لم تخمد الفتنة بعودة الكويت إلى أهله.

لماذا لم تتردد المعارضة العراقية في ادانة «القادسية» والغزو منذ البداية؟ لقد اجمعت على هذا الموقف، بتياراتها وفصائلها الوطنية والاسلامية، لأن اهل الدار ادرى بما فيه، كما يقول المثل. فطيلة ما يزيد على عقدين خبرت بالملموس، لا بالشعارات البراقة، حقيقة سياسة النظام. وهكذا لم تنطل عليها مناوراته واضاليله حين اشعل الحرب على ايران، بل أدركت أنها عدوان يخدم مصالح الامبريالية والرجعية التي حرضت عليه ودعمته. وقد اعترف بذلك طه ياسين رمضان بالقول ضمناً انهم تورطوا نتيجة ما قدم اليهم من معطيات وتقييمات مضللة. وها هو صدام يقرّ في رسائله إلى رفسنجاني بان الغير هو الذي استفاد من الحرب. ترى أنحن بحاجة للتذكير بضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان واجتياحه عام ١٩٨٢؟ أم نسي البعض ان «القادسية» هي التي جاءت باساطيل الغرب إلى مياه الخليج لتقدم الدعم لصدام وحلفائه في الحرب؟

بعد دماء وجراح وعذاب وخسائر الاعوام الثمانية، وبعد عامين من الاحتفالات الباذخة بالنصر واقامة المزيد من التماثيل، ونظم المزيد من الاغاني لـ «فارس النصر» ها هو يسلم بكل مطالب ايران فيعود إلى اتفاقيته مع الشاه في الجزائر عام ١٩٧٥، وهو الذي الغاها عشية الحرب تمهيداً لاشعالها. فماذا بقي من النصر غير جيش ضخم يفترس به شقيقاً صغيراً دعمه أثناء الحرب؟

اليست قوى المعارضة محقة في المطالبة بالانسحاب غير المشروط من الكويت وبتصفية الوجود العسكري الامبريالي في بلدان الخليج ومياهه دون ان تتغافل عن الذريعة التي وفرها غزو الكويت ليس فقط لهذا الوجود، بل كذلك لطرح مشاريع الاحلاف العسكرية الامبريالية في المنطقة؟

إن المعارضة العراقية إذ ترى العالم كله يدرك أخيراً أي طاغية دموي يتصرف بحياة وموارد شعبنا، لا يخفى عليها النفاق وازدواج المعايير في مواقف الدول الامبريالية. فهي مع الصهاينة والمستبدين مادام وجودهم يحمي مصالحها النفطية، وهي في كل الاحوال غير معنية بمحنة شعبنا المقهور، وقد مدت قاهره باسباب البقاء والدعم في حربه وحربها

على ايران. لكنه ما ان استولى على نفط الكويت كمخرج من الازمة الاقتصادية الخانقة التي خلفتها الحرب حتى جن جنونها.

والخاسر الاول شعبنا المنكوب بالقادسية وغزو الكويت معاً. وهو قبل كل ذلك منكوب بنظام لا أبشع منه في عصرنا. وما كان لكارثتي القادسية والغزو لتحصلا لو كان لشعبنا فرصة للافصاح عن حقيقة موقفه.

ان البطش بالرأي المستقل عن هوى الطاغية يسري حتى داخل حزبه الذي تحول إلى منفّذ طيّع لاذلال الشعب، ولسوقه إلى مجازر الحرب، وإلى التظاهر مرة للترحيب بفهد ومبارك وجابر وزايد، وأخرى للتنديد المقذع بهم والمطالبة برؤوسهم. وفي الحالين على الجميع ان يسبحوا بحمد صدام مهما سببت افعاله من ويلات.

ها هم اشقاؤنا الكويتيون يذوقون شيئاً من ممارسات نظام صدام، فيتوحدون ضده.

ترى أكان ينبغي انتظار هذه الفجيعة كي يدرك بعضهم ان طاغية يستخدم حتى السلاح الكيمياوي المحرم دولياً ضد شعبه وتدمير بضعة آلاف من قرى كردستان وتشريد اهلها، نقول ان طاغية كهذا لا يمكن ان يقود الأمة إلا إلى المهالك؟

وبعد، لئن يدفع البعض يأسهم ازاء الخيبات في المعركة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية إلى الجري وراء نزوات هذا الطاغية، أفمن حقهم ان ينسوا مشاعر ومصائر ١٨ مليون عراقي فضلاً عن ابناء الكويت؟

ان شعبنا يتوق إلى حياة آمنة، إلى لقمة شريفة، إلى حقوق الانسان الاولية، إلى ديمقراطية حقيقية. وتجربته الدامية برهنت على ان تلك هي شروط البناء والتقدم الحقيقيين، والاسهام الفاعل في تحرر وتقدم الاشقاء. لكل ذلك فهو يتوق إلى التخلص من جلاّده.

واذ ندين تدخل الامبريالية في شؤون بلادنا، نتطلع إلى تضامن كل الشرفاء مع شعبنا وقواه المناضلة من أجل الخلاص. وان هذه القوى، بكل تياراتها وفصائلها، مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتوصل إلى ما يناسب مهمتها المصيرية من تعاون يؤهلها لإستنهاض وقيادة الشعب كي يأخذ قضيته بيده.

الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج

باحث اقتصادي

ترجمة: ثامر الصفار

سيسجل التاريخ للحرب العراقية ـ الايرانية، كونها واحدة من أكثر الحروب كلفة من الناحيتين البشرية والاقتصادية. فقد تجاوز عدد ضحايا هذه الحرب المليون انسان[1]. وتشير بعض التقديرات المحافظة إلى ان كلفة الحرب لكلا البلدين كانت أكثر من (٥٠٠) مليار دولار[2].

ان هذه الدراسة ستقتصر على تأثيرات حرب الخليج على اقتصاد العراق. وسيتركز التحليل على ثلاثة مواضيع مترابطة: ١ ـ مسح موجز للظروف الاقتصادية في العراق في مرحلة ما قبل الحرب؛ ٢ ـ تأثيرات الحرب على اقتصاد العراق؛ ٣ ـ التغيير الذي حفزته الحرب في التفكير الاقتصادي للقيادة السياسية العراقية، وتأثيرات هذا التغيير على السياسة الاقتصادية، ٤ ـ آفاق التطور الاقتصادي في عراق ما بعد الحرب.

الظروف الاقتصادية قبل الحرب:

كان تأميم شركة نفط العراق المملوكة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وهولندا، وفرنسا عام ١٩٧٢ نقطة تحول رئيسية في التاريخ الاقتصادي الحديث للعراق. لم يُرجع قرار التأميم إلى العراق سيادته السياسية والاقتصادية على أهم

مصدر من مصادر ثررته الوطنية فحسب، بل انه عزز القوة السياسية والاقتصاديه للدولة، عبر منحها وسيلة ليس لها مثيل للسيطرة على معظم الاقتصاد والدخل القومي.

في عام ١٩٧٣، بدأ العراق، مع غيره من البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، بالاستفادة من الفوائد الاقتصادية لاسعار النفط العالمية، والعوائد التي نتجت عن الزيادة الحادة في الاسعار، خلال تشرين الاول وكانون الاول من تلك السنة. كما مكن قرار التأميم العراق من بناء قطاعه النفطي وفقاً لاهدافه الاقتصادية الوطنية.

احدى أهم التطورات السياسية خلال السبعينات حدثت في عام ١٩٧٥، عندما وقع كل من العراق وايران اتفاقية الجزائر، التي مكنت العراق من مواصلة سياسته التنموية الاقتصادية. التي كانت معاقة بفعل الثورة الكردية المكلفة، المدعومة من قبل الحكومة الايرانية[٣]. ويمكن القول ان عقد السبعينات قد شهد سعياً حثيثاً من جانب العراق لتطوير بنيته التحتية، وقطاعاته الانتاجية، وتوسيع خدماته الاجتماعية، وزيادة استيراداته، وتحديث قواته المسلحة.

بيد ان نجاح الثورة الايرانية، عام ١٩٧٩، أوصل العراق إلى استنتاج بأن جولة جديدة من الصراع مع ايران هي أمر لابد منه. وقد أدى ذلك إلى قيام الحكومة العراقية باعادة النظر في برامجها للانفاق العام، واتخاذ قرار بزيادة النفقات الخاصة بالدفاع والامن. ومن أهم جوانب هذه الفترة قرار الحكومة القاضي بعدم تخفيض النفقات غير الدفاعية، في الوقت الذي تزداد فيه النفقات الدفاعية. اذ اتخذت الحكومة خطوة هامة تتمثل في زيادة نفقات التنمية، وزيادة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية. ان سياسة المحافظة على المستويات العالية للنفقات العسكرية وغير العسكرية قد أدت إلى زيادة حادة في استيرادات العراق، من ٤,٢ مليار دولار في عام ١٩٧٨ إلى ٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٧٩، أي زيادة بنسبة ١٣٦٪. وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت الاستيرادات بنسبة ٣٩٪ عن مستواها في عام ١٩٧٩، ثم حدثت في عام ١٩٨١ قفزة اخرى بنسبة ٥١٪ عن مستوى عام ١٩٨٠. وكان ذلك يعني ان استيرادات العراق من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨١ قد زادت بنسبة ٤٠٠٪، من ٤,٢ مليار دولار إلى ٢٠,٥ مليار دولار.

لابد من الاشارة إلى ان الزيادة في الاستيرادات التي حصلت في عام ١٩٧٨ قد استمرت في عام ١٩٨١، برغم نشوب الحرب في عام ١٩٨٠، وانخفاض عوائد النفط العراقي بشكل حاد. ثمة تفسيران لقدرة العراق على تمويل استيراداته. الأول، ان العراق

وجد ضرورة في سحب احتياطه من النقد الاجنبي الذي كان يُقدر بـ ٣٢ ـ ٣٥ مليار دولار عندما نشبت الحرب. ثانياً، كان العراق قادراً على الحصول على قروض من عدد من البلدان العربية المنتجة للنفط، بالاخص من المملكة العربية السعودية والكويت. هذان المصدران مكنا العراق من زيادة استيراداته، فضلاً عن زيادة نفقات التنمية. وهكذا، ارتفعت قيمة العقود التي وقعها العراق مع المؤسسات الاجنبية للمشاريع غير العسكرية بنسبة ٦٤٪، ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١، أي من ١٤,٨ مليار دولار إلى ٢٤,٣ مليار دولار[4].

تأثير الحرب على الاقتصاد العراقي:

كغيرها من الكوارث التي تصنعها يد الانسان، كانت حرب الخليج ولا تزال تفرض ضريبتها. فقد ولّدت الحرب خسائر مرئية وغير مرئية. ويمكن لنا ان نُدخل ضمن الخسائر المرئية قيمة الموجودات التي دمرتها الحرب، مثل الرأسمال البشري، الطرق، الموانيء، المنشآت، المدن، المواقع الصناعية، المزارع، مصافي النفط، مرافق التصدير، وغيرها. أما الخسائر غير المرئية فتطال خسارة الدخل، التخلخل الاقتصادي، الانحطاط العام للاقتصاد، واعاقة النمو الاقتصادي. ويمكن ان نضيف إلى ما ذكرناه، ان للحرب، في بلدان نامية، تأثيراً مراً أيضاً يتمثل في زيادة تبعيتها لاقتصاد البلدان الصناعية خلال فترة الحرب، وحتى بعد انتهائها.

ان واحدة من أهم الخسائر الاقتصادية المرئية للعراق هي الدمار الفعلي لأهم قطاعاته الاقتصادية، وأكثرها ضرورة، ونقصد بذلك قطاع النفط. ففي غضون بضعة أيام من اندلاع الحرب، نجح البلدان في تعطيل مرافق تصدير النفط لكل منهما، بما فيها تسهيلات الشحن، محطات الضخ، المصافي، والانابيب[5]. فمن انتاج وصل إلى ٣,٤ مليون برميل يومياً، في آب ١٩٨٠، وجد العراق نفسه لا ينتج أكثر من ١٤٠ الف برميل يومياً في تشرين الاول.

ان خسارة الطاقة التصديرية للنفط، كانت من أهم تأثيرات الحرب على الاقتصاد، خصوصاً وان قطاع النفط كان قد اصبح، بفعل الزيادات الحادة في الاسعار خلال عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ وعامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، أهم قطاع اقتصادي من حيث مساهمته في الدخل القومي، فضلاً عن كونه المصدر الوحيد تقريباً للقطع الاجنبي. ولتقدير حجم الدمار الحاصل في ارباح تصدير النفط، حسبنا القول ان عائد النفط العراقي، الذي وصل إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠، وشكّل ما يقارب ثلثي الناتج الوطني الاجمالي، قد هبط

بنسبة ٦٠٪، ليصل في عام ١٩٨١ إلى ١٠ مليارات دولار. وقد أدى هذا، بدوره، إلى هبوط في الناتج الوطني الاجمالي بنسبة ٢٤٪، أي من ٤٠ مليار دولار إلى ٣٠ مليار دولار.

ان هبوط عوائد النفط، والتآكل السريع لاحتياطي النقد الأجنبي، والتأثيرات الناجمة عن التضخم، والارتفاع في اسعار الاستيراد، وكلفة اعادة فتح طريق التجارة عبر تركيا والاردن والكويت، وانسحاب العمالة الاجنبية من المواقع الصناعية الاساسية، وفوق كل ذلك، الادراك بأن الحرب سوف لن تنتهي، كل ذلك أجبر الحكومة العراقية على اعادة تقييم سياستها واولوياتها الاقتصادية.

وكانت اعادة التقييم هذه ضرورية ايضاً بسبب الزيادة المستمرة في حجم القوات المسلحة، من (١٤٠) الف عام ١٩٧٧، إلى (٤٠٤) ألف عام ١٩٨٢[٦]. وارتفعت نسبة القوات المسلحة إلى قوة العمل من ٤,٧٪ في عام ١٩٧٨، إلى ٧,٩٪ في عام ١٩٨٢. وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى ان زيادة حجم القوات المسلحة تقترن بزيادة في حجم شريحة من قوة العمل اللازمة لتوفير الخدمات للقوات المسلحة، كالدعم والادارة والادامة.

وبرغم دخول عدد كبير من النساء إلى قوة العمل، وزيادة عدد العمال المصريين في العراق، بما يزيد عن حجم الخسارة العددية الناجمة عن تضخم حجم القوات المسلحة، إلا ان العاملين الجدد لا يتوقع ان يمتلكوا نفس المهارة.

ثمة تأثير آخر للحرب على الاقتصاد العراقي، وقد تمثل في تأثيرها على الزراعة. فعلاوة على الانحطاط العام للاقتصاد، وهبوط الاستثمار في هذا القطاع، كان لابد لزيادة حجم القوات المسلحة ان تكون على حساب العاملين في قطاع الزراعة، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار حقيقة ان خمسيّ قوة العمل يعمل في الزراعة. وقد انعكس تأثير هذه التغيرات في الهبوط الكبير في انتاج المحاصيل الرئيسية كالحنطة والرز[٧].

الحرب وتغيرات السياسة الاقتصادية:

في عام ١٩٨٢، انتقلت جبهة الحرب إلى الأراضي العراقية. وفي تلك السنة ايضاً، قررت سوريا اغلاق انابيب النفط العراقي التي تعبر اراضيها، مؤدية بالعراق إلى خسارة منفذ تصدير رئيسي. وقد أدى هذا الاغلاق إلى هبوط في صادرات النفط العراقية بحدود ٤٠٠ الف برميل يومياً، بقيمة خمسة مليارات دولار باسعار ذلك العام[٨]. وأدى

الاغلاق كذلك إلى بقاء منفذ واحد فقط للتصدير، عبر تركيا، بطاقة تصدير تبلغ ثلاثة ارباع مليون برميل يومياً، أو ما يعادل ربع طاقة العراق التصديرية قبل اندلاع الحرب.

في عام ١٩٨٢، سلّم العراق بضرورة اللجوء إلى ترتيبات اقتصادية جديدة واجراء تغيير أساسي في السياسة الاقتصادية. وهكذا تبنت الحكومة سياسة عدم القيام بمشاريع تنموية جديدة قبل انهاء العمل في المشاريع قيد الانجاز. بيد ان الحكومة قررت، في ذات الوقت، مواصلة تنفيذ مشاريع النقل والبناء خدمةً للمجهود الحربي. وجرى تخفيض نفقات التنمية للمشاريع غير الدفاعية، مادامت الحرب مستمرة. وقد عنى ذلك ضرورة تخفيض حجم الاستثمارات في قطاعات الانتاج السلعي أي الزراعة والصناعة. وكان على الاستيرادات ان تنخفض ايضاً، فخضعت لتمحيص أشد بهدف الحفاظ على احتياطي النقد الاجنبي المتضائل. وهكذا فان الاستيرادات، التي وصلت قيمتها إلى ٢٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨١، تقلصت بنسبة ٤٣٪ في عام ١٩٨٣، لتصل إلى ١١,٧ مليار دولار. ويتضح تأثير الحرب على الاستيرادات من خلال اجراء آخر، ونقصد بذلك بنية الاستيرادات. ففي عام ١٩٨٣، ارتفع حجم الاستيرادات العسكرية بنسبة ٣٨٪ عن مستواه في عام ١٩٨١، أي من ٣,٧ مليار دولار إلى ٥,١ مليار دولار. أما الاستيرادات غير العسكرية، فعلى العكس، اذ انخفضت بنسبة ٦١٪، أي من ١٦,٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ إلى ٦,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣. ان اعادة توجيه اولويات الاقتصاد العراقي قد خفضت حصة استيراداته غير العسكرية من ٨٢٪ عام ١٩٨١ إلى ٥٦٪ بعد عامين.

ويمكن رؤية السياسة التنموية المتقشفة في الهبوط الحاد في حصة العراق من القيمة المشتركة للمشاريع التي تنفذها البلدان الاعضاء في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابيك). فقد كانت حصة العراق ١٧٪ في عام ١٩٧٩، و٣٠٪ عام ١٩٨٠، و٣١٪ عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٢ هبطت حصة العراق إلى ٩٪ فقط، لتهبط مرة أخرى إلى ٢٪ فقط عام ١٩٨٣[٩].

علاوة على هذه الاجراءات الشديدة، جرى اتخاذ خطوات أخرى للتغلب على احتياجات اقتصاد الحرب. فقد قرر العراق، على سبيل المثال، تخفيض قيمة الدينار ازاء الدولار. كما قرر ايضاً اللجوء إلى اعادة جدولة ديون المقاولين الاجانب. واضطر العراق أيضاً، إلى ايقاف مساعداته الاقتصادية للبلدان النامية الاخرى. وقرر كذلك مقايضة النفط بالمستوردات. وثمة تغير هام آخر، تجسد في دخول العراق إلى السوق الرأسمالي العالمي كمقترض لأول مرة منذ عدة عقود. ومن أجل الحفاظ على احتياطي النقد الاجنبي، قرر العراق تقييد سفر مواطنيه الى الخارج. وكان التغير الهام الآخر في السياسة الاقتصادية

زيادة اعتماد الحكومة على القطاع الخاص لزيادة المنتوج الزراعي والصناعي المحلي، من خلال الحوافز والقروض[10].

استجابة العراق الاقتصادية للحرب:

كان عام ١٩٨٢، مثلما أشرنا سابقاً، بمثابة منعطف، سواء في الحرب، أم في تأثيرها على ظروف وسياسة الاقتصاد العراقي. فقد كان لابد لسياسة الاستمرار في الانفاق التنموي، التي جرى اتباعها منذ اندلاع الحرب، ان توضع على الرف، لتحل محلها سياسة أكثر تشدداً وانسجاماً مع الحرب.

لم يكن أمام العراق أي خيار سوى اتباع اجراءات التقشف، التي حددنا خطوطها العامة سابقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة تحول ميزان العراق التجاري من فائض بقيمة ١٤,٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى عجز بقيمة ٨,٩ مليار دولار عام ١٩٨١، أي بفارق ٢٣,٦ مليار دولار. وفي اعقاب العجز التجاري القياسي عام ١٩٨١، حدث عجز آخر بقيمة ٨,٩ مليار دولاز عام ١٩٨٢. وقد أدى هذان العجزان إلى انخفاض احتياطي النقد الاجنبي للعراق، من ٣٢ ـ ٣٥ مليار دولار قبل الحرب، إلى حوالي ٢ ـ ٥ مليار دولار بعد عامين من اندلاع الحرب[11]. ولم يضطر العراق فقط إلى استنزاف معظم احتياطيه من النقد الاجنبي لتمويل عجزه التجاري فحسب، بل كذلك إلى تبني اجراءات جديدة للحفاظ على وتوليد العملة الصعبة، لتمويل تجارته وليستمر في حربه. وتمثلت احدى هذه الاجراءات في الاقتراض، الطويل والقصير الامد، لتمويل استيراداته، والاستمرار في بعض مشاريع التنمية. ولابد من الاشارة مجدداً إلى ان هذا الاقتراض يُشكل تحولاً اساسياً في السياسة الاقتصادية للعراق، وفي علاقاته مع البنوك العالمية. وعلاوة على هذه القروض، تشير التقديرات إلى ان العراق مدين بحوالي ٣٠ ـ ٣٥ مليار دولار إلى دول الخليج، وبشكل خاص إلى السعودية والكويت[12]. ولابد من الاشارة إلى إننا لا نعرف إلا القليل عن مفردات وشروط الاقتراض من دول الخليج. اذ لا يبدو ان مسألة تسديد هذه القروض تشكل مشكلة بالنسبة للعراق على المدى القريب. ولكن لا يمكننا قول الشيء نفسه، بداهة، عن المقرضين من غير العرب، مثل فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، تركيا، والهند.

لقد وجد العراق نفسه يواجه صعوبة متزايدة في سداد قروضه من المقرضين الاجانب نظراً للهبوط الحاد في عوائد النفط، ونظراً لاحتياجات الحرب. وقد نجح العراق، خلال مفاوضاته مع المقرضين، في تدوير، واعادة جدولة، والتفاوض على شروط هذه القروض،

أو تسديد بعضها على شكل دفعات من النفط. ان قدرة العراق على مواصلة الحصول على القروض كانت تعتبر واحدة من أهم العوامل التي مكنته من مواصلة حربه. وحسب ما تقول (وحدة الايكونومست للمعلومات) فان «الدولة قد حظيت بسكوت، ان لم يكن رضا مقرضيها المرموقين باقامة توازن حصيف بين تسديد الديون كاملة، وتسليم النفط بدلاً من النقد، واعادة جدولة دفعات الديون الاساسية وفوائدها»[١٣].

ان استمرار الحرب قد أدى بالعراق إلى تعبئة قسم كبير من قوة عمله، وبالتالي إلى حدوث نقص كبير في الايدي العاملة الماهرة. ومن أجل وقف نزيف العمالة، فُسح المجال أمام عدد كبير من العمال المصريين للدخول في سوق العمل العراقي. وتشير التقديرات إلى ان مليوني عامل قد وجدوا طريقهم إلى الاقتصاد العراقي[١٤]. ان وجود عدد كبير من العمالة الاجنبية، وحجم تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم، كانا يعتبران من المشاكل الجدية التي تواجه ميزان المدفوعات العراقي. فقد قُدرت قيمة التحويلات بحوالي ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٣ فقط[١٥]. وغني عن القول ان مثل هذا النزيف الذي كان يفوق العجز في الميزان التجاري العراقي، والبالغ ٢,٨ مليار دولار في ذلك العام، قد شكّل استنزافاً كبيراً للعملة الصعبة التي يستلمها العراق من جميع المصادر.

الحرب واضفاء الطابع الخاص على الاقتصاد العراقي:

ان واحدة من أهم استجابات السياسة الاقتصادية لظروف الحرب/بعد عام ١٩٨٢، كانت التغير الذي طرأ على التفكير الاقتصادي للحزب الحاكم تجاه قضية اضفاء الطابع الخاص على اقسام من قطاع الدولة الاقتصادي، ودور القطاع الخاص في اقتصاد تديره الدولة.

ففي مؤتمر الحزب الحاكم، المنعقد في تموز ١٩٨٢، اتخذ قرار سياسي يقضي بتشجيع القطاع الخاص. وأكد صدام على اقرار هذا القرار علنياً، في عام ١٩٨٤، ومرة أخرى في عام ١٩٨٦، عندما أكد على أهمية القطاع الخاص، بقوله «.... ان جميع نشاطات القطاع الخاص تشكل جزءاً من الثروة القومية، ولها أهمية كأهمية نشاطات القطاع الاشتراكي»[١٦]. وقد كرر هذا الموقف في العام التالي عندما قال «ان اشتراكيتنا لا يمكنها العيش بدون القطاع الخاص، سواء الآن، أم بعد الحرب»[١٧].

وقد تعززت السياسة الجديدة الداعمة للقطاع الخاص، لاحقاً، عندما كشف صدام عن مجموعة من البرامج الاقتصادية والادارية في شباط ١٩٨٧. وقد وصفت الـ Meed هذه البرامج، على انها تمثل تحولاً في الايديولوجيا الرسمية التي دعا اليها

الحزب الحاكم منذ وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٨ . وتشمل السمات الاساسية لهذه البرامج ما يلي :

١ ـ بيع اراضي ومزارع ومصانع الدولة إلى القطاع الخاص.

٢ ـ تشجيع المؤسسات الخاصة.

٣ ـ الغاء تنظيم سوق العمل عن طريق الغاء قانون العمل.

٤ ـ تقديم حوافز للتصدير.

٥ ـ زعزعة الجهاز البيروقراطي.

٦ ـ زيادة الاهتمام بنوعية الانتاج.

في أعقاب اعلان هذه الخطة، جرت تغييرات تؤثر على الاقتصاد. ويشمل ذلك اعادة تنظيم مؤسسات الدولة، اعادة النظر في بنية الوزارات واللجان، خلق شركات لادارة مؤسسات الدولة، تشريع القوانين التي تسمح للرأسمال العربي بالاستثمار، إلى جانب الرأسمال الخاص المحلي في الاقتصاد العراقي، ايجاد منافسة محدودة في قطاع البنوك، تشجيع الصناعات المعوضة عن الاستيراد، عدم ملاحقة ذوي الارصدة النقدية في الخارج عند استخدامها لاستيراد السلع، تشجيع المبادرة الخاصة في الزراعة، والعزم على خلق اسواق الاسهم والسندات للمساعدة على جذب رأس المال للقطاع الخاص، ولتمويل الحكومة.

من الهام الاشارة إلى ان السياسة المشجعة للقطاع الخاص، واضفاء الطابع الخاص على الاقتصاد، قد تكررا في مقالة نشرت في صحيفة الثورة بتاريخ ٢ تموز ١٩٨٧ بتوقيع رئيس ديوان رئاسة الجمهورية. وفي تلك المقالة حذر الكاتب الحزب الحاكم والاجهزة الامنية من مغبة اعاقة الاصلاحات الجارية في النظام البيروقراطي. واضافت المقالة، بصورة واضحة: «لقد تقرر. . . ان لا يتدخل الحزب وقوى الامن في عمل ومهام المؤسسات الانتاجية»[١٩]. واعقب هذا التحذير للحزب ولجهاز الامن، خلال نفس الشهر، تصريح آخر لصدام حسين نفسه، عبر فيه عن دعمه لسياسة (الغلاسنوست) التي يتبعها ميخائيل غورباتشوف، مؤكداً على رغبته في ان يكون المجتمع العراقي أكثر انفتاحاً، وان ازالة السرية من الحياة العامة، بصورة تدريجية، ستمكن البلاد من السير قدماً في خطوات واثقة[٢٠].

وبرغم ان الديون الخارجية والحرب قد أملت بعض هذه التغيرات في الافكار الاقتصادية والسياسية، إلا ان من الأدق القول ان الحرب ونتائجها قد عجلت من الميول التي كانت موضع التطبيق. ان اعادة تقييم السياسة الاقتصادية، على الاخص في القطاع الزراعي، كانت قد بدأت عملياً في عام ١٩٧٩، عندما تم ادراك عدم امكانية تحقيق حالة

الاكتفاء الذاتي من الغذاء، المقرّة في الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠[٢١]. وحصل في الواقع حرج سياسي ومالي عندما وصلت قيمة السلع الغذائية المستوردة إلى ١,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، وإلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤[٢٢]. وللتغلب على هذه المشكلة، قامت الدولة بدعوة القطاع الخاص إلى ان يلعب دوراً فعالاً في الزراعة، عن طريق توسيع حجم القروض الزراعية، وتأجير الاراضي، وبيع مزارع الدولة، والسماح بارتفاع الاسعار الزراعية، وزيادة التخصيصات لاستيراد مستلزمات الانتاج. ان فشل قطاع الدولة في التصنيع المعوض عن الاستيراد، ونمو عوائد النفط الذي جعل التكنولوجيا الغربية متوفرة والظهور المفاجيء تقريباً للمجتمعات الاستهلاكية في منطقة الخليج، وتأثير المحاكاة لهذه المجتمعات، والتواجد الامريكي في المنطقة، وفشل القومية العربية في احتواء اسرائيل، وحاجة صدام إلى تقوية سلطته، وتوسيع قاعدتها خارج نطاق الحزب، كانت جميعها بمثابة عوامل ساهمت في نشوء سياسة اضفاء الطابع الخاص على الاقتصاد، أو ما يسمى بالانفتاح[٢٣].

وقد أعلن الرئيس العراقي عن تغيير هام آخر في الايديولوجيا، عام ١٩٨٢، عندما تخلى عن فكرة الدولة العربية الواحدة، قائلاً:

«ان العراقيين يعتقدون الآن، ان الوحدة العربية، لا يمكن تحقيقها، إلا بعد تحديد حدود واضحة بين كافة الدول. كما نعتقد أيضاً، ان الوحدة العربية لا يجوز ان تتحقق عن طريق ازالة السمات المحلية والوطنية لأي بلد عربي. فاذا أراد شعب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والرئيس علي ناصر محمد، اقامة وحدة مع العراق، اليوم، على أساس تذويب الشخصيتين العراقية واليمنية، فسوف ارفض، أنا صدام حسين، شخصياً مثل هذه الوحدة. وسأقول: لنترك الشخصيتين تتعايشان مع بعضهما البعض.

ان مسألة ربط الوحدة بازالة الحدود لم تعد مقبولة من قبل الذهنية العربية الحالية. ربما كانت مقبولة قبل ١٠ أو ٢٠ عاماً. علينا ان نأخذ بعين الاعتبار التغيّر الذي طرأ على العقل العربي. يجب علينا رؤية العالم كما هو. ان أي عربي يرغب في رؤية الامة العربية في دولة واحدة... لكن هذا محض احلام. ان الواقع العربي يقول بان العرب يشكلون الآن ٢٢ دولة، وعلينا ان نتصرف وفقاً لذلك. وعليه، لا يجوز فرض الوحدة، بل يجب تحقيقها عبر رأي اخوي مشترك. على الوحدة ان تعطي قوة إلى اطرافها. لا ان تلغي هويتهم الوطنية»[٢٤].

ثمة عامل آخر ساهم في التحول إلى سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية، ويتمثل في الرغبة باقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية. أحد المراقبين صاغ ذلك بقوله «ان خطوات صدام الهادفة إلى اعادة تنظيم الاقتصاد سيساعد على تطمين دائنيه حول قدرة

العراق الطويلة الامد على تسديد ديونه. كما ان تقليص دور الدولة في القطاعات الانتاجية ستساعد اصدقاء العراق في واشنطن، على طرح قضية بغداد على البيت الابيض»[٢٥].

يوجد بعد آخر لتقارب المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق، ربما يكون قد دفع العراق إلى اعادة توجيه سياسته. ففي الندوة التي نظمها منتدى رجال الاعمال الامريكي ـ العراقي عام ١٩٨٧، عبر سفير العراق في واشنطن آنذاك عن افكار تقول بان الولايات المتحدة الامريكية والعراق يشتركان بمصالح طويلة الامد في استقرار الخليج، بالاستناد اساساً إلى المحافظة على الوضع الراهن، ومقاومة أي تغيير ثوري من الطراز الايراني. ولابد ان نضيف، ان هذا الرأي، كان متفقاً مع آراء حكومة الرئيس ريغان والكونغرس الامريكي[٢٦].

ضمن هذا السياق، تجدر الاشارة إلى ان مصلحة العراق بمشاركة الولايات المتحدة الامريكية في لعب دور، فيما يتعلق بامن الخليج، كان وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، قد أعلنها خلال مقابلة اجريت معه عام ١٩٨٤:

«ان العراق قوة اساسية في منطقة الخليج... ولكنّ قوة لأجل ماذا؟ لا لتغيير حكومات المنطقة. لا لغرض سياسات. بل قوة تعتبر شريكاً هاماً في خلق حالة الامن، والازدهار، وفي رسم صورة الثمانينات... ان ما اعنيه: ان على الولايات المتحدة الامريكية المهتمة كثيراً في كيفية تحقيق الامن في هذه المنطقة، ان تدرس الدور الذي يمكن ان يضطلع به العراق في المساعدة على تحقيق هذا الامن»[٢٧].

الاستثمارات الاجنبية ومستقبل الاقتصاد العراقي:

لقد أدت حرب الخليج إلى بروز عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية. كما غيرت ايضاً من موقع العراق المالي، محولة اياه من بلد دائن إلى بلد مدين. وزادت من اندماج العراق في النظام الاقتصادي العالمي الخاضع للهيمنة الغربية وتبعيته له. وأدت الحرب كذلك إلى اعادة ترتيب الاقتصاد في صالح القطاع الخاص. ويترتب على العراق ان يواجه المهمة الضخمة المتمثلة في اعادة الاعمار، والتأهيل، والتسريح، والبناء، والتنمية. لكن تمويل عملية اعادة البناء سيكون مهمة فائقة الصعوبة. والواقع، ان ليس ثمة تقديرات حقيقية لكلفة الدمار الذي سببته الحرب، ناهيك عن كلفة اعادة البناء. فيما يتعلق بالعراق، فان تقديرات كلفة اعادة البناء تتراوح ما بين ١٣٤ مليار دولار و٢١٠ مليارات دولار[٢٨].

بغض النظر عن التقدير، فمن الواضح ان العراق، يتمتع بعائد نفطي قدره ١١ مليار دولار سنوياً، سيحتاج إلى مجموع هذا العائد لعدة عقود، لأعادة بناء اقتصاده. وهنا تكمن

المشكلة، ذلك ان استيرادات العراق الحالية تمتص عوائد النفط، وستستمر على حالها هذا. وهذا يعني، ان على العراق، علاوة على دفع قيمة استيراداته ان يوفر المبالغ الكافية لتسديد ديونه، ولاعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية التي دمرتها الحرب، ولتمويل مشاريعه التنموية. وسيكون على العراق أيضاً، ان يدرس عدة سياسات بديلة لمواجهة المطالب الواقعة على موارده الشحيحة.

سيبقى النفط حجر الزاوية لأي سياسة في مرحلة ما بعد الحرب. وبرغم امتلاك العراق لاحتياطات من النفط وطاقة لزيادة تصديره فعليه ان يكون حذراً، وإلا فان زيادة التصدير ستؤدي إلى انخفاض اسعار النفط، مما يجبر البلدان الاخرى الاعضاء في منظمة اوبك على التنافس في تخفيض السعر لانقاذ حصصها من السوق. الخيار البديل بالنسبة لمنظمة اوبك سيكون في موافقة ودعم كل من العراق وايران لنظام حصص مقبول وقابل للتطبيق. واعتقد ان من الضروري اعطاء البلدين حصة من شأنها زيادة صادراتهما. ويمكن لهذه السياسة ان تكون مبررة على أساس ان الحرب قد ساعدت على استفادة البلدان الاخرى الاعضاء في منظمة الاويك من الحرب.

ويبدو ان نظام الحصص الحالي لمنظمة الاويك، الذي وضع موضع التطبيق في كانون الثاني ١٩٨٩، يسير في هذا الاتجاه، إلى حد ما، بعد ان قررت الاويك زيادة حصة ايران من اجمالي انتاج الاويك إلى ١٤,٣٪، في حين ارتفعت حصة العراق من ٩,٣٪ إلى ١٤,٣٪ ايضاً[٢٩]. ان نظام الحصص الجديد، الذي حدد اجمالي انتاج الاويك، بـ ١٨,٥ مليون برميل يومياً، يعتبر بمثابة خطوة أولى نحو استقرار الاسعار، وبالتالي استقرار عوائد البلدان الاعضاء. هذا الاستقرار هو ما يتوجب على العراق ان يسعى من أجله، اذا ما أراد النجاح لمساعيه في اعادة البناء والتنمية.

ان عوائد النفط لن تكفي لمواجهة احتياجات العراق من القطع الاجنبي للغرضين التاليين:

أ ـ تمويل استيرادات السلع الاستهلاكية والرأسمالية، والمعدات العسكرية.

ب ـ الوفاء بالتزامات الديون الخارجية.

أ ـ تمويل الاستيرادات

في عام ١٩٨٢ وصلت الاستيرادات العراقية ذروتها، حيث بلغت قيمتها ٢١,٥ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٨٧ هبطت قيمة الاستيرادات العراقية لتصل إلى ٧ مليارات دولار. وفي عام ١٩٨٧ كان الفائض في الميزان التجاري يبلغ ملياري دولار، لأول مرة منذ عام ١٩٨١. في اعقاب وقف اطلاق النار، ونشوء حاجة متزايدة للسلع الاجنبية والخدمات في مرحلة ما بعد الحرب، فان الاستيرادات العراقية ستزداد دونما شك. وهكذا وضعت

خطة للنفقات العسكرية على الاستيراد، لتصل في عام ١٩٨٩، إلى حوالي ٨ ـ ٩ مليارات دولار. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، ان النفقات التي خصصت للاستيراد لا تضم ما قيمته ٢,٧ مليار دولار لاستيرادات القطاع الخاص التي تمول من الارصدة في الخارج[٣٠].

ب ـ تسديد الدين

ان حاجة العراق إلى العملة الصعبة أمر مؤكد نظراً لحاجته إلى تسديد الديون. واستناداً إلى النزعة الحالية، فان من الواضح، ان تسديد الديون الخارجية للعراق، التي ارتفعت من ٨ مليارات دولار عام ١٩٨٤، إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٨، سيشكل عبأ كبيراً على موارده المالية المحدودة.

تشير دراسة نشرت مؤخراً إلى ان قيمة الدفعات السنوية للديون تقدر بحوالي ٥ مليارات دولار خلال الاعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥[٣١]. ويعني هذا، ان قسماً كبيراً من عائد النفط العراقي سيذهب إلى خدمة الديون.

من خلال هذه الخطوط العامة، يمكن رؤية مدى حاجة العراق إلى القطع الاجنبي، الذي لن تتمكن صادرات النفط من توفيره لمواجهة احتياجات العراق، خلال النصف الأول من التسعينات، على الأقل. علاوة على ذلك، ان خيارات السياسة المتاحة له، وهو يواجه العقد القادم، هي خيارات محدودة تماماً.

ومن الخيارات، التحكم بالاستيراد، أو حتى بتبني برنامج تقشف يقلص من حجم الاستهلاك والاستيرادات العسكرية. لكن مثل هذه السياسة، سيكون لها مخاطر اجتماعية وسياسية حادة، مما يجعل قبول صانعي السياسة لها مسألة صعبة، خصوصاً في أعقاب حرب طويلة الأمد وباهضة الثمن.

وفي ظل غياب برنامج تقشفي، والتركيز على تصدير النفط، لن يكون أمام العراق أي بديل سوى اللجوء إلى النظام المالي الدولي للاقتراض واجتذاب الاستثمار الاجنبي.

لقد أشرنا سابقاً إلى ان العراق اتخذ عدة اجراءات لتشجيع مبادرة المشاريع الخاصة المحلية. لذا كان من المنطقي تماماً، ان تتوسع هذه الاجراءات لتطال المؤسسة الاجنبية.

فضمن سعيه لانماء الاقتصاد وتسديد الديون الخارجية، شرع العراق باتباع سياسات معينة للوصول إلى هذه النتيجة. ففي المقام الأول، لم يكن أمام العراق أي خيار سوى مواصلة التعامل مع دائنيه من أجل اعادة جدولة الديون، وتدويرها، وتسديد الديون. وكان من أكثر الاجراءات ابتكاراً بالنسبة للعراق ودائنيه، هو ربط القروض الجديدة بتسديد القروض القديمة. وكان هذا الاسلوب الشبيه بآلية الباب الدوّار، ذا فائدة عالية بالنسبة

للدائنين الغربيين، وكذلك بالنسبة للعراق، اذ يصبح العراق بفضل هذا الاسلوب، قادراً على الاعتماد على تمويلات جديدة، طالما يتمكن من تنفيذ التزاماته المستحقة.

الاجراء الآخر ألذي ساعد على توفر القطع الاجنبي للعراق، كان يتمثل في قيام بعض الحكـومـات بتحديد وجهة القروض. وقد اتضح ذلك في قرار الولايات المتحدة الامريكية القاضي بتقديم قرض للعراق يزيد على ١,٢ مليار دولار لشراء السلع الزراعية عام ١٩٨٩ ، أو قرار الحكومة البريطانية بمضاعفة القرض للعراق إلى ٦٠٠ مليون دولار في نفس العام[٣٢].

وعلاوة على القرض الحكومي ، فان العراق، الذي كان قبل الحرب يدفع نقداً قيمة الاعمال التي ينفذها المقاولون الاجانب، بات مضطراً لتفضيل الشركات الاجنبية التي تقبل باساليب بديلة للدفع.

اضـافـة إلى الاقتراض، قرر العراق اتخاذ بعض الخطوات الهامة لتشجيع تدفق الرأسمال الاجنبي إلى الاقتصاد العراقي. وكان هذا القرار الهادف إلى جذب الرأسمال الاجنبي، العربي وغير العربي، يمثل امتداداً منطقياً لقرار الحكومة بتوسيع دور القطاع الخـاص في الاقتصـاد. وقـد جاء هذا القرار في اعقاب سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، التي تشمل عملية اضفاء الطابع الخاص على الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص، وفتح قنوات جديدة للتجارة والقروض مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان الصناعية، والسماح بنشوء قطاع مصرفي مختلط، واقامة بورصة، ومنطقة صناعية حرة.

ان سياسة العراق الجديدة، الهادفة إلى جذب الاستثمار الاجنبي، قد عبر عنها، بشكـل واضـح، مسؤولو وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، عندما أعلنوا عن استعداد العراق للدخول في مشاريع مشتركة مع الرأسمال الاجنبي، لادخال التكنولوجيا المتطورة في الصنـاعـات الاسـاسية، ولتـوسيع القـاعـدة الصنـاعية للبـلاد، خصوصاً في مجال البتروكيميائيات والحديد والصلب[٣٣]. ومن تجليات السياسة الجديدة، تفاوض الحكومة العراقية مع احدى الشركات التابعة لجنرال موتورز لبناء مصانع في العراق لتصنيع السيارات والشاحنات.

بالاضـافـة إلى المشـروع المشتـرك المقترح مع شركة جنرال موتورز الذي غايته الحفاظ على عوائد النقد الاجنبي، ويعتبر من الصناعات المعوضة عن الاستيراد والرامية إلى تلبية طلب المستهلكين على السلع المعمرة وغير المعمرة، فان امكانات الاستثمار في البنى الارتكازية والصناعة العراقية هي امكانات ضخمة إلى حد ما. وهكذا فان الخطة الخمسية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، التي اهُملت بفعل الحرب، يجري احياؤها باستثمارات تزيد

قيمتها على ٥٠ مليار دولار في القطاعات التالية :

النفط: اعـادة بنـاء ما دمرته الحرب من موانيء التصدير؛ وتوسيع وتطوير الانتاج ومنشآت التكرير وخطوط الانابيب.

الصناعة: مجمع بتروكيميائي؛ مجمع حديد وصلب؛ معمل لصناعة السيارات؛ مصانع أدوية؛ وعدد من مصانع السلع الاستهلاكية.

الطاقة: محطات طاقة وشبكات توزيع.

النقـل: طرق تربط بغـداد بتـركيا؛ وبغداد بالبصرة؛ مترو بغداد؛ مطارٌ الموصل الدولي؛ ٢٠٠٠ ميل من خطوط السكك الحديد.

الزراعة والري: السدود؛ خزانات؛ وشبكة ري[٣٤].

ملاحظات ختامية :

خلال السبعينات كان العراق يعيش مرحلة من التوسع الاقتصادي ساعدت عوائد النفط العالية على تمويله. برغم محاولة العراق للمحافظة على هذا التوسع الاقتصادي خلال أول سنتين من الحرب، فقد اصبح واضحاً، في عام ١٩٨٢، ان مثل هذه السياسة لا يمكن المضي فيهـا. فقـد اجبـرت ظروف الحرب العراق على وضع خطته التنموية الطموحة على الرف، واللجوء إلى اجراءات تقشفية، واصبح بلداً مديناً.

كان قرار العراق بتوسيع دور القطاع الخاص ـ المحلي والاجنبي ـ في الاقتصاد، بمثابة واحد من أهم التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية.

في سبيل اعادة بناء اقتصاده، واستئناف النمو الاقتصادي، سيتوجب على العراق زيادة اعتماده على الـرأسمال والخبرة الاجنبيين.

ويمكن لعراق ما بعد حرب الخليج ان يوفر فرصاً واسعة للمؤسسات الاجنبية، في البحث عن اسواق، ومنافذ استثمار، ومشاريع مشتركة.

تشرين الثاني ١٩٨٩

جدول رقم (١)
صادرات واستيرادات العراق وميزانه التجاري
١٩٧٧ - ١٩٨٧ (مليار دولار)

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الميزان التجاري	النفط الدخل (مليار دولار)	الناتج (مليون برميل يومياً)
١٩٧٧	٤,٥	١٠,٤	+ ٥,٩	٩,٦	٢,٣
١٩٧٨	٤,٢	١٢,٠٠	+ ٧,٨	١٠,٩	٢,٦
١٩٧٩	٩,٩	٢١,٤	+ ١١,٥	٢١,٤	٣,٥
١٩٨٠	١٣,٩	٢٦,٣	+ ١٢,٤	٢٦,٣	٢,٦
١٩٨١	٢٠,٨	١٠,٦	- ١٠,٢	١٠,٤	٠,٩
١٩٨٢	٢١,٥	١٠,٠٠	- ١١,٥	١٠,١	١,٠٠
١٩٨٣	٢١,٢	٨,٢	- ١٣,	٩,٩	١,١
١٩٨٤	١١,١	٩,٢	- ١,٩	١٢,٠٠	١,٢
١٩٨٥	١٠,٦	١٠,٣	- ٠,٣	١١,٤	١,٤
١٩٨٦	٨,٨	٧,٦	- ١,٢	٧,٠٠	١,٩
١٩٨٧	٧,٠٠	٩,٠٠	+ ٢,٠	١١,٠٠	٢,١

المصدر: صندوق النقد الدولي «دليل احصاءات التجارة» (سنوي) واوبك «النشرة الاحصائية السنوية» ومجلة «بتروليوم ايكونومست»، آب ١٩٨٨ .

جدول رقم (٢)
المؤشرات الاقتصادية في العراق
١٩٧٧ - ١٩٨٧

السنة	الناتج الوطني الاجمالي (مليار دولار)	النفقات العسكرية مليار (مليار دولار)	نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج الوطني الاجمالي٪	عوائد النفط مليار (مليار دولار)	نسبة النفقات العسكرية إلى عوائد النفط ٪
١٩٧٧	١٨,٤	٤,٧	٢٦	٩,٦	٤٩
١٩٧٨	٢٢,٧	٦,١	٢٧	١٠,٩	٥٦
١٩٧٩	٣٥,٨	٧,٠٠	٢٠	٢١,٤	٣٣
١٩٨٠	٤٠,٢	١٢,٢	٣٠	٢٦,٣	٤٦
١٩٨١	٢٠,٤	١٥,١	٥٠	١٠,٤	١٤٥
١٩٨٢	٣١,١	١٥,٤	٥٠	١٠,١	١٥٢
١٩٨٣	٣٢,٢	١٥,٢	٤٧	٩,٩	١٥٤
١٩٨٤	٣٤,٣	١٥,٩	٤٦	١٢,٠٠	١٣٣
١٩٨٥	٣٧,٩	غير متوفر	-	١١,٤	-
١٩٨٦	غير متوفر	غير متوفر	-	٧,٠٠	-
١٩٨٧	غير متوفر	غير متوفر	-	١١,٠٠	-

المصدر: GNP data were derived from OPEC, Ahnual Statistical Bulletin: U. S. Arms control and Disarmament Agency, World Militory Expenditures and Arms Transfers, 1987, washington, 1988.

جدول رقم (٣)

العراق : السكان، قوة العمل والقوات المسلحة

١٩٧٧ - ١٩٨٧

(مليون)

السنة	االسكان	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلحة إلى إلى قوة العمل ٪
١٩٧٧	١١,٩	٣,٠٠	٠,١٤٠	٤,٧
١٩٧٨	١٢,٣	٣,١	٠,٣٦٢	١١,٧
١٩٧٩	١٢,٧	٣,١	٠,٤٤٤	١١,٧
١٩٨٠	١٣,٢	٣,٣	٠,٤٣٠	١٣,٠٠
١٩٨١	١٣,٧	٣,٤	٠,٣٤٢	١١,٥
١٩٨٢	١٤,٢	٣,٦	٠,٤٠٤	١١,٢
١٩٨٣	١٤,٧	٣,٧	٠,٤٣٤	١١,٩
١٩٨٤	١٥,٢	٣,٨	٠,٧٨٨	٢٠,٧
١٩٨٥	١٥,٧	٣,٩	٠,٧٨٨	٢٠,٢
١٩٨٦	١٦,١	٤,٠٠	(٠,٧٨٨)	١٩,٧
١٩٨٧	١٦,٥	٤,١	١,٠٠	٢٤,٤

المصدر:

U. S. Arms and Disarmament Agency, World military Expenditures and Arms Transfers, 1981, washington, 1988.

ملاحظات : ١ ـ كانت قوة العمل تقدر بـ ٢٥٪ من مجموع السكان. وتقع هذه النسبة ضمن المجال الذي تشير له جامعة الدول العربية.

٢ ـ تم افتراض الرقم لعام ١٩٨٦ على انه مساوٍ لعام ١٩٨٥.

٣ ـ مستوى القوات المسلحة لعام ١٩٨٧ مستمد من MEED ١٧ حزيران، ١٩٨٨، ص ٥.

جدول رقم (٤)
الديون الخارجية من العملة الصعبة
١٩٨٤ - ١٩٨٨
(مليار دولار)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الديون بالعملة الصعبة[أ]	٨,١	١٠,٩	١٦,٨	٢٥,٠٠	٢٦,٢
التزامات تسديد الديون:	٣,٤	٤,٣	٥,١	٦,٦	٧,١
منها: أ دفعات الفوائد	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٦	١,٨
ب ـ اطفاء الديون	٢,٧	٣,٦	٤,٢	٥,٠٠	٥,٣
الاعتمادات المتوفرة لخدمة الديون .	١,٨	٣,٧	٢,٨	١,٩	
المتأخرات واعادة الجدولة	١,٦	٠,٨	٤,٨	٣,٨	٥,٢

أ ـ الديون التجارية فقط. باستثناء ديون المملكة العربية السعودية والكويت، والديون العسكرية للاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية.

المصدر: Petrolum Finance Corporation، منشور في تقرير عن العراق Economist Intelligence Until عدد ٤، ١٩٨٨، ص ١٣.

الهوامش

1. The New York Times, September 24, 1985
2. See Abbas Alnasrawi, «Economic Consequences of the Iraq-Iran War,» Third World Quarterl y, Vol 8 (1986), No. 3, pp. 869-895
3. See J. M. Abdulghani, Iraq & Iran: The Years of the Crisis, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1984, pp. 152-177.
4. See John Townsend, «Economic and Political Implications of the War: The Economic Consequences for the Participants,» in M.S. El Azhary (ed.), Iran-Iraq War: An Historical, Economic and Political Analysis, New York: St. Martin's Press, pp. 51-65
5. See Thomas R. Stauffer, «Economic Warfare in the Gulf,» American-Arab Affairs, No. 14, Fall 1985, pp. 98-116.
6. United States Arms and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986, Washington, D.C. 1986, p. 79.
7. Food and Agriculture Organization, 1984 FAO Production Yearbook, Rome, 1985, pp. 100-114.
8. Middle East Economic Survey, April 19, 1982, p.2.
9. See Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Report, 1984, Kuwait (Annual)
10. See Basil al-Bustany, «Development Strategy: Iraq and the War Effort: Dynamics of Challenge,» in M.S. El Azhary, Op.Cit., pp.
11. Middle East Economic Digest, various issues.
12. See Middle East Economic Digest, March 29, 1986, pp.6-7.
13. See Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Iraq, London, 1986, p.10.
14. Ibid.
15. Middle East Economic Digest, August 9, 1985, p.5.
16. Middle East Economic Digest (MEED), February 15, 1986, p.17.
17. Ibid., March 28, 1987, p.18.
18. Ibid., August 15, 1987, pp.6-7.
19. Economist Intelligence Unit, Country Report: Iraq, No. 4, 1987, p.7.
20. Ibid.
21. For a good analysis of economic policy in the agricultural sector see Robert Springborg, «Iraqi Infitah: Agrarian Transformation and Growth of the private Sector,» The Middle East Journal, Vol. 40, No. 1 (Winter 1986), pp. 33-52.
22. For Iraq's food imports see Arab Monetary Fund et al, Unified Arab Economic Report, 1987, p. 267.
23. Springborg, Op. Cit.
24. Quoted in Christine Moss Helms, IRAQ: Eastern Flank of the Arab World, Washington: The Brookings Institution, 1984, pp. 114-115.

25. MEED, p.7.
26. See MEED, July 4, 1987, p.21.
27. Anthony H. Cordesman, The Iraq-Iran War and U.S. - Iraq Relations: An Iraqi Perspective An Interview with Iraqi Minister Tariq Aziz. Washington: National Council on US-Arab Relations, 1984, p.38.
28. For a number of different estimates see MEED, August 12, 1988, pp. 7-8; September 2, p.3; and September 16, p.3.
29. See Petroleum Intelliqence Weekly, December 5, 1988, p.1
30. See Jonathan Crusoe, «Iraq: Still Living on Credit» Middle East Economic Digest, November 25, 1988,k pp. 4-5.
31. Ibid.
32. Middle East Economic Digest, November 18, 1988, p. 17
33. Middle East Economic Digest, November 18, 1988, p. 18
34. Ibid, November 25, 1988, p.5.

لقاء مع د. مبدر الويس*

● نرحب بك ونود في البداية ان تعطينا رؤيتك للوحة العربية التي يتحرك في إطارها الوضع العراقي، وخاصة في السنة الاخيرة.

د. مبدر: الوضع العربي بشكل عام يمر بمرحلة تردي وتدهور في مختلف المجالات. وهي حالة قلّ مثيلها في السابق. وفي تقديري، أن المؤرخين العرب سيصفون هذه المرحلة بعد جيل أو جيلين بمرحلة الانحطاط العربي، وهي تمتد منذ عقدين ولا زالت مستمرة. فالنظم العربية بشكل عام نظم قمعية تمارس أساليب السلطة الدكتاتورية ضد شعوبها، وليس لها مقومات الدولة القانونية بالمعنى المتعارف عليه، وإن ادعت عكس ذلك. والأنكى من ذلك ان لبعض الدول العربية اسماؤها العائلية بالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده المجتمع البشري في الثورة الصناعية الثالثة. فهي تحكم باساليب عشائرية وهي بعيدة كل البعد عن مقومات الدولة الحديثة، وهي بشكل عام تخدم مصالح الغرب بنفطها وبموقعها الاستراتيجي وبارصدتها الضخمة المودعة في البنوك. الجماهير العربية تعاني من حالة القمع وكبت الحريات وخاصة حرية التعبير عن الرأي. وذلك يتجلى بشكل أوضح في ظل النظام الدكتاتوري في العراق، الذي يمارس أبشع

* الامين العام للحزب الاشتراكي في العراق.
* اجري اللقاء في اوائل تموز.

القمع والتعذيب بحق ابناء شعبنا . وبالرغم من التغييرات الجارية على الساحة العالمية، بالاتجاه نحو الديمقراطية السياسية وحقوق الانسان وترسيخ قواعد الدولة القانونية، لم يتخذ خطوة واحدة حقيقية نحو الديمقراطية، ولا أساس لادعاءاته بأنه في سبيل انجاز دستور دائم للبلاد يضمن الحريات العامة والتعددية السياسية في مجال التنظيم للقوى السياسية، فأولاً ان وضع دستور للبلاد يضمن حقوق المواطنين وحرياتهم لا يعني تحقيقها، لأن العبرة هي بتطبيق تلك النصوص الدستورية واحترامها باعتبارها قواعد قانونية على الجميع من حكام ومحكومين، علماً بأن الدستور العراقي المؤقت الذي هو في طريقه إلى الالغاء يتضمن نصوصاً دستورية متقدمة جداً من حيث الحريات العامة وحقوق المواطنين. وقد أكون مغالياً اذا قلت انه يتجاوز الدستور الفرنسي الذي أعرفه جيداً. ولكن منذ وضع في عام ١٩٧٠ مورست أبشع أنواع الجرائم من قتل وتعذيب واعتقال للمواطنين دون تهمة محددة أو تحقيق يليق بكرامة الانسان، ناهيك عن كبت التعبير عن الرأي، فالعبرة ليست بالنصوص الدستورية. فبعض الدول ليس لها دستور كبريطانيا ومع ذلك فيها احترام كبير جداً لحقوق الانسان وحرياته الاساسية.

والناحية الثانية، ان طريقة وضع الدستور تدل على ان النصوص وضعت لصالح بقاء النظام بكل مؤسساته الغير شرعية كمجلس قيادة الثورة والمحاكم والقوانين الاستثنائية كقانون الطوارىء وغيره من القوانين المقيدة للحريات وحقوق المواطنين. وما هي القيمة الفعلية لمثل هذا الدستور بصرف النظر عن سلبياته وايجابياته اذا كان رئيس النظام قد انتخب من قبل ما يسمى بالمجلس الوطني رئيساً للبلاد مدى الحياة، وهو المجلس الذي لا يمثل أي ارادة شعبية، ولا يمارس اختصاصه الاصلي وهو التشريع، الذي يقوم به مجلس قيادة الثورة من خلال رئيسه وهو رئيس النظام. أي ان قوانين البلاد في النهاية لا يضعها إلا شخص واحد وفقاً لاهوائه ورغباته الشخصية، فهل يجوز بعد ذلك ان نتحدث عن خطوات ديمقراطية يقوم بها النظام لتجميل وجهه الاجرامي؟ وهل نصدق انفسنا ان دكتاتوراً مارس لسنوات طويلة أبشع أنواع الجرائم بحق شعبه يمكن ان يتحول إلى رجل ديمقراطي. فالديمقراطية لا تعني فقط تأمين الحريات العامة باشكالها المختلفة وإنما تعني ايضاً تأمين المساواة بين المواطنين وضمان انتقال السلطة بين قوى الشعب المختلفة فهل ننتظر ذلك من شخص يسعى ليل نهار من أجل البقاء في السلطة بكافة الوسائل.

إن هذا النظام يلقى تأييد واسناد كافة النظم العربية على شاكلته من دكتاتورية ورجعية بالرغم من الاختلاف بينهم على التفاصيل. كما يلقى تأييد واسناد دول الغرب التي جاءت به ابتداءاً لخدمة مصالحها. فالحرب العراقية ـ الايرانية بكل مآسيها لم تخدم سوى الامبريالية الامريكية واسرائيل.

● **كيف تفسر عودته مؤخراً إلى الخطاب المعادي للامبريالية؟**

بعض الشعارات القومية والتقدمية التي يرفعها الآن لا تنسجم مع طبيعة القمع الذي يمارسه بالداخل مع مختلف القوى الوطنية، انه يزايد على بعض النظم العربية وهو ليس أفضلها من حيث التصدي للعدوان الاسرائيلي وحماية الأمن القومي العربي. فالأمن القومي منتهك منذ وقت طويل مَن قبل الولايات المتحدة واسرائيل. ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران/١٩٨١، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، واغتيال المناضل الفلسطيني ابو جهاد في قلب العاصمة التونسية، واحتلال جنوب لبنان وبيروت عام ١٩٨٢ من قبل العدو الاسرائيلي اليس في مثل ذلك انتهاك للأمن القومي العربي؟ ثم أليس ما يحدث الآن في فلسطين المحتلة من قتل وجرح واعتقال لاطفال الحجارة في انتفاضتهم الباسلة ضد الاغتصاب الصهيوني هو انتهاك صارخ للأمن القومي العربي؟ ثم ألم تكن مطالبة الرئيس الامريكي للرؤساء العرب في قمة بغداد الأخيرة باصدار قرارات تنسجم مع السياسة الامريكية هو انتهاك للأمن القومي؟

وفي رأينا ان هذا النظام، ومن يماثله من النظم العربية يتشدق بتحرير الاراضي المحتلة أو الدفاع عن الدول العربية التي تتعرض للعدوان الصهيوني، وقوله يتعارض تماماً مع الواقع لأن من يريد التحرير فعليه قبل ذلك ان يبيح لشعبه الحريات التي كفلتها دساتير وقوانين البلدان المتمدنة، وان يرفع القمع عن شعبه، وان لا يحرم أي مواطن بسبب ارائه أو معتقداته السياسية أو الدينية من أي حق يجب ان يتمتع به بحكم المواطنة أو بحكم القانون، فمن يمنع الحرية أو الحق عن الغير هو ليس حراً بكل تأكيد «إن فاقد الشيء لا يعطيه».

● **ما تقييمكم لتوجهات النظام الجديدة في العلاقة مع ايران؟**

الحقيقة ان التطورات الجارية على الساحة العالمية باتجاه الديمقراطية ومنها حقوق الانسان، وايضاً نزع السلاح التدريجي والانفراج الدولي واعلان الرئيس الامريكي عن انتهاء الحرب الباردة، وحل المنازعات الاقليمية عن طريق التفاوض، كل ذلك كان له تأثير على امكانية التفاوض المباشر بين العراق وايران للتغلب على المشاكل التي أدت إلى قيام الحرب بينهما، ولربما قد يساعد على ذلك وجود عاملين أساسيين:

الأول: تبادل الرسائل مؤخراً بين الدولتين على مستوى القمة من أجل عقد قمة مشتركة بين رئيس النظام العراقي والرئيس الايراني لحل المشاكل. ويبدو ان الجو أصبح ممهداً لعقد مثل هذا الاجتماع بعد ان جرت عدة اجتماعات لوزيري خارجية الدولتين وهناك احتمال عقد اجتماع لمسؤولي الدولتين في موسكو يسبق اجتماع القمة للدولتين، إضافة إلى وساطات لاطراف دولية عديدة.

الثاني: التغييرات الداخلية، وخاصة السياسية التي جرت في ايران بعد وفاة الامام الخميني، وتسلم رفسنجاني السلطة، وهو شخص يعتبر معتدلاً في نظر الغرب وفي نظر اطراف دولية أخرى، قياساً إلى اطراف متشددة في القيادة الايرانية ممّا يدفعه من أجل تعزيز مركزه في الداخل إلى السعي إلى اقامة سلام شامل ودائم مع العراق. كما ان رئيس النظام العراقي يهمه تسوية الامور مع ايران من أجل البقاء في السلطة، وحتى اذا دعت الضرورة تقديم تنازل على حساب سيادة العراق على ارضه ومياهه الاقليمية، لأن المهم من وجهة نظر هذا النظام وتحديداً رئيسه هو المحافظة على السلطة بأي ثمن. ولا ننسى الدور البارز للامم المتحدة وامينها العام في هذا الشأن، من أجل تسوية المنازعات أو ما يسمى بالتوترات الاقليمية أو المناطق المتفجرة في العالم. ويشمل ذلك ايضاً افغانستان وجنوب افريقيا والنزاع العربي الاسرائيلي وغيرها.

وفي حالة التسوية عند انعقاد مؤتمر القمة المرتقب سيتم الحوار على اساس قرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨ وايضاً مناقشة معاهدة ١٩٧٥ التي عقدها مع الشاه والتي حددت الحدود بين البلدين بخط (التالوك) في شط العرب أي منتصف عمق المياه الجارية في وادي النهر. وهي انتهاك لسيادة العراق على مياهه الاقليمية، وتمت في غيبة الشعب العراقي وارادته. لذلك فهي لا تلزم الشعب العراقي بشيء. ولا نعترف بها نحن القوى الوحدوية القومية التقدمية، فشط العرب عبر التاريخ كان جزءاً من الاراضي العراقية ولم يكن يوماً ما جزءاً من ايران أو جزءاً من حدودها الدولية، كما ان هذه المعاهدة من مخلفات نظام الشاه البائد، وتمسك القيادة الايرانية بها يؤكد شكوك القائلين بوجود مطامح اقليمية لايران في الاراضي العراقية الأمر الذي لا يمكن قبوله على الاطلاق.

ومن الجدير ذكره بهذا الخصوص ان الحلول السياسية المتعلقة بالاوطان أي بحقوق السيادة ليست هي من صلاحية الحاكم الفرد كما هو الحال في العراق. ولو عدنا إلى قواعد القانون الدولي نجد ان رئيس الدولة مثلاً ومعه وزير الخارجية فقط يكون لقرارهما قوة الالزام لبلدهما في العلاقات الدولية.

ان قرار أي رئيس لا تكون له قوة الالزام أمام شعبه في الداخل إذا لم يكن منتخباً انتخاباً حراً مباشراً من شعبه وهذا الوضع الشرعي لرئيس الدولة يفتقده بلدنا منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١ وحتى اليوم. وإلا كيف نفسر قيام ثورات شعبية ضد نظم حكم دكتاتورية، وفي مقدمتها ثورة ١٤ تموز في العراق التي ألغت كافة الالتزامات الدولية المقيدة للعراق. ثم ان معاهدة ١٩٧٥ وقعت من قبل شخص لا يملك صفة شرعية لانه غير منتخب في الأساس. فإن هذه المعاهدة ايضاً من نظر قواعد القانون الدولي تعتبر من المعاهدات «الغير متكافئة» والتي يجوز للشعب التحلل من التزاماتها القانونية في فترة

لاحقة لكونها عقدت ـ بغض النظر عن الصفة الشرعية التي لا تتمتع بها ـ بين طرفين غير متكافئين في فترة زمنية معينة.

● ركزت على البعد الخارجي في هذا التحرك ماذا عن البعد الداخلي، الضغوط الداخلية؟

إن كلا الشعبين العراقي والايراني يريدان حل القضية حلاً سلمياً بعد ثمانية اعوام من حرب تركت آثاراً مدمرة لكلا البلدين والشعبين وستترك آثارها لسنوات طويلة قادمة. ثم ان كلا الشعبين يريدان العيش بسلام وتثبيت علاقة حسن الجوار بينهما نظراً لتشابك المصالح المختلفة التي تربط بينهما من جوار تاريخي وارتباط ديني مشترك، مما يدفع الشعبين إلى الضغط والتعبير عن مطامحهما المشتركة في السلام الذي كان يسود علاقاتهما منذ دخولهما الاسلام قبل أكثر من ١٤ قرناً.

النزاع الاخير بينهما سببه دكتاتور متجرد من أي مشاعر انسانية (بدعوى الغاء معاهدة ١٩٧٥ الجائرة التي عقدها هو نفسه). ثم ان اعادة الاعمار والتنمية التي يرنو اليها كلا الشعبين لا يمكن ان تتم إلا في ظل السلام والحياة المستقرة. والسلام بين البلدين يؤدي بشكل تدريجي إلى كسر وزوال حالة العداء والكراهية التي سببتها الحرب بين الشعبين دون ارادتهما. ثم ان المعارضة هنا وهناك تطالب بالحل السلمي للمشكلة بينهما وفي تقديري فإن المعطيات الداخلية والعربية والدولية تسير في اتجاه الحل السلمي، وخاصة ان المتغيرات الحديثة التي حدثت في بلدان شرق اوربا وغيرها من المناطق الاخرى في العالم تسير باتجاه حل المنازعات الدولية الساخنة حلاً سلمياً بعيداً عن حالة التوتر والحرب، وخصوصاً بعد مؤتمر مالطا الذي عقد بين غورباتشوف وبوش الذي أعلن على أثره انتهاء الحرب الباردة. ان جماهير الأمة العربية والنظام العربي الرسمي ترغب وتطالب باقامة سلام دائم بين البلدين على أسس السيادة والاستقلال، لأن صراع أي بلد عربي مع بلد اجنبي يهدد الأمن القومي العربي ويضعف حالة الصراع مع العدو الرئيسي اسرائيل التي أخذت الآن تهدد بالتوسع على حساب الارض العربية وتعلن جهاراً باقامة اسرائيل الكبرى بعد الهجرة المتواصلة لليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة.

● من عواقب معاهدة ١٩٧٥ تعاون النظامين ضد المعارضة في البلدين، ألا ينطوي التقارب والاتفاق بينهما إلى مثل هذا الخطر؟

فعلاً بعد عقد اتفاقية ١٩٧٥ سحبت حكومة الشاه دعمها للثورة الكردية بقيادة الزعيم الراحل مصطفى البارزاني مما أدى إلى فشلها ولو مؤقتاً. وبالنسبة للسلطة العراقية ابعدت المعارضة الايرانية التي استخدمت الارض العراقية ساحة لنشاطها ضد نظام الشاه، واذكر انني التقيت بالمرحوم عبد الرحمن قاسملو في لندن في نيسان عام ١٩٧٧ واخبرني بان

السلطات العراقية بعد ان عقدت اتفاقية عام ١٩٧٥ اخبرته بترك العراق على الفور مع ١٠٠ شخص من اتباعه، وقد سافر إلى فرنسا وأقام فيها حتى اغتياله في النمسا في تموز عام ١٩٨٩ من خلال مؤامرة دنيئة عندما سافر اليها للتفاوض مع السلطة الايرانية.

والأمر الطبيعي اذا عقدت اتفاقية سلام بين البلدين سيكون أحد الشروط هو احترام سيادة واستقلال الطرفين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما ويترتب على ذلك وقف الحملات الاعلامية والدعائية بينهما، ويشمل ذلك منع المعارضة من كلا الطرفين، أي ان التاريخ سيعيد نفسه مع فارق الزمن.

أما بالنسبة لقبول فكرة الحرب من قبل المعارضة الاسلامية فهو ناتج عن فكرة التبعية لايران وناتج ايضاً عن ان ايران من خلال الحرب قد تستطيع اسقاط النظام وإقامة نظام اسلامي مشابه لنظامها. وكنا نبهنا لخطورة استمرار الحرب التي لم تجلب سوى الخراب والدمار وطالبنا بوقفها على الفور.

● بودنا ان تتحدث عن تحركات بعض الوسطاء حول ما يسمى بالحوار والمصالحة بين المعارضة والنظام.

لا اعتقد هناك وسطاء مكلفون أو نصف مكلفين ارسلهم النظام للاتصال ببعض قوى المعارضة، وقد يكون هناك بعض الافراد ممن يغادرون العراق للاستجمام يتصلون بهذا الطرف أو ذاك بشكل شخصي. وفي تقديري ان النظام يشعر بالقوة ويعتبر نفسه في موقف المنتصر في الحرب مع ايران، لذلك فإنه لا يفكر بالتعاون مع المعارضة. وهذه طبيعة كل نظام دكتاتوري وحتى في ظل مشروع الدستور المقترح من قبل النظام، صدرت بعض التصريحات للمسؤولين توضح بأن التعددية السياسية المقترح اقامتها سوف لن تشمل الاطراف التي تعاونت مع ايران خلال الحرب أو الاطراف التي لم تساهم في قادسية صدام، وهذا يعني استبعاد كافة اطراف المعارضة.

وفي تقديري ان نظاماً هذا نهجه وهذا سلوكه في الاجرام والدكتاتورية لا يمكن ان يتعاون مع أي طرف معارض إلا على أساس التبعية والهيمنة وليس على أساس التكافؤ والمساواة. لم تثبت لنا تجارب التاريخ السياسي ولو مرة واحدة ان دكتاتوراً مارس القتل والاجرام لمدة تزيد على العشرين عاماً ـ كما هو بالنسبة للنظام في العراق ـ تحول بعدها إلى شخص ديمقراطي. واذا كانت الظروف والمتغيرات الدولية تتجه الآن نحو اقامة نظم ديمقراطية وارساء حقوق الانسان والدولة القانونية هي التي دفعت النظام العراقي للحديث عن الديمقراطية السياسية فان ذلك لا يعدو كونه زيفاً وخداعاً للناس لا يستطيع مثل هذا النظام تنفيذه بشكله الحقيقي بأي حال من الاحوال. ولا يفوتني القول بان هناك اطرافاً في

المعارضة تتهافت للعودة للنظام بأي شكل كان، بيد ان النظام نفسه لا يريد ذلك ولا يرغب في عودتها.

● **يمكن الآن ان ننتقل إلى بيت المعارضة وتوجهاته، فكراً وممارسة.**

كانت فرص عديدة لاقامة جبهة وطنية شاملة، لكن فشلت كافة المحاولات لاقامة مثل هذه الجبهة بسبب عدم جدية بعض الاطراف وبسبب تبعية هذا الطرف أو ذاك لهذه الدولة أو تلك، أي بسبب فقدان الاستقلالية لبعض اطراف المعارضة في العمل السياسي. وخلال فترة الحرب كانت المعارضة الاسلامية التي يتواجد قادتها في طهران ترفض حتى مجرد الحديث مع المعارضة الوطنية أو ما يسمونها بالعلمانية، بسبب اعتمادها على ايران في اسقاط النظام عسكرياً ومن ثم اقامة نظام اسلامي سلفي في العراق على غرار النموذج الايراني. وبعد فشل هذا الخيار بوقف الحرب بين الدولتين، اتجهت المحاولات منذ عامين تقريباً لاقامة جبهة تضم القوى الوطنية والاسلامية بيد ان هذه المحاولات فشلت لاسباب معروفة للجميع. ولا أرى بأن هناك الآن محاولات جادة لاقامة جبهة شاملة، ولا اعتقد ان ذلك سيتحقق في المستقبل القريب بسبب عدم الجدية والخلافات داخل التيار الاسلامي. وكان من الافضل اقامة جبهة للقوى الوطنية باعتبار ان هذه القوى لا توجد بينها خلافات أساسية وبالتالي من السهولة بمكان اقامة مثل هذه الجبهة، ومن ثم اقامة علاقات تنسيقية مع المعارضة الاسلامية. والحقيقة ان غياب مثل هذه الجبهة الشاملة أفقد المعارضة الموقف الواحد في كافة القضايا المتعلقة بمواجهة النظام على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي، وبالتالي فان العالم الخارجي لا يستطيع ان يتعامل مع المعارضة العراقية وهي بحالة التشتت لاسنادها أو التعاون معها في مواجهة النظام. وعلى سبيل المثال ان بعض الاخوان الذين اقاموا اتصالات خارجية بعد وقف الحرب مع اطراف أو مسؤولين أو قادة احزاب في دول اجنبية كانوا يتعرضون للسؤال المعهود: أين جبهتكم أو عملكم المشترك حتى نستطيع ان نسندكم ونقول انكم بديل عن النظام العراقي، وهو استفسار صحيح حيث لا يوجد الآن مثل هذا البديل. لذلك فقدت المعارضة العراقية حماس التأييد من جانب حركة التحرر الوطني العربية نظماً واحزاباً مما أفقدها قوة التأثير في مواجهة النظام أو الغير، كما خسرت تأييداً خارجياً بسبب التغييرات التي جرت في بلدان شرق اوربا والاتحاد السوفييتي وانعكاساتها السلبية على مجمل حركة التحرر الوطني العربية.

وفي ظل تشتت المعارضة العراقية اصبح لهذا الطرف أو ذاك الحق بشكل مباشر أو غير مباشر الاتصال بالنظام بينما الآخرون لا يعلمون بذلك، وهذه نتيجة حتمية للوضع السائد في صفوف المعارضة وهو أمر في رأينا لا يخدم قضيتنا العامة ابداً.

● إذن هناك اتصالات مع النظام؟

نعم لقد علمت قبل فترة من بعض الاخوان بشكل مؤكد بان هناك اتصالاً قد تم من افراد من السلطة بافراد ايضاً من حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني في السويد وايضاً على نفس المنوال تم الاتصال بأحد الاخوان في الحزب الاشتراكي الكردستاني في لندن، والحقيقة ان هذا الاتصال الفردي يعود سببه إلى غياب العمل المشترك للمعارضة، فلو وجدت الجبهة الموحدة لكان مثل هذا الاتصال مقصوراً بها وحدها لأنها تنطق باسم جماهيرها العريضة وباسم قوى المعارضة ككل، والاتصالات الجانبية تضعف الموقف ولا تشكل قوة تأثير ضاغطة على النظام. أنا اؤكد ان جماعية التحرك سواء على مستوى الجبهة أو الاتصال بالآخرين لأن يعطي للعمل أهميته واحترامه تجاه الغير. نلاحظ على سبيل المثال وجود معارضة واحدة في نيكاراغوا ومعارضة واحدة في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري ولهذا فان العالم يحترمها وينظر اليها نظرة دعم ومساندة بسبب فعلها المؤثر داخل اوطانها وخارجها. بالرغم من كل الجرائم التي ارتكبها نظام صدام من قتل وتعذيب وكبت للحريات لم توحد المعارضة صفوفها للاسباب التي ذكرناها آنفاً، وفي تقديري ان الفرص لا تتكرر بنفس المنوال كما ان الزمن قد تغير الآن، بسبب تغير الظروف والمواقف للاطراف والدول والمنظمات وبسبب التغييرات وآثارها على الوضع العالمي. لذلك فإن النظام العراقي ليس ذلك النظام الذي كان قبل ١٠ سنوات. النظام الآن أقوى من أي وقت مضى فهو الآن ذ حماية عربية بسبب كونه عضواً في مجلس التعاون العربي كما تربطه أقوى العلاقات مع معظم الدول العربية الأخرى وله علاقات حسنة لاسباب مالية وتجارية مع معظم دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، لذلك فإن المعارضة العراقية اضاعت فرصاً تاريخية كان يمكن ان تتوحد من خلالها في جبهة واحدة فاعلة وضاغطة ضد النظام العراقي ولها هيبة عربياً ودولياً.

إن احدى العقد الاساسية هي موقف القوى الاسلامية من التعامل الجبهوي. طبعاً هذا الموقف خاضع للتغيير بحكم التجربة السابقة، وتأثير المستجدات في ايران، ولاسيما التوجهات الايرانية نحو التسوية مع النظام العراقي. ألا يؤدي ذلك إلى حلحلة موقفها تجاه المشروع المشترك العلماني ـ الاسلامي؟

حصل تغير جزئي بعد الحرب، وخلال مباحثاتنا معهم في الفترة الأخيرة من أجل وضع ميثاق لجبهة شاملة لاحظنا وجود خلافات واضحة فيما بينهم، والدليل على هذا ما كان يوافق عليه الوفد الاسلامي المفاوض معنا كان يرفض بعضه أو معظمه من قبل المسؤولين في المجلس الاسلامي في طهران. فالقوى الاسلامية في تقديري لحد الآن لا توجد لديها ارادة سياسية واحدة أو قرار سياسي واحد، فعلى سبيل المثال ان حزب

الدعوة الاسلامية بعيد حسب علمي عن المجلس الاسلامي من حيث وجهات النظر في كثير من الامور وقد لمسنا ذلك خلال المباحثات السابقة لوضع الميثاق، حيث يتميز حزب الدعوة الاسلامية باستقلالية واضحة تفرضها ظروف عمله السياسي وتاريخه النضالي الطويل لتحقيق اهدافه وهو في رأينا نهج سليم جداً. هذه المسائل انعكست على وحدة القوى الاسلامية وبالتالي انعكست على التحالف معنا كقوى وطنية (علمانية كما يسمونها). قدمنا العديد من التنازلات الفكرية من أجل الاتفاق معهم على ميثاق مشترك ولكنهم طلبوا المزيد من التنازلات بشكل متواصل كان آخرها النقاط التي طلب ادخالها أو تعديلها من جديد السيد عبد العزيز الحكيم حين جاء من طهران لهذا الغرض، بعد ان كان قد تم الاتفاق مع القوى الاسلامية على مشروع ميثاق محدد، مما أدى إلى عدم التوصل إلى جبهة شاملة مع القوى الاسلامية، في حين ان النظام العراقي بدأ يرتب علاقاته العربية بشكل جيد حتى مع الدول التي كانت تناصبه العداء لسلوكه الاجرامي الدكتاتوري، كل ذلك يضيف عقبات جديدة في طريق محاولات المعارضة لاسقاط النظام.

● كيف تقيّم التحرك الذي تجسد بالنداء المشترك الأخير الذي وجهته شخصيات المعارضة إلى الرأي العام العراقي والعربي والعالمي.

لابد وان يكون لهذا النداء تأثير لأنه يطالب بالديمقراطية وضمان الحرية وحقوق الانسان للشعب العراقي، كما انه وصل إلى جهات رسمية وغير رسمية ومنظمات واحزاب ورؤساء دول، فلابد ان يكون له تأثير لأنه يكشف الطبيعة الهمجية لسلوك النظام ازاء الشعب العراقي، مع علمنا الأكيد بان الدول أو الجهات الرسمية التي وصلها هذا النداء لا تستطيع ان تقدم خطوة ادانة أو شجب لهذا النظام بالرغم من قناعتها بما ورد فيه من مطالب، بسبب تشابك المصالح بين الدول التي تمنعها من قول كلمة حق في وجه هذا النظام الدكتاتوري أو ذاك، أي ان رابطة المصالح اصبحت تعلو على رابطة المبادىء في العلاقات الدولية، وهو أمر اصبح واضحاً في ظل التغيرات الدولية الجديدة، اصبحت الدول لا تعير اهتماماً للمبادىء الايديولوجية قياساً إلى المبادىء الاقتصادية التي اصبحت كأساس في التعامل الدولي. ومع ذلك فإن هذا النداء يعتبر في نظرنا وسيلة تنوير عن الاوضاع السائدة في العراق لكافة القوى والمنظمات والاحزاب والمؤسسات والشخصيات التي اطلعت عليه، وبالتالي فلابد ان يكون لهذا النداء فائدة واثر جيد لصالح المعارضة في العراق، ومع ذلك فإن المسألة كلها في النهاية تتعلق بارادة الشعب العراقي وحده وهي قضيته وهو وحده الذي يستطيع الضغط على النظام واسقاطه في الظرف المناسب.

● فضلاً عن كون النداء صوتاً موجهاً للرأي العام، وهو شكل من أشكال التحرك

المشتـرك بين قوى المعارضة. يعني بعد ان فشلنا في تشكيل الجبهة الشاملة لابد من تحركات أقل طموحاً، مثل الاتفاقات على مشاريع محددة ملموسة، وليس على برنامج شامـل ونـظام داخلي. . . الـخ. أليس لمثـل ذلـك التحـرك المشتـرك أهمية في اذابة الحساسيات وتقريب وجهات النظر باتجاه التعاون حول اهداف أكبر؟

إن ما حدث ولا زال في الوضع العراقي من جرائم لم يحدث من قبل في أي بلد آخر في العالم. ومع ذلك فإن المعارضة لم تتحرك بما فيه الكفاية لاقامة هذه الجبهة، وان الذي تفضلت به من التحركات الهامشية غير مؤثرة كما يجب، مثل اقامة احتفال بمناسبة معينـة، واصدار بيان أو نشرة بمناسبة معينة، أو اعتصام في مكان ما. . . الخ كل هذه التحركات لا تصل إلى مستوى العمل المشترك الحقيقي والفاعل ضد النظام. وبالمناسبة لا توجد خلافات جوهرية بين القوى الوطنية (العلمانية) بل هناك قواسم مشتركة. والآن تتعزز هذه القواسم المشتركة ولها نهج عام واحد. فالكل يريد اسقاط النظام والكل يطالب بالديمقراطية والكل يقاوم الارهاب، لا توجد خلافات حول هذه الاسس. ويمكن ان تكون الخلافات قائمة مع الاحزاب الاسلامية أما نحن كقوى وطنية سياسية فالخلافات لا توجد بيننا إلا في التفاصيل.

ويبـدو ان الجدية في العمل المشترك التي كانت سائدة سابقاً بين كافة الاطراف بدأت تفتر وتذوب لاسباب مختلفة وبسبب تغير الظروف ولذلك لا توجد الآن تلك الجدية وذلك الاندفاع، ولربما اطراف معينة من القوى (العلمانية) لا تريد وحدة العمل. وهذا موجود فعلاً ولا داعي للتفصيل، ولهذه الاطراف اسبابها وظروفها الخاصة التي تستطيع تقديرها.

● بودنا الحديث عن الديمقراطية المنشودة للعراق؟

الحقيقة لا توجد هناك ديمقراطية منشودة وديمقراطية غير منشودة من الناحية العلمية. فالديمقراطية هي واحدة، لها شروطها الاساسية، وحديثنا هنا عن الديمقراطية السياسية التي تطبق اليوم في العديد من دول العالم في الشرق والغرب وتعني حكم الشعب كما جاء بها المفكرون الاوائل من فلاسفة الاغريق، وتطورت فيما بعد واصبحت كما هي عليه الآن في الدولة الحديثة. وحديثنا هنا لا يشمل الديمقراطية الاقتصادية وإنما ما نعنيه هو الجانب السياسي للديمقراطية. وتعني الحريات العامة بكافة أشكالها، ابتداءاً من الحق في حرية التعبير والنشر إلى الحق في حرية التنظيم السياسي والنقابي، بما في ذلك الحق في تداول السلطة في النظام السياسي والحق في مساواة المواطنين كافة أمام القضاء وأمام القانون وفي الاعباء العامة، مع الغاء كل ما يشكل قيداً على حرية المواطنين أو عائقاً في تطبيقها. ولسنا هنا بصدد ذكر التفاصيل ولكن الذي ارغب قوله ان الديمقراطية بمفهومها السياسي

تعني في نهاية المطاف السماح للمعارضة باستلام السلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة. هذا ما نريده لبلدنا أسوة بالآخرين من النظم المتحضرة في العالم. فالفكر الرصين والابداع الخلاّق والانتاج الواعي والتمسك بالمبادىء والدفاع عن الوطن والمشاركة في التحرير للارض المحتلة والمغتصبة وغيرها كثير لا يتحقق إلا في ظل حرية كل مواطن

النظام العراقي يمارس السلطة كحزب قائد ويمارس القمع ضد الآخرين بل ويطلب التأييد لهذا النظام ويعطي هذا الطرف أو ذاك بعض الامتيازات، من مناصب أو اعضاء في مجلس نيابي لا يمثل اراد شعبية، فهذا تزييف للديمقراطية أو دكتاتورية قمعية بشكل آخر. خذ على سبيل المثال: الاحزاب الشيوعية التي كانت حاكمة في بلدان شرق اوربا، هذه الاحزاب لم تكن في بلدانها عند نهاية الحرب العالمية الثانية احزاباً تمثل الأغلبية لشعوبها وانما على العكس كانت احزاب صغيرة، ولكنها استلمت السلطة بمساعدة الجيش السوفييتي في عهد ستالين. ومنذ نهاية الحرب وحتى أواخر العام الماضي كانت تدعي بانها تحكم هذه البلدان عن طريق الديمقراطية، وانها تمثل الاغلبية، هذا الأمر كان زائفاً: بعد ان بدأت (البريسترويكا) التي نادى بها الزعيم السوفييتي غورباتشوف، ثارت شعوب هذه البلدان ضد الاحزاب الحاكمة وطالبتها باجراء انتخابات حرة على أساس التعددية الحزبية، وبالانتخابات فقدت الاحزاب الحاكمة مركزها القيادي في جميع بلدان اوربا الشرقية، ولو جرت انتخابات عامة وحرة في العراق لحدثت النتيجة نفسها ولسقط الحزب الحاكم على الفور بالديمقراطية.

● **ما هو رأيكم بالوثيقة التي طرحها اجتماع (ل م) الأخير للمناقشة؟**

أنا اذكر مرة تحدثت مع الرفاق ابو سعود وغيره بشكل موجز حول الوثيقة، والحقيقة ان التغييرات التي جاء بها المشروع تغييرات حقيقية وهي جيدة. بيد ان الذي جلب انتباهي ان التنمية الاقتصادية كمشروع مقترح كتبت على أساس التنمية الرأسمالية، على أساس ان القاعدة المادية المتراكمة للرأسمال هي التي تساعد على تطوير التقنية والتنمية للبلد بشكل عام. وفي تقديري ان النظام الرأسمالي في الغرب يعود تاريخه إلى الف عام تقريباً، وفي هذه الفترة الطويلة اجتاز هذا النظام ازمات عديدة ووضع مفكروه الاقتصاديون امثال (كينز) الاقتصادي الانكليزي الشهير وغيره الافكار والنظريات التي تعزز هذا النظام وتطوره بشكل مستمر كي يكون ملائماً مع تطور الحياة التي سببتها الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. ولكن الوضع في العراق باعتباره من البلدان النامية مختلف كثيراً، حيث لابد من اجراء التنمية على أساس القطاعين العام والخاص، أي وجود قطاع اقتصادي مختلط يقود التنمية ولا مجال لشرح ذلك تفصيلاً. أما التحالفات التي ذكرت في مشروع الوثيقة فهي في تقديري كتبت بشكل سليم. أما فيما يتعلق بالتحليلات المتعلقة

بالتغييرات العـالمية وخاصة في اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي فإن وثيقة المشروع لا تستطيع ان تعطيها حقها، لأنها مستمرة بعد وضع المشروع وحدثت كثير من التغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه البلدان ولا زالت مستمرة ولم تستقر .

كما لاحظت هناك عبارة «القومية البرجوازية» والحقيقة لا يوجد من الناحية العلمية شيء اسمه «القومية البرجوازية» لأن القومية تعبّر عن عنصر وتعبّر عن انتماء للأمة، فلا يجوز الخلط بين كلمة قومية التي تعبّر عن عنصر أو جنس معين وبين كلمة «برجوازية» التي تعبّر عن مدلول اقتصادي مجرد، فتعبير الاشتراكي مثلاً أو الشيوعي أو الليبرالي هي تعابير ذات دلالات اقتصـادية بحتـة، قد يتصف بهـا شخص واحد ينتمي إلى عنصر أو قومية واحـدة، فالشخص الـروسي على سبيل المثـال ينتمي إلى القـومية الروسية ولكن هذا الشخص قد يكون اشتراكياً يوماً ثم يصبح شيوعياً في يوم آخر ثم يصبح ليبرالياً يوماً ثالثاً، وهكذا يبقى مفهوم العنصر أو القومية دون تغيير لانه يعبّر عن الشعور بالانتماء لجنس أو أمة معينة، بينما الجانب الفكري أو الاقتصادي لهذا الشخص يتغير من وقت لآخر، واستطراداً لهذا المنطق لا يمكن ان تكون هناك قومية برجوازية أو قومية اشتراكية أو قومية ليبرالية أو دينية . . . الخ . وانما هناك شخص اشتراكي أو ليبرالي أو ماركسي . . . الخ . والحقيقة ان هذا التعبير يردده الماركسيون باعتباره مقولة لا يعتريها الشك أو الخطأ. والأهم من ذلك ان هناك كثيراً من التعابير أو المقولات التي يرددها الماركسيون والتي لا مجال لذكرها الآن أصبحت غير علمية بفعـل تطور المجتمـع البشـري نتيجـة للثـورة العلمية التكنولوجية المعاصرة التي دخل من خلالها العالم الصناعي المتقدم في مرحلة الثورة الصناعية الثالثة ومنهـا ثورة (الاوتـوميشن) والاتصـالات والكـومبيوتر وغيرها. فالقاعدة الراسخة في علم الاجتماع تقول ان الافكار أو النظريات ما هي إلا انعكاس لواقع اجتماعي معاش في زمن معين وفي مكان معين، فاذا تغير هذا الواقع فلابد لهذه الافكار أو النظريات ان تتغير تبعاً لتغير هذا الواقع التي وضعت من أجله واذا لم تتغير أو تعدل تبعاً لتغيير هذا الواقع الجديد فانها ستصبح متخلفة وخارج الواقع وبالتالي سيتجاوزها الزمن

أما من ناحية بقاء التسمية بالحزب الشيوعي، فانه على ضوء التغييرات الجديدة في العالم أرى من وجهة نظري الشخصية ان يعاد النظر في تسمية الحزب الشيوعي إلى اسم آخر، فالعبرة في المضمون وليس الشكل .

فالتغييرات الجارية في بلدان شرق اوربا الغت بشكل تام الدور القيادي للحزب الشيوعي وتبنت نهج التعددية الحزبية والسير في طريق انتخابات عامة وحرة وفي طريق اقتصاد السوق، كما ان الاتحاد السوفييتي بدأ السير على نفس الطريق بعد ان أقر التعددية والغى المادة السادسة من الدستور التي تنص على الدور القيادي للحزب وبدأ السير على

طريق الاقتصاد الحر المنظم بشكل تدريجي.

فحتى قبل هذه التغييرات فان بعض الاحزاب الحاكمة في هذه البلدان مثل بولونيا والمانيا الشرقية لم تكن تسمي احزابها بالشيوعية، ثم ان كلمة شيوعية لم تتحقق من الناحية العملية لا في الاتحاد السوفييتي ولا في بلدان شرق اوربا، وانما كان فيها تحولات نحو الاشتراكية، لأن اقامة نظام شيوعي في المفهوم الماركسي معناه ذبول الدولة باعتبارها اداة قمع بيد البرجوازية ومن ثم اختفاء الطبقات داخل المجتمع وسيادة الحرية.

وهنا كما يذكر لينين تتم ادارة المجتمع الجديد من قبل مراقبين أو محاسبين لتنظيم العلاقات بين الافراد. والاتحاد السوفييتي نفسه سار على طريق التحول الاشتراكي منذ ثورة اكتوبر حتى اليوم، أي ما يزيد على ٧٠ عاماً ومع ذلك لم تتحقق الشيوعية في المجتمع ولم تختف الطبقات فيه، لأن الشيوعية كما يرى ماركس تحتاج إلى مرحلة تاريخية من الزمن ولم يتم تحديد تلك المرحلة. وقد أخذ العديد من الاحزاب الشيوعية بعد التطورات الاخيرة بتغيير اسمه وبرنامجه كي يتفق مع المرحلة الجديدةُ لأن بقاء اسم الحزب شيوعياً هو قفز على الواقع، لأن تطبيق الشيوعية يتم ـ على فرض تطبيقها ـ في مرحلة تاريخية لاحقة بعد الاشتراكية.

إن ما جرى من تغييرات معادية للاشتراكية في العديد من البلدان ليس مرده وجود خطأ في الاشتراكية كفكرة سامية تحقق العدالة الاجتماعية للجماهير، وانما الخطأ كان كامناً في النظام السياسي الاستبدادي المعادي للحرية والديمقراطية بشكل عام، مما جعل جماهير هذه البلدان تنسب وجود هذا الاستبداد وفقدان الديمقراطية إلى الاشتراكية وكأن الاشتراكية كفكرة سامية هي المسؤولة عن ذلك.

ولكي نعيد إلى الاشتراكية جاذبيتها وسموها الخلّاق لدى الجماهير فانها يجب ان لا تنفصل بأي حال من الاحوال عن شيوع الديمقراطية في المجتمع. لذلك فان هذا الوضع قد استغل من قبل الدوائر الرجعية المعادية للاشتراكية والدوائر الاحتكارية للهجوم على الاشتراكية على أساس انها سبب الخلل والتدهور الاقتصادي في هذه البلدان من أجل القضاء على فكرة الاشتراكية نفسها.

اننا في الحزب الاشتراكي انطلاقاً من مبادئنا التي نؤمن بها وهي السعي لتحقيق وحدة اقطار الامة العربية في دولة واحدة تقدمية، فان نضالنا كان وسيبقى هو توثيق العلاقات داخل الساحة العراقية مع القوى الاشتراكية والتقدمية وخصوصاً مع حزبكم كحزب تقدمي في مواجهة الصهيونية والرجعية ومن أجل بناء عراق وطني تقدمي يساهم في دعم حركة التحرر الوطني العربية وفي كل مكان وفي المساهمة الجادة لبناء دولة الوحدة العربية المنشودة على أسس ديمقراطية سليمة.



بلاغ عن الاجتماع الموسع لمنظمة اقليم كردستان

بدعـوة من مكتب اقليم كردستـان لحـزبنا الشيوعي العراقي، عقد اجتماع موسع لكوادر الحزب في الاقليم، لمناقشة الوثيقة الفكرية والسياسية والتنظيمية التي طرحتها ل. م للحـزب في اجتماعها الذي عقدته في آذار/ ١٩٩٠ للمناقشة في جميع منظمات الحـزب، تمهيداً لعقـد المؤتمـر الوطني الخامس للحزب الذي يقر فيه برنامج الحزب الجـديد ونـظامـه الداخلي والتقرير السياسي، الذي يعكس سياسة الحزب العامة تجاه مختلف القضايا الآنية، التي تواجهه وأساليب عمله وسياسته التحالفية التي تستند على اقـامـة أوسـع تحـالف اجتماعي وسياسي وفق برنامج سياسي واجتماعي مشترك يعكس مصالح واهداف جميع الطبقات والفئات الاجتماعية وطلائعها السياسية التي تهمها تصفية الـدكتاتورية والسياسة الشوفينية واقامة حكومة الائتلاف الوطني الديمقراطية التي تحقق الديمقراطية للبلاد والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان والادارة المحلية والثقافـة القومية للاقليات القومية.

ان مسـودة برنـامـج الحـزب الجديد ونظامه الداخلي وسياسته العامة تستند على المناقشات التي تجري الآن في منظمات الحزب، وبمقدار مساهمة العضو الحزبي في تلك المنـاقشـات بروح الشعور بالمسؤولية وتناول الموضوعات بصورة موضوعية وواقعية والاستنـاد على التحليل الـدقيق لواقـع المرحلة التاريخية واساسها ومهماتها التي تواجه

الحزب والحركة الوطنية والديمقراطية، بمقدار ذلك يكون قد ساهم مساهمة ايجابية في رسم سياسة الحزب الآنية والبعيدة وتطوير أساليب عمله ومعالجة اخطائه ومشاكله السياسية والفكرية والتنظيمية.

بهذه الروحية عقد الاجتماع الموسع لمنظمات اقليم كردستان لحزبنا الشيوعي العراقي. وقد تركز النقاش حول نقطة أساسية تتعلق بتطوير منظمة اقليم كردستان، من حيث مهماتها السياسية والقومية وارتباطاتها التنظيمية مع المركز (الحزب الشيوعي العراقي) ومسؤولياتها القومية ودورها وتأثيرها في حركة التحرر القومي الكردستانية وممارسة استقلاليتها في حدود مسؤولياتها في كردستان، كاحدى منظمات الحزب الشيوعي العراقي ولكن بشكل متميز نظراً لكونها تعمل في ظرف متميز خاص، وهي جزء من الطلائع السياسية في كردستان، الجزء الذي يشتند على المبادىء الماركسية ـ اللينينية في ظروف كردستان.

وقد تناولت الأكثرية الساحقة من الحضور المسألة المطروحة للنقاش في وثيقة ل. م بالشكل الذي يعمق تطوير منظمة حزبنا الشيوعي العراقي في كردستان من حيث المسؤولية تجاه الحركة القومية الكردية ومهماتها الاممية حيال التآخي الكفاحي بين الشعبين العربي والكردي والاقليات القومية والترابط بين الحركة القومية الكردية والحركة الديمقراطية العراقية حتى في ظروف ممارسة الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره في إطار دولة العراق الديمقراطية المتعددة القوميات عندما تبلغ الديمقراطية تطوراً يتيح للشعب الكردي ممارسة حقه في تقرير مصيره.

وناقش الرفاق مسألة تسمية منظمة حزبنا الشيوعي العراقي في كردستان وتبلور هذا النقاش في تسميتها أما (الحزب الشيوعي الكردستاني، أو الحزب الشيوعي في كردستان العراق أو الحزب الشيوعي الكردستاني ـ العراق). كما ناقش عدد آخر من الرفاق هذه المسألة من وجهة نظر قومية ضيقة من حيث ارتباط منظمة الحزب في كردستان بالحزب. فأكد هؤلاء على اقامة حزب شيوعي كردستاني مستقل من حيث الطروحات التي طرحوها في العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي، كأن يعقد مؤتمر الاقليم قبل مؤتمر الحزب الخامس ليقر برنامجه ونظامه الداخلي وليس لمؤتمر الحزب ان يرفض أو يغير أي قرار من قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني. وهذه الآراء والطروحات لم تذكر سوى من عدد قليل من الرفاق.

ان الاجتماع الموسع كان ظاهرة من ظواهر توجه الحزب نحو تطبيق الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية، عكس الافكار والآراء المختلفة وتحاورها وصراعها وتعايشها في إطار وحدة الحزب التي تضم المحاور الفكرية المختلفة وترفض المحاور التنظيمية وتستند

إلى مبدأ الأكثرية والأقلية الذي أقره الحزب في الفترة الأخيرة، مبدأ احترام رأي الأقلية، وذلك بنقل رأي الأقلية إلى الحزب كله لكي يبدي الرأي والموقف منه. فان الديمقراطية الداخلية للحزب لا تنحصر بتمتع الأكثرية بها بل تتمتع الأقلية بها أيضاً.

وبالرغم من ان الاجتماع الموسع هذا لم يكن يتمتع باتخاذ القرارات لأن مهمته كانت تنحصر في مناقشة وثيقة اللجنة المركزية المطروحة للنقاش، إلا انه يمكن ان تلاحظ فيه المحاور الفكرية والسياسية التي تكونت ويمكن ان تلخص الآراء والافكار والملاحظات للأكثرية والأقلية، والتي ترفع إلى اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي العراقي لكي تتعامل معها ايجابياً لصياغة مسودة برنامج الحزب ونظامه الداخلي وصياغة التقرير السياسي الذي يقدم إلى المؤتمر الوطني الخامس.

ان الاجتماع الموسع كان خطوة ديمقراطية هامة في حياة منظمة حزبنا في اقليم كردستان يمهد ايجابياً لممارسة هذا الاسلوب الجماعي لمناقشة القضايا الهامة في حياة الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية، والسياسية في الحركة الوطنية والقومية بالانطلاق لتنظيم الحركة الجماهيرية الديمقراطية بعد ازاحة كابوس الدكتاتورية من على صدر شعبنا العراقي بعربه وكرده واقلياته القومية وحركته الوطنية الديمقراطية.

١٩٩٠/٧/١٨

اراء ومقترحات حول التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في اذار ١٩٩٠

زكي خيري وسعاد خيري

يشكل طرح التقرير للمناقشة العامة خطوة ايجابية نحو تعزيز مواقع الحزب الشيوعي العراقي في الحركة الشيوعية العالمية والعربية وفي الحركة الوطنية وسبيلاً صحيحاً نحو تحقيق وحدة الحزب وضمان مساهمة جميع الشيوعيين واصدقائهم في رسم سياسة حزبهم واغنائها.

ملاحظات عامة: التقرير يفتقر للمنهجية. فقد جرت تجزئة موضوع «العالم يتغير» بشكل اغرقه بالتكرار كما يفتقر إلى مواضيع هامة ولذلك نقترح التبويب التالي :-

١
العالم يتغير

- الضرورة الموضوعية لتجديد العالم.
- محتوى عملية التجديد.
- مسيرة عملية التجديد في البلدان الاشتراكية (السلبية والايجابية).

ـ تأثير عملية التجديد في البلدان الاشتراكية على البلدان الرأسمالية المتطورة.
ـ تأثير عملية التجديد على البلدان النامية ومنها بلدنا.

٢

تفاعل حزبنا مع عملية التجديد

ـ استراتيجية الحزب الجديدة.
ـ الموقف من الديمقراطية.
ـ أشكال وأساليب الكفاح.
ـ العمل الفكري.
ـ التنظيم.
ـ العمل الجماهيري.
التحالفات.
ـ القضايا العربية.
ـ القضية الكردية.
ـ القضايا الاممية.
ـ سياسة الحزب الاقتصادية.

٣

الوضع السياسي الراهن ومهام الحزب المباشرة

ويعاني التقرير من ثغرات علمية منها:ـ

ـ عند البحث عن العالم يتغير لم يشر إلى السبب الرئيس وهو الثورة العلمية التكنولوجية.

ـ وفي اشارته إلى تأثير البريسترويكا على الاحداث في البلدان الاشتراكية لم يؤكد على ان السبب الرئيسي الاوضاع الداخلية في هذه البلدان ولاسيما الركود الاقتصادي وتشويه الديمقراطية الاشتراكية ومثلها الانسانية واهمال آلية السوق.

ـ لا ينظر كتقرير ماركسي لينيني لتغيير العالم نظرة علمية متفائلة تاريخياً فيشير إلى

«مستثيرة الآمال والمخاوف» (ص ١٦) وفي نفس الصفحة «مفتتحاً الطريق دونما مسلمات أو ضوابط على كل الاحتمــالات» وفي ص (٢٢) «تبقى الابــواب مشــرعة على كل الاحتمالات» مما يثير اليأس لدى القارىء البسيط.

ـ وعن تأثير البـريستـرويكـا على البلدان الـرأسمالية المتطورة يقول «وكما اثارت البريسترويكا الآمال والمخاوف لدى اصدقاء الاتحاد السوفييتي اثارت لدى خصومه آمال ومخاوف من نوع آخر (ص ٢٣) دون ان يشير إلى أي اثر ايجابي سواء نزع السلاح أو وقف سباق التسلح، أم من ناحية المثل في تحقيق الديمقراطية الاشتراكية الجارية حالياً في الاتحاد السوفييتي.

ـ وكذلك في تأثير هذه الاحداث على البلدان النامية حيث قال «تثير البلبلة والاحباط على نطاق واسع ومعها يتسرب القلق إلى اوساط كثيرة في الحركة الثورية مما يدفعها إلى التراجع والتخلي عن مواقعها السياسية والفكرية. .» (ص ٢٤) انه يبرر كل هذه المظاهر السلبية دون ان يشير إلى ما تعانيه هذه الحركات من ازمات وإلى عدم ادراكها لجوهر عملية التجديد وضرورة تجديد نفسها.

ـ لا يعتبر الاتحاد السوفييتي بلداً اشتراكياً وانما يتوجه لبناء الاشتراكية (ص ٣٢٥).

ـ لقد مر التقرير على هدفنا الاشتراكي مر الكرام لدى تحديد الاهداف.

٣

حزبنا وعملية التجديد

نرى ضرورة وضع مقدمة تبحث الاساس الموضوعي لتجديد الحزب سياسياً وفكرياً وتنظيمياً بدءاً بالتطورات العالمية ومحورها وحدة العالم وترابطه رغم تناقضاته وأولوية قضية السلام وحل القضايا الدولية بالطرق السلمية والمصالحات الوطنية والدولية. ٢ ـ الضرورة الوطنية التي تفرضها المشاكل المستعصية التي يعانيها شعبنا والحركة الوطنية والمخاطر التي يتعرض لها الوطن في ظل الدكتاتورية. ٣ ـ الضرورات الذاتية للتجديد التي تتجسد بالصعوبات التي يعاني منها الحزب ومهمة اعداده لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

ان عملية تجديد الحزب لا تجري على انقاض القديم لأن الاساس الجديد سيكون عنـدئذ واهياً والتجديد يفترض اولاً حفر القديم وازالة الاجزاء التالفة منه والاستفادة من العناصر الجديدة فيه لبناء الصرح الجديد. واذا كانت «سياستنا الثورية» ناجحة واساليب

كفاحنا ناجحة وليس لدينا ثغرات فكرية أو خلل تنظيمي فلماذا التجديد؟ إن دراسة انتقادية لسياسة الحزب خلال السنوات العشر الماضية على الأقل تضع الاسس العملية للتجديد وتبرره بشكل مقنع وتعزز الثقة به.

تحت عنوان «أشكال وأساليب الكفاح» جاءت محاولة لتقييم سياسة الحزب إلا انها:

١ ـ مبتورة لانها تبتدىء من نهاية الحرب، ٢ ـ لا تريد الاعتراف بأي فشل في سياسة الحزب عن «تخلف القيادة في تشخيص المستجدات التي تكاملت ملامحها البارزة عشية ايقاف القتال» (ص ٧٣). ٣ ـ اعتبرت فترة العشر سنوات التي كان فيها الكفاح المسلح يعتبر «الوسيلة الرئيسية» مرحلة واحدة دون تمييز بين مراحلها حيث تغيرت الظروف بشكل حاد: فترة ما قبل الحرب، فترة الحرب بمرحلتيها، فترة ما بعد الحرب. ان التغيرات التي شهدها العراق كانت تفرض على القوى السياسية تغيير استراتيجيتها وتاكتيكاتها لعدة مرات وليس التعكز على «الخشية من التفسيرات السلبية لقاعدة الحزب الحذرة من تقلبات القيادة الحادة» (ص ٧٤) وبهذا تحمل القاعدة الحزبية مسؤولية «عدم اتخاذ مواقف سياسية وتدابير تنظيمية لمعاملة النتائج. . الخ».

استراتيجيتنا الجديدة: التجديد الديمقراطي نحو الاشتراكية

يصوغ الحزب الشيوعي العراقي استراتيجيته الجديدة على أساس الماركسية اللينينية الخلاقة وعلى ضوء التفكير الجديد وانطلاقاً من اوضاع العراق العينية الراهنة ملتزماً بواجباته الانسانية والقومية والطبقية وهي: «التجديد الديمقراطي نحو الاشتراكية».

ان بناء المجتمع الاشتراكي هو هدفنا الذي لا نحيد عنه وبدونه نفقد مبرر وجودنا كحزب سياسي طليعي مستقل للطبقة العاملة وسائر شغيلة اليد والفكر وشعاره «من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله» أي انهاء استغلال الانسان للانسان وحيث تكون حرية كل فرد ضمانة لحرية المجموع والتطور الكلي الجوانب لكل فرد اساساً لتطور المجتمع. ويعمل الحزب من أجل تحقيق اهدافه هذه بالطرق الانسانية وباعادة تثقيف الناس ومن خلال الاقناع والديمقراطية والتعددية والمصارحة والعلنية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية حتى تستطيع الجماهير فرض ارادتها واختيار سبيل تطورها وبناء مستقبلها. ان اشتراكيتنا انسانية وديمقراطية، تقوم على العدالة الاجتماعية ولن تكون نسخة طبق الاصل من أية اشتراكية مهما افادت من تجارب الشعوب الاخرى الايجابية والسلبية، اشتراكية منسجمة مع خصائص شعبنا التاريخية وتراثه الثقافي والقومي التقدمي وفي نفس الوقت هي اشتراكية ماركس وانجلس ولينين والتفكير الجديد ـ الاشتراكية العلمية الوحيدة.

ان بناء الاشتراكية ليس مرحلة واحدة بل عهدا تاريخيا طويلا لسلسلة من المراحل الانتقالية تلازمها مراحل من الديمقراطية المناسبة لها. ان التسرع في بناء الاشتراكية واجراء تحولاتها واعلان انجازها اعتباطاً قد يؤدي إلى الارتداد إلى الرأسمالية كما تبرهن تجربة بعض البلدان الاشتراكية. ومن هنا ضرورة ترافق الملكية العامة لوسائل الانتاج مع الملكية الخاصة والمختلطة لمدة طويلة وتعدد اشكال الملكية العامة: ملكية الدولة والتعاونيات وجماعات العمل وغيرها. وكذلك دور آلية السوق في مراقبة وتوجيه الانتاج.

ان التجديد الديمقراطي نحو الاشتراكية قضية كل الشعب وليست قضية طبقة بمفردها أو حزب واحد. وعليه فان توحيد قوى المجتمع وتعزيز المؤسسات الديمقراطية للجماهير وتحسين آلية مشاركتها في العملية الاجتماعية تشكل مجتمعة شروطا ضرورية لتحقيق الخيار الاشتراكي.

ان الديمقراطية والاشتراكية ظاهرتان متلازمتان. فالديمقراطية بلا اشتراكية تبقى شكلاً فارغاً بلا مضمون والاشتراكية بدون الديمقراطية تتعرض للتشويه والاغتراب عن الجماهير بيد ان للديمقراطية الاولوية، أي هي المفتاح في السيرورة الثورية. ولذلك يعتمد الحزب الشيوعي العراقي في تحقيق برنامجه على النضال الجماهيري وتحقيق الجبهة الوطنية التي تضم جميع الاحزاب والقوى المناضلة من أجل اقامة نظام الحكم الديمقراطي ومن أجل الحريات السياسية ويناضل من أجل المصالحة الوطنية كمدخل لقيام الجبهة. ولذا يناضل ضد الجمود العقائدي والتعصب والتطرف باعتبارها العقبات الاساسية في طريق المصالحة الوطنية وقيام الجبهة وتحقيق التجديد الديمقراطي.

ويدعو الحزب الشيوعي العراقي جميع القوى الوطنية بما فيها الحزب الحاكم الآن لتبني التفكير الجديد والتخلي عن الافكار الجامدة والغطرسة والانعزالية لتحقيق المصالحة الوطنية لما فيه خير السلام العالمي وخير شعبنا.

الموقف من الديمقراطية: لقد ناضل حزبنا خلال تاريخه المجيد من أجل الديمقراطية واعتبرها الاداة الرئيسية لتوعية الجماهير وتعبئتها في النضال من أجل اهدافها. واذ ميز بين جانبيها السياسي والاجتماعي اعطى للديمقراطية الاجتماعية الاولوية ففقد الاثنين معاً. واهتم الحزب بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ بالاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالحريات الديمقراطية التي تم اكتسابها في أيام الثورة الاولى وعندما ضربت الدكتاتورية الفردية تلك الحريات شوهت المكتسبات الاجتماعية الاقتصادية وافسحت المجال لثورة الردة. وفي فترة التحالف مع الحزب الحاكم طالب حزبنا بالحريات الديمقراطية أكثر من أي فترة أخرى إلا انه وضعها بالدرجة الثانية بعد «صيانة الجبهة» التي اعتبرها القضية المركزية في نضاله وبذلك خسر الاثنين معاً. وهكذا

فان تجربتنا الغنية والتجربة العالمية بما فيها تجربة البلدان الاشتراكية اثبتت أولوية الديمقراطية في نضالها لأنها صيغة للتقدم الاجتماعي وقوته المحركة وليست مجرد أداة أو وسيلة لتحقيق الاشتراكية. فعصرنا، عصر الحركات الجماهيرية الواسعة، عصر الدبلوماسية الجماهيرية وفي الاجواء الديمقراطية فقط يمكن للجماهير صانعة التاريخ ان تختار الامور الأكثر تقدماً وان تبدع في استيعاب الثورة العلمية التكنولوجية وجميع منجزات الحضارة الانسانية. ولا أساس للتخوف من استخدام الديمقراطية الشاملة لغايات انانية فليس المزيد من الديمقراطية وانما نقصانها يخدم الفئات الانانية والرجعية.

ان الديمقراطية هي المفتاح لحل جميع القضايا المتأزمة في العراق فالجماهير العراقية التي انهكتها الحرب واستنزفها الارهاب واراقة الدماء والموت بالسلاح الكيمياوي وتشتيت العوائل والاغتراب عن الحياة الاجتماعية الطبيعية تحتاج إلى نهضة روحية وسياسية لتجاوز ما خلفته الحرب من مشاكل واعمار ما تركته من دمار ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل الديمقراطية. كما ان ضمانّ سلامة العراق وأمنه رهن بحكم الشعب وقواه الوطنية وحقه في رسم سياسة البلاد وتقرير مصيرها.

وتفرض الديمقراطية المصارحة والعلانية والتعددية الحزبية واجازة المنظمات الديمقراطية والمهنية وسيادة الحياة الديمقراطية فيها والعلاقات الديمقراطية فيما بينها. وتشكيل جميع اجهزة الدولة على أساس حق **الانتخاب العام الحر المتساوي المباشر والاقتراع السري** واقامة دولة القانون التي تضمن حرية الفرد واحترام **حقوق الانسان** ولاسيما حقه في الحياة الحرة الكريمة والعمل على طمأنته على حقه في المواطنة وعلاقاته الاجتماعية والقومية والعائلية وعلى ملكيته.

وتتطلب الديمقراطية اخلاقية عالية تؤمن بالتعددية وعدم ادعاء احتكار الحقيقة وتعلم الاستماع لآراء الآخرين وتكريس اسلوب الاقناع بعيداً عن التقوقع والغطرسة.

فمن دون الديمقراطية لا يستطيع الشعب الحفاظ على مكاسبه وحقوقه الوطنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولا يستطيع انجاز مهامه التاريخية وقسطه في بناء الحضارة الانسانية وصيانة البشرية من الفناء كما لا يستطيع الفرد الاطمئنان على حقوقه المدنية والشخصية وإلى ازدهاره الثقافي والحضاري.

أشكال وأساليب الكفاح

يخلط التقرير بين حق الحزب في استخدام جميع وسائل وأساليب الكفاح وبين صواب أو جدوى استخدام أي نوع منها في الوقت المعين والبلد المعين.

ان الاعتراف الصريح باولوية وتصدر وسيادة اسلوب الكفاح السياسي الجماهيري هو تجديد في سياسة الحزب وتصحيح لها فرضته النتائج الكارثية لاعتبار الكفاح المسلح الاسلوب الرئيس لتغيير النظام أولاً وثانياً التطور التكنولوجي الذي سلح الدكتاتورية بالاسلحة الكيمياوية التي لا تقف أمامها لا الشجاعة البشرية ولا الموانع الطبيعية وثالثاً التطورات العالمية التي تفرض الاساليب السياسية في حل المشاكل الطبقية والوطنية والدولية وليس كما جاء في التقرير «بهدف التغطية على التراجع العام أو لاعادة تنظيم القوى وتنمية الامكانيات لاستعادة المبادرة من صدام.. الخ» مما يعطي التصحيح أو التجديد طابع الوقتية العابرة.

ان اساليب الكفاح السياسية لا تتضمن اساليب التراجع فقط ولا تفرضها مقتضيات اخراج الحزب من حالة الانتظار والتردد كما جاء في التقرير وانما هي اساليب ثورية تتضمن التراجع والهجوم وفقاً لمتطلبات ظروف بلادنا وتعتمد على الجماهير بالدرجة الاولى ولا تعني التخلي عن اهداف الحزب وانما هي الاسلوب الصحيح والأمثل في ظروف بلادنا الراهنة. وهي ليست دائماً أسهل من الكفاح المسلح ولا تعني ارتداداً أو نكوصاً عن النضال الصعب ولا سقوطاً في كمائن «الوهم السياسي» (ص ٨٠) هذا التعبير الذي يمجد الكفاح المسلح ويقدسه كصنم على أساس «المراجل».

ان عصرنا هو عصر الدبلوماسية الجماهيرية حيث تستطيع الجماهير المسيسة ان تعمل ما لا تستطيع اعتى السلطات مواجهته وتعجز أخطر الاسلحة عن قمعه وأمامنا مثلاً الانتفاضة الفلسطينية. فكيف يمكن اختراق جدار الدكتاتورية قبل فتح كوة للانطلاق نحو الحركة الجماهيرية الواسعة؟!

فالنضال يجب ان ينصب الآن على العودة المشرفة إلى الوطن بشن حملة واسعة ومتعددة الاشكال لكسب الرأي العام العالمي والوطني من أجل تحقيق ذلك وابداع اساليب ووسائل جديدة. فرفاقنا الاتراك ابدعوا في عودتهم للوطن وابدعوا في فرض حريتهم وليس هذا معناه استنساخ التجربة بل الابداع الذي يلائم ظروفنا التي تختلف عن ظروفهم. والعمل على فرض شرعية الحزب كجزء اساسي من النضال من أجل النظام الديمقراطي التعددي فلا ديمقراطية ولا تعددية بدون اجازة الحزب الشيوعي وسائر الاحزاب السياسية.

في العمل الفكري

درست كوادر الحزب الماركسية اللينينية بالطريقة الستالينية، طريقة التلقي «وليّ» الواقع ليتلائم مع القوالب النظرية في صياغة الاستراتيجي والتاكتيك، ولذلك، يتطلب

التجديد الفكري اعادة تثقيف الكوادر الحزبية بالاعتماد على التراث الماركسي اللينيني وبالتفاعل مع منجزات التفكير الجديد والانفتاح على الانتاج الفكري الحضاري المعاصر ليمكنها من تجديد الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وفقاً لظروفنا الملموسة وانسجاماً مع مستجدات العصر والابداع في مجال النظرية والتطبيق.

ومن الوسائل الفعالة في هذا المجال عقد الندوات الفكرية المفتوحة حول محاور فكرية وسياسية وحضور الندوات العلمية العالمية والاقليمية. كما ان توفير وسائل التثقيف الذاتي من كتب وارشيف وغيرها له أهمية كبيرة في تنشيط العمل الفكري بالنظر لغلاء الوسائل الثقافية وندرتها، وذلك عن طريق تأسيس المكتبات الثابتة والسيارة ومراكز البحوث وغيرها.

في التنظيم

يعاني الحزب من أزمة تنظيمية لم يسبق لها مثيل في تاريخه لاسباب عديدة أهمها البعد عن ساحة النضال الرئيسية والانقطاع عن الجماهير ونتيجة لذلك اختلت جميع الاصول التنظيمية التي اصبحت هي ذاتها غير منسجمة مع الظروف.

ان كل الاجراءات التي تقترح لدمقرطة التنظيم يمكن مسحها بمختلف السبل والمبررات في ظروف العمل السري ولذلك يجب ان يتجه النضال نحو علنية الحزب أو شرعيته. وهذا جزء من ادراك محتوى عصرنا، عصر المعلوماتية والكومبيوتر من جهة، وعصر الديمقراطية والتعددية التي تفرض شرعية الاحزاب الشيوعية من جهة أخرى. وشرعية الحزب لا تعني كشف الكادر كله وعدم وجود أية اسرار حزبية ولكنها ضمان لشرعية الحياة الحزبية وسيرها بالاسلوب الديمقراطي وفرض علنية الحزب وشرعيته التامة في التأثير في حياة البلاد السياسية.

في العمل الجماهيري والديمقراطي

من الضروري القاء نظرة انتقادية لعملنا الجماهيري والديمقراطي لتجديد اساليبنا في العمل في هذا المجال ولاسيما التحرر من النظرة الاقطاعية تجاه المنظمات الديمقراطية وكأنها من املاك الحزب وتبعيته. فمن حقه تجميدها أو الغاؤها. والعمل على احترام استقلاليتها وضمان حرية وجودها وسيادة العلاقات الديمقراطية في حياتها الداخلية وفي العلاقات معها وفيما بينها.

حول التحالفات

لم يلق التقرير نظرة شاملة على سياسة الحزب التحالفية بسلبياتها وايجابياتها. ولم يدع للتحرر من المراوحة بين حق القيادي الالهي والخضوع، أو الذيلية وليس إما النقد الشامل أو التزكية دون تحفظات.

العربية

اضافة: ـ العمل من أجل انشاء منظمات أو حركات عربية جماهيرية تنتمي إلى المنظمات العالمية المماثلة مثل منظمة حقوق الانسان ومنظمة حركة السلام ومنظمة حماية البيئة وغيرها تقوم بنشاطات جماهيرية واسعة في جميع الاقطار العربية في آن واحد، وبدعم من المنظمات العالمية، مما يعزز الديمقراطية في جميع البلدان العربية ويعبئ ويدرب الجماهير ويخلصها من السلبية ويشعرها بانتمائها الانساني.

الاممية

اضافة في البداية: ـ الانطلاق من وحدة العالم وترابطه واولوية حماية البشرية وحضارتها من الفناء والنضال من أجل تحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، العالمي العام.

ان نضالنا من أجل اقامة مجتمع عادل ونظام حكم ديمقراطي محب للسلم هو اسهام في النضال الاممي، في نضال الامم من أجل البقاء.

سياستنا الاقتصادية

مقدمة لضرورة التجديد فيها وفقاً لظروف بلادنا الخاصة:

الالتزام بسياسة تنمية اقتصادية اجتماعية تحقق تصفية. التخلف وازالة الآثار التي تركتها سياسة العسكرة والحرب وتزيل التشوه الراهن في الاقتصاد الوطني والتفاوت بين منطقة واخرى ولاسيما التخلف في كردستان والتفاوت بين مكونات الدخل الوطني، وتؤمن التناسب والتنسيق الضرو ريين بين فروع الانتاج، والعمل على: ـ

ـ تعزيز قطاع الدولة باعتباره القاعدة الاساسية والموجه للاقتصاد الوطني والتنمية

الاقتصادية الاجتماعية بفضل هيمنته على الصناعة النفطية المصدر الرئيس لصافي الدخل الوطني ، وعلى الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانيء وغيرها. . واعادة تنظيمه وبناء اجهزته على أساس التخصص والتكامل مع فروع الاقتصاد الاخرى ورفع كفاءته وضمان ربحيته ووضع العناصر الكفوءة في مراكز المسؤولية وضمان رقابة عماله ومستخدميه عليه ومشاركتهم في الادارة والتخطيط والربح واخضاعه للرقابة الشعبية.

ـ احترام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللرأسمال الخاص ومنع المصادرة ودفع التعويضات العادلة في حالات التأميم التي تقتضيها مصلحة الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الخاص وطمأنته لاعادة رساميله المهربة إلى الوطن وتوظيفها في الاقتصاد الوطني والسماح له بالمنافسة المشروعة مع القطاعات الاخرى.

ـ توسيع القطاع المختلط وتطويره لتأمين الاستخدام الافضل لامكاناته في عملية التنمية باعتباره احدى الوسائل الاساسية لجذب الرأسمال الخاص الوطني والعربي والاجنبي مع حماية جماهير المستهلكين من المضاربة والاحتكار.

ـ تشجيع القطاع التعاوني الاختياري الاستهلاكي والانتاجي والخدمي في المدينة والريف ومده بالمساعدات المالية والفنية:

ـ رفع انتاجية العمل في جميع مجالات الاقتصاد الوطني بالافادة من الثورة العلمية التكنولوجية ورفع مستوى العمال والفلاحين فنياً وعلمياً باعادة تأهيلهم في دورات تدريبية على حساب ادارة المؤسسات والمشاريع.

ـ رفع الحوافز المادية والمعنوية للعمال والفلاحين والمستخدمين وضمان مساهمتهم في ادارة الانتاج والرقابة على سير العملية الانتاجية والتخطيط والتسويق والربح.

ـ اعادة العمل بقانون العمل رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ والغاء التعديلات التي قلصت حقوق العمال ووضع حداً أدنى للاجور يتحرك صاعداً مع ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة وضمان انتساب عمال قطاع الدولة إلى النقابات والسماح باقامة تنظيم نقابي للمستخدمين والموظفين وضمان حرية واستقلالية التنظيم النقابي والديمقراطية النقابية.

ـ رعاية مصالح الفلاحين بتأمين حيازة الارض لمن لا أرض لهم وضمان حرية تنظيمهم الديمقراطي والتعاوني، ورفع مستواهم المعيشي والثقافي والصحي وشمولهم بالضمان الاجتماعي.

ـ حماية البيئة من التلوث وسن قوانين تلزم اصحاب المشاريع بذلك ومكافحة التصحر والسباخ وصيانة المياه من الهدر والتلوث والتنسيق مع دول المنطقة في هذه المجالات والتوصل إلى قسمة عادلة لمياه الرافدين.

ـ تعزيز الدينار العراقي بتطوير القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وتخفيض

النفقات العسكرية الضخمة ووقف سباق التسلح والعمل على تجميد الديون الضخمة التي خلفتها نفقات الحرب وتطبيق سياسة ائتمانية ونقدية تستهدف تشجيع الاستثمار الانتاجي وتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تمس حياة المواطنين ذوي الدخل المحدود وفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة والتركات والعقارات الكبيرة .

ـ تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية واقامة المشاريع المشتركة على صعيد الدول والشركات واستكمال السوق العربية المشتركة وتحقيق الامن الغذائي العربي باستثمار الاحتياطات الزراعية وتنمية خطوط النقل والمواصلات بين الاقطار العربية جميعاً .

ـ اقامة شركات متعددة الجنسية مع الدول الاخرى ولاسيما العربية والاشتراكية لتنمية القوى المنتجة ونقل التكنولوجيا الحديثة على أساس احترام سيادة العراق وخدمة مصالحه وشعبه .

ـ النضال مع الدول النامية والاشتراكية من أجل ارساء نظام اقتصادي عالمي عادل .

ـ النضال مع الدول النامية والمدينة من أجل الغاء الديون أو اعلان تأجيل التسديد (موراتوريوم) لمدة طويلة (مائة سنة) والغاء الفوائد على الديون .

ـ ان تحقيق هذه السياسة يستلزم وضع خطط علمية وعملية قابلة للتحقيق في مدة زمنية محددة لتحقيق العدالة الاجتماعية يضعها العلماء والخبراء الاختصاصيون .

في الفصل ٣ تهويل لصعوبات التجديد والاعتراف بالواقع دع عنك الاعتراف بالخطأ . وفيه بعض المبالغات في تقدير الاوضاع كما يحتوي على التكرار ولذلك أرى دمج «المهمات الآنية» مع «النضال من أجل» .

ديمقراطية الحزب - حزب الديمقراطية

ابو جنان

كتب لينين في التقرير السياسي للجنة المركزية الذي ألقاه في المؤتمر الحادي عشر للحزب البلشفي: «ان كل الاحزاب الثورية التي فنيت حتى الآن، فنيت لأنها اصيبت بالغرور ولم يستطع ان ترى. أين تكمن قوتها، وخافت من التحدث عن نقاط ضعفها. أما نحن فلن نفنى، لاننا لا نخاف التحدث عن نقاط ضعفنا وسنتعلم التغلب على الضعف».

تسعى هذه المقالة، على قاعدة ما أشار اليه لينين، إلى مناقشة بعض جوانب وثيقة النظام الداخلي للحزب الشيوعي باعتبارها وثيقة تنطوي على أهمية بالغة تحدد المبادىء التنظيمية لبناء الحزب وقواعد حياته الداخلية وأساليب نشاط اعضائه ومنظماته الحزبية، ولأنها تشكل الأساس القانوني لوحدة الحزب التنظيمية.

ولما كان شكل التنظيم والعلاقات التنظيمية وأساليب العمل الحزبي تتحدد وفقاً لخصائص الوضع التاريخي الملموس والمهمات المباشرة لذلك الوضع، فان التعديلات في أسس ومنهجية النظام الداخلي للحزب تصبح ضرورية، وهي تنجم عن الظروف المختلفة لنشاط الحزب في هذه الفترة أو تلك.

ومن المعروف ان حزبنا عمل - في الغالب - في ظل ظروف وشروط السرية العميقة. ومن الطبيعي ان تطبع هذه الظروف آثارها على أشكال تنظيمه ووسائل عمله، خاصة وان

حزبنا إستند إلى المنهجية الحزبية، التي سادت عموم عمل الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمية، وتفاعل معها لعقود طويلة، تلك المنهجية التي تطلبت آلية خاصة للعمل غاية في الصرامة، وتقييداً كبيراً للديمقراطية الحزبية.

والديمقراطية الحزبية الحقيقية لم تكن، وهي ليست حالياً، اجراء انتخابات حزبية حسب، بل هي أيضاً انعكاس لامكانية العضو الحزبي على مراقبة القيادة الحزبية وفي التأثير الفعلي عليها سياسياً وتنظيمياً، ومساهمته الجادة في رسم سياسة الحزب وتنفيذها ومراقبتها وتطويرها. وفي حين يبقى مبدأ الانتخاب أهم شرط للديمقراطية في الحزب، لكنه لا يستوعب ـ بحد ذاته ـ مفهوم الديمقراطية بأكمله. ان قدرة العضو الحزبي في الحكم على كل مسألة حزبية والمساهمة في صياغتها تمثل أحد الشروط التي تستلزمها الديمقراطية الحقيقية في حياة الحزب، وان المناقشات الحرة والواسعة والمناظرات وتبادل الآراء هي الخصائص الأكيدة لحياة كل حزب يتطورعلى أسس ديمقراطية.

فالديمقراطية، كممارسة، ضرورية للحزب ولاعضائه ضرورة الهواء للانسان، وكل اخلال بها ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة للحزب. وعليه، فان صيانة الديمقراطية الحزبية، باستمرار، تعتبر واجباً مقدساً على كل شيوعي.

وفي إطار تشريع المفهوم الديمقراطي، يتوجب على النظام الداخلي ان يمنح العضو الحزبي حقوقاً واسعة. **وان طابع تلك الحقوق هو الذي يحدد طابع الحزب نفسه، كمنظمة سياسية طوعية** وديمقراطية تطور لدى العضو الشيوعي الشعور بنضوج واكتمال شخصيته ودوره في الحزب، وتعزز شعوره بمسؤوليته تجاه سياسة الحزب ومصيره. ويفترض بالنظام الداخلي للحزب الشيوعي ان لا يقوم بتوسيع حقوق العضو الشيوعي حسب، بل وحماية تلك الحقوق من الانتهاكات الممكنة.

وجها الديمقراطية

وفي سياق توجه حزبنا لاستنهاض واشاعة الديمقراطية داخل الحزب، أرى ان من الضروري بناء وجهين متميزين ومتفاعلين ومتوحدين لهذه الديمقراطية. وأقصد بالوجهين ديمقراطية القيادة، وديمقراطية القاعدة، أي الديمقراطية من فوق والديمقراطية من تحت. والعلاقة بين هذين الوجهين ستبقى أبداً علاقة تبادلية في إطار الوحدة والصراع، التوحد والتنافر، الزيادة والنقصان، ارتباطاً بواقع لمن يميل الميزان في هذا الصراع الموجود والأبدي مادام للحزب وجود. وديمقراطية القاعدة التي أعنيها، هي الديمقراطية التي توفر حزباً فيه كل الاشكال التي تدعم قرارات القيادة الحزبية المعبرة عن مصالح مجموع رفاق

الحزب، وعن كل ما هو جديد وضروري . وهي ديمقراطية تدعو لحرية العضو الحزبي فكريا وسياسيا، وتصون عمليات الانتخابات والاقتراعات السرية ونشاطات ونتائج المجالس الحزبية واسرار الحزب . . . الخ . أما ديمقراطية القيادة، فهي الديمقراطية التي تتوفر فيها كل الاشكال الدستورية، والتي تعبر عن إرادة الغالبية الحزبية والجماهيرية، وتتمسك بالقرارات والسياسات المقرة حزبياً، وتلتزم بتوفير أفضل الشروط لحرية العضو الحزبي فكرياً وسياسياً.

ان الرفيق ، الانسان، من حيث تكوينه المادي والمعنوي، هو مركز تلتقي عنده، وتتفاعل فيه، انطباعات الاشياء وتأثيراتها. وكما هو معروف، فان للطبيعة الانسانية جوانب وحاجات متعددة، والرفيق، عضو الحزب، يجد بعقله وخياله ما يناسب تلك الجوانب وما لا يناسبها. فاذا أضفنا إلى ذلك انه يأخذ مكانه في الحزب (كمجتمع انساني سياسي نوعي وصغير) وارتباطه بانواع متميزة من العلاقات فيه - فانه يمكن ان تكون هناك قيم لا حصر لها من الجوانب والحاجات والارادات داخل الحزب، والتى تقف في المقدمة منها في ظروفنا الراهنة والمستقبلية، الحاجة إلى الديمقراطية.

ولما كان الحزب هو عبارة عن اتحاد مجموعة من الناس المناضلين اضافة لعلاقات انسانية خاصة، لذلك أود ان ألفت الانتباه إلى القيم الاجتماعية للعضو الحزبي، سواء تلك القيم التي ترضي العاطفة الانسانية الطبيعية والمؤطرة سياسياً، مثل المودة والألفة والحرية والتعاون والتعايش. . . . الخ، والتي تشكل منبعاً للسلوك الديمقراطي، أو تلك القيم التي ترضي الطموح الشخصي وحب الجاه والغرور والفردية والميل إلى التنافر. . . الخ باعتبارها منبعاً للسلوك البيروقراطي.

انّ العضو الحزبي (الانسان) يتميز بخصائصه الانسانية التي يكتسبها من وضعه الاجتماعي المختلف عن وضع غيره من الحزبيين، سواء قبل انضمامه للحزب أو خلال فترة عضويته فيه. انه (الانسان) السياسي والمتحزب في ظروفه وفي محيطه، والذي يمكن التعرف عليه عن طريق ملاحظة اسلوب حياته الواقعية والمتجددة، وان خصائصه المتميزة والمتناقضة تؤثر تأثيراً مباشراً ومستمراً على الديمقراطية الحزبية في وجودها وفعاليتها وتنوعها وتطورها.

وحرية العضو الحزبي (الانسان)، هي احدى خصائصه الذاتية غير المشروطة، وهي حرية لصيقة به أينما وجد داخل الحزب. وعليه فإن حرية العضو الحزبي في غير حاجة إلى ان توجد، بل تحتاج إلى الاعتراف بها وممارستها، وتتطلب عدم المساس بها فقط. ان عضو الحزب، هو ابن هذا العصر ينزع إلى التحرر من أية قيود بيروقراطية، ومن أية حريات شكلية، وهو انسان يصارع باستمرار من أجل التغيير نحو الجديد والافضل

لشعبه ولطبقته الثورية، ولذاته أيضاً.

وتأسيساً على ما مر، فان ديمقراطية القيادة يجب ان تقوم على أساس ارادة اعضاء القاعدة الحزبية، وتكون غايتها ان تقود هذه القاعدة قيادة سياسية وتنظيمية مناسبة، ويكون هدفها إدارة دفة الحزب، بحيوية، نحو بناء عراق ديمقراطي جديد بأفق تقدمي. ويفترض في ديمقراطية القيادة، ان تكون قراراتها متجاوبة مع تطلعات القاعدة الحزبية والجماهيرية، ومتجنبة كلياً ان تكون ديمقراطية زائفة أو شكلية أو موسمية تتعارض مع حاجات قاعدة حزبية واعية ومتجددة.

وتجدر الاشارة، إلى ان المركزية الشديدة في الحزب كانت تعتبر نموذجاً «متحضراً» واسلوباً «ضرورياً» مذ نشأ حزبنا وسائر الاحزاب الشيوعية وحتى فترة قريبة ماضية. وكانت تلك المركزية نهجاً شمولياً، وطبقت على أوجه عدة، وهي ممارسة لم تقف على أعمدة وهمية هبطت من الغيب. ولكن هذا الاقرار يجب ان لا يدفعنا للموافقة على استمرار تلك المركزية المشددة، ولا على تبريرها، خصوصاً في ظل ظروف التحديث العالمية الحالية.

وبات من باب التجربة واليقين، ان في فترات سيادة المركزية الشديدة تكون القيادة الحزبية، وحدها، هي المعنية بشؤون السياسة والعلاقات السياسية، وبرسم مصائر الحزب وجماهيره، وأيضاً الحفاظ على الحزب ووحدته واسراره. أما القاعدة الحزبية العريضة، ففي هكذا فترات، تكون في موقع التنفيذ اللاشرطي للقرارات والمراقبة السلبية لمجرى سياسات الحزب وتبدلاتها.

وفي خضم هكذا ممارسة بيروقراطية، تقوم الغالبية من الاعضاء الحزبيين ـ كما علمتنا التجارب ـ بتكييف ذواتها لتحمل وزر المركزية الشديدة، ولكنها في الوقت ذاته، تصرخ ألماً منها، وتسعى بكل جهدها، وبقدرات متفاوتة، للوصول إلى موقع القيادة، ليتحول البعض من هذه الغالبية، وبعد ان يصبحوا في عداد القادة، إلى أدوات جديدة للمركزية الشديدة. هكذا كانت دورة حياة البيروقراطية تستمر لأنها كانت تستند على آلية ومنهجية من العمل الحزبي بعيدة عن الديمقراطية رغم القول بها. ولنتوقف قليلاً أمام تجارب المؤتمرات والكونفرنسات الحزبية السابقة. فقد كان يحق لعدد محدود جداً من القاعدة الحزبية حضور هذه المحطات الحزبية المهمة، ولم يكن يحضر فيها إلا من جرى اختياره من قبل القيادة الحزبية، وكانت نسبة التمثيل فيها ضعيفة تحت ضغط ومسوغات شروط العمل السري أو شبه السري، وكل من حضر هكذا محطة كان عليه ان يناقش وثائق ومشاريع جاهزة صنعتها القيادة الحزبية وحدها، ولم يتوفر غير اسلوب واحد، هو ان تعرض القيادة الحزبية مسودة عناوين المواضيع الحساسة والمصيرية، القديمة منها

أو الجديدة، فتبدي القاعدة الحزبية أو قسم منها (الكادرات الحزبية) رأيها وملاحظاتها قبل عرضها على المؤتمر (أو الكونفرنس) الحزبي لاقرارها. وعند المؤتمر (أو الكونفرنس) أو بعد انتهاء أعماله لم يكن أمام القاعدة الحزبية إلّا أحد خيارين، ان ترفض أو تقبل ما نتج عشية المؤتمر (الكونفرنس) أو خلاله. كان عليها ان تقول (لا) أو (نعم) فقط، ولم يكن أمامها غير ان تقول (نعم) وعلى الدوام! . لقد كان هكذا مناخ يشكل حالة «حضارية» حينها. وعليه فان الديمقراطية في الحزب يجب ان تعني، قبل كل شيء، قطع الطريق أمام توجيه القاعدة الحزبية بالاسلوب الأمري، وانهاء حالات الاستئثار بمواقع القيادات الحزبية، والاقرار بحق وواجب القاعدة الحزبية في المشاركة الحقيقية والفاعلة في رسم وتنفيذ وتجديد سياسة الحزب. فلقد انتمى العضو (الانسان) إلى الحزب وله حق التمتع بحريته، وبالانماء الطبيعي لشخصيته، وفي التمتع ـ بلا قيود ـ بجميع حقوق العضو الحزبي، وبمزية المساواة مع أي عضو حزبي آخر، وبتميزه عن رفاقه الآخرين بمقدار عطائه أو ابداعه الفكري أو السياسي أو التنظيمي.

وفي إطار العلاقة التبادلية بين ديمقراطية القيادة وديمقراطية القاعدة تطرح «التعددية» الفكرية والسياسية نفسها ـ مفهوماً وممارسةً ـ كضرورة لا غنى عنها داخل الحزب. ولكن **التعددية تتطلب الوحدة الحزبية وتلازمها كضرورة، وهي لا تكون ذات دلالة إلّا في نطاق محتوى واحد ومتجدد يجمع المتعددين.** ان من يعارض هذه الفكرة ويروم اختبار خياله، عليه ان يتصور «التعددية» بدون الوحدة التنظيمية! .

بالطبع، ومن خلال زاوية محددة وضيقة، يمكن القول ان ما بين التعددية ووحدة الحزب تناقضاً موضوعياً، وان هذا التناقض لا ينتهي إلا بواحدة من النتيجتين التاليتين: أما الغاء التعددية، الذي لا يعني غير إلغاء التطلعات المشروعة والضرورية إلى التنوع والتجدد في إطار صراع الافكار، وبالتالي إلغاء الحزب الواحد بشكل حقيقي وفاعل، أو القبول بالتعددية المؤطرة بوحدة الحزب، وهذا هو الحل الأمثل.

الاغلبية ـ الاقلية

اعتقد ان على النظام الداخلي لحزبنا ان يكون عصرياً وواضحاً تمام الوضوح في الاجابة على التساؤلات التالية التي تمس حياة وعمل وتطلعات اعضائه: من الذي يتخذ القرار الحزبي؟ وكيف يخرج مضمون القرار؟ وكيف ينفذ القرار؟ وكيف يتم تعديل أو الغاء القرار؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات تشكل ضرورة حياتية نضالية لاعضاء الحزب جميعاً، وفيها تفترق الديمقراطية جواباً عن البيروقراطية.

يقول القانون الديمقراطي في الحزب: مادام القرار الحزبي يخص اعضاء الحزب وجماهيره، فهؤلاء هم أصحاب الحق في ان يقرروا ما يريدون، واذا لم يتفقوا فتكون الكثرة العددية الحزبية هي المرجح والمعيار الفيصل فيما بينهم. وقد يأتي الرد على التساؤلات آنفة الذكر، بان كل شيء تحدده الكثرة العددية، أي رأي الاغلبية الحزبية. وبهذا الصدد، اعتقد ان في مضمون هكذا رد عدلاً في حدود الممكن لأنه يعني اشباع اغلبية التطلعات الحزبية في زمان ومكان محددين. لكن الاغلبية، في مثل هذه الحالة، وهي تقرر فانها تقرر لذاتها، وفي الوقت نفسه تقرر ضد ذات الاقلية الحزبية، وهذا يعني الاشباع للاغلبية والحرمان للاقلية، وان الاقلية الحزبية مكرهة على ان تصوغ افكارها وتطلعاتها على غرار ما تريد الاغلبية الحـزبية. وهذا، بالتحديد، يعني تحطيم لمبدأ المساواة بين الاعضاء الحزبيين، واضراراً جدياً واهداراً لحق المشاركة في رسم وتنفيذ سياسة الحزب وقراراته، خاصة اذا تصورنا، على سبيل المثال لا الحصر، ان الأقلية تمتلك نسبة ٤٩٪ أو حواليها من الاصوات الحزبية، والاغلبية تمتلك نسبة ٥١٪ أو حواليها من الاصوات الحزبية!. بصـراحـة، هذا المبـدأ لا ديمقـراطي لانه يلغي ارادة شريحة أو مجموعة من الاعضاء الحزبيين كثروا أم قلوا.

من جهة أخرى، فان الأقلية الحزبية، وهي تسعى لانهاء تسلط الأكثرية القسري لتصبح مشاركة حقاً في صنع وتطبيق سياسة الحزب وقراراته التي تمثل قرارات الاغلبية، عليها ان تمتلك ارادتها الحرة في اتخاذ قرارها في ان تكون في إطار الأقلية. فكيف يحصل ذلك؟ أرى ان يتم ذلك بالشكل التالي: قبل اتخاذ القرارات الحزبية يتم الاحتكام إلى رأي كل عضو حزبي تأكيداً للمساواة، **بشرط توفر فرص متكافئة لكل عضو في معرفة الحد الأدنى والضروري من المعلومات والمعطيات والاوليات**، ومن ثم التعبير عن وجهة نظره، وفي اختيار موقعه. وقبل ان يتخذ القرار سيعرف كل عضو حزبي أين سيكون موقعه سواء، مع الاغلبية أو مع الاقلية. **وعلى العضو الحزبي ان يختار موقعه بدون قهر، وان يدرك ادراكاً عميقاً بأنه لن يكون مقهوراً لو اختار موقعه بين الأقلية الحزبية، حيث يكون عليه ان ينفذ قرار الأغلبية، قرار الارادة العامة**. وعلى العضو الحزبي حينذاك ان يحتفظ بحقه في البقاء في المعارضة (الأقلية) لاحقاً أو في الانضمام إلى صف الأغلبية. وهنا يكمن التناقض الموضوعي، حيث العضو حر ومرغم في آن على الخضوع لارادة الأغلبية.

ان الارادة الثـابتة للحزب، هي الارادة العامة (ارادة الأغلبية)، والتي بواسطتها، أيضـاً، يكـون رفـاق الأغلبية أصحـاب القـرار في الحـزب. وعنـدما تتبدل المعطيات والاستنتاجات وينتصر رأي المعارضة (الأقلية سابقاً) فان ذلك لا يدل على شيء سوى ان الأغلبية سابقاً كانت مخطئة وان ارادة الأغلبية اصبحت شيئاً جديداً.

والقاعدة الديمقراطية الحقيقية والسليمة تكمن في واقع ان كل رأيين داخل الحزب أما ان يكون أحدهما صحيحاً والآخر خاطئاً، أو ان يكونا كلاهما خاطئين. وفي كلتا الحالتين، فان الرأيين يؤديان في حركتهما التنافسية إلى الكشف عن الحقيقة. وبصرف النظر عن رأي الأغلبية أو الأقلية الحزبية، **لا يوجد ولا يمكن ان يوجد، إلاّ قرار صحيح وموضوعي واحد يشبع تطلعات جميع أعضاء الحزب في زمن محدد.** وهذا هو التناقض الممكن والموضوعي. أما افتراض وجود رأيين صحيحين في قضية واحدة ومختلفين في الوقت ذاته فهو التناقض المستحيل والمشتت لوحدة الحزب في حال فرضه على الواقع.

فالمشكلة، اذن، تكمن في النظام الداخلي للحزب، وفي كيفية تطبيقه، وفي كيفية معرفة الرأي الصحيح من بين جميع الآراء المختلفة، وفي استعداد القيادة الحزبية لتبني الرأي الصائب بقناعة وبسرعة وفي الوقت المناسب.

وفي سياق ما ذكرته، أرى ان ابداء الآراء واجراء المناقشات اللذين يسبقان أي قرار حزبي لا يمثلان صراعاً بين ارادتي الأغلبية والأقلية، ولكنهما يمثلان اسلوباً مشتركاً وعملاً جماعياً لاكتشاف القرار الصائب موضوعياً، تلعب فيه القيادة الحزبية دور العالم الذي يضع يده على الاكتشاف في الوقت المناسب.

ومن جهة أخرى، فان على الأغلبية ان لا تنظر إلى قرار الارادة العامة (قرار الأغلبية نفسها) باعتبـاره قراراً يتضمن في ذاته قوة ملزمة قسراً للأقلية الحزبية، أو قوة قهر أو سحق لقوة الأقلية، بل عليها ان تنظر اليه باعتباره القرار «الصحيح» في زمانه ومكانه ووفق المعيار النسبي للديمقراطية، وبانه قرار لا يستمد شرعية نفاذه من الكثرة العددية، بل يستمدها من كونه قراراً «صحيحاً» اتخذ بالأغلبية. **وعلى قاعدة المنطق الجدلي والتجربة التاريخية، فلا أحد من أعضاء الحزب يقول ان قرار الأغلبية هو دائماً القرار الصحيح موضوعياً، أو ان الكثرة العددية برهان قاطع على صحة قرار الأغلبية.**

وعنـدمـا تكتشف الأقلية الحزبية ان ما اعتبرته الأغلبية الحزبية صحيحاً لـم تثبت الحياة صحتـه، فلهـا ان تعلن رأيها ضمن إطار القواعد المتفق عليها في سياق الوحدة الحزبية، وان تسعى لاقناع الآخرين أو قسماً منهم لتكسب بذلك الكثرة العددية، وتتحول هي من أقلية حزبية إلى أغلبية حزبية، ويكون ذلك دليلاً على «صحة» قرار جديد. . . . وهكذا دواليك.

اذن، علينا الحفاظ على تعددية الآراء الحزبية في نطاق وحدة الحزب (أي وحدة الأغلبية والأقلية)، والحفاظ على الارادة الحزبية المشتركة. وهذا هو جوهر الديمقراطية الحزبية.

أما جهة البيروقراطية داخل الحزب، فانها ترغب (وهذا هو ديدنها) ان تحل، وبكلمة

أدق تتوهم انها تحل، التناقض بين الأغلبية والأقلية (أي تناقض الوحدة الحزبية الدائم) بالغاء أو بقمع ارادة أحد طرفي التناقض (الأقلية)، أو انها تدفع ـ في بعض الأحيان ـ لالغاء طرفي التناقض لتبدأ دورة جديدة من التناقض بين الأغلبية والأقلية، ولكنها هذه المرة في داخل حزبين!! . وفي مثل هذه الحالة، وعلى الدوام، فان ممثلي الأكثرية داخل الحزب يستأثرون بنتائج الكثرة العددية ويحولونها إلى شكل من أشكال الملكية الخاصة، ويتصرفون بها بحيث يصبح لهم وحدهم حق القرار لأن لهم وحدهم الكثرة العددية، وبالتالي فانهم يحولون الحزب إلى حزب الأغلبية في حين يفترض ان يستمر الحزب حزباً للأغلبية والأقلية، أي حزباً للجميع. ان هكذا اسلوب ـ وهو استبداد بالحزب ـ حينما يظهر يبقي على التعددية الحزبية بشكل مستور أو ليبرالي، لتصبح تعددية من دون مشاركة ايجابية أو ابداعية في بناء صرح الحزب وسياساته، ولتصبح حرية الرأي «عاطلة»، فتستأثر تلك الأغلبية ـ وبصورة قسرية ـ باتخاذ القرارات التي تمس الحزب ونشاط وأفكار كل عضو فيه. وفي هكذا حالة ضارة، فان الأغلبية تفعل ذلك رغم انها تعي ان الآخرين (الأقلية) هم رفاق درب وشركاء نضال وفكر في الحزب، وهي تتناسى انها تقرر للحزب كله وليس لذاتها فقط، وبالتالي فهي تأخذ من معرفتها الذاتية، المعتمدة على الكثرة العددية، حجة قاطعة على «الصحة الموضوعية» لما تتخذ من قرارات، ومن ثم تفرض قراراتها على من يختلف معها في الرأي أو الاجتهاد، أو على من تتوقع اختلافه معها، بوسيلة أو أخرى من وسائل الاكراه المعنوي المعتمدة شكلياً على بعض مواد النظام الداخلي للحزب، مما يعطل ارادة الأقلية، ومن ثم يتحول العطل إلى شلل، فيتحول الحزب كله ـ وليس الأقلية فقط ـ إلى أدوات تنفيذية، وتضمحل أو تضمر أو تتلاشى في اعضاء الحزب مَلَكَة التفكير، ويتعاظم الشعور بالقهر، فلا يعود للوحدة الحزبية وجود حتى مع وجود واستمرار الحزب الواحد.

الشرعية الحزبية!

يعود السلوك البيروقراطي في الحزب إلى مصدرين أساسيين هما: اولاً وجود السلطة الحزبية بتجلياتها المراتبية في الهرم الحزبي، وهذا مصدر موضوعي. وثانياً انعدام أو ضعف أو الاخلال المتواصل في تطبيق الدستور الحزبي الداخلي (النظام الداخلي)، وهذا مصدر ذاتي.

ان الذي يفرق بين الحزب الشيوعي الذي تم التعرف عليه لسنوات وحتى الفترة الأخيرة القريبة، وبين حزب «الدستور» الشيوعي المنشود، هو ان الدستور الحزبي بمعناه

الصحيح لم يلعب أي دور ـ في فترات معينة ـ أو لعب دوراً محدوداً أو ثانوياً أو شكلياً خلال فترات أخرى. ان تطبيق الدستور الحزبي تم في فترات عديدة مضت وفق قاعدة «لوي عنق الوقائع» وعلى أساس توفير المبررات الكافية لتغليب أو لتفسير جزء من الدستور على حساب الاجزاء الأخرى.

ان الشرعية، في الحزب الشيوعي، تعني التزام اجهزة الحزب ومنظماته واعضائه باحكام الدستور الحزبي والقوانين واللوائح الصادرة طبقاً له نصاً وروحاً وبحالة شمولية. وهذه الشرعية تفترض، قبل كل شيء، وجود الدستور الحزبي، وهو موجود في كل حزب شيوعي. ويبقى الجوهر الاساسي لهذه الشرعية يكمن في احترام وتنفيذ قواعد الدستور الحزبي من لدن جميع هيئات ورفاق الحزب. فالدستور الحزبي قد يكون مناسباً في ذاته، ولكنه يبقى مجرد حروف وكلمات تستغرق في نومها العميق بين ثنايا سطور وصفحات النظام الداخلي اذا لم تحترم ويجر الالتزام اللاشرطي بها.

ويجب ان يقوم دستور الحزب الشيوعي على قاعدة التوافق والمصالح المشتركة فكرياً وسياسياً بين اعضاء الحزب، وتكون مهمته الاساسية، هي حماية تلك الحالة التوافقية وتلك المصالح المشتركة، وتجنب ان تنقلب القاعدة الدستورية إلى قاعدة مصالح، سواء شخصية أو سياسية، حيث لا يجوز ان يحل السبب محل النتيجة، فقاعدة المصالح سبب والقاعدة الدستورية الحزبية نتيجة.

وفي الواقع، هناك علاقة حميمة وعميقة سواء بين الاعضاء الحزبيين والحالة اللاديمقراطية، أو بينهم والحالة الديمقراطية الدستورية. ولكن أين يمكن ان توجد الحالة اللاديمقراطية داخل الحزب؟ بالطبع لا يمكننا القول ان هذه الحالة توجد فقط في خروج «بعض» الرفاق عن النظام الداخلي، ولكنها، في الحقيقة، توجد، أيضاً، في بعض أبرز أوجه النظام الداخلي الذي هو صيغة تشريعية أو تعميم ملزم لقرارات الحزب في مجالات القبول والانضباط الحزبي والتربية الحزبية والتطبيق والتوراث النضالي... الخ.

وعند معالجتنا لموضوعة حالة اللاديمقراطية داخل الحزب، يجدر بنا الانتباه إلى ان **بين وحدة الحزب وتعدد احتياجات اعضائه تناقضاً موضوعياً.** فاحتياجات اعضاء الحزب تتعدد وتستمر إلى ما لا نهاية، في حين لا يتيح الحزب لاشباعها إلاّ امكانات محددة. وما أريد الوصول اليه، **هو اننا بحاجة إلى اقرار أو دستور حزبي تطبيقي يشبع ما هو ضروري وأساسي من الاحتياجات المتعددة وبصورة متواصلة وبحالة متجددة. وهكذا دستور لا يمكن ان يكون إلاّ واحداً صحيحاً في حزب معين وفي زمان معين ارتباطاً بارادة اعضائه المتوافقة مع الظروف الموضوعية التي تحيط بالحزب.**

فالمشكلة، اذن، هي كيفية اكتشاف ووضع الدستور الحزبي الصحيح موضوعياً

(زمانياً ومكانياً) والذي يمس حياة كل عضو فيه، ويصبح العمود الفقري السليم لحياة الحزب الداخلية. ان حل هذه المشكلة لا يقع في بحر الخيال، قطعاً، ولا يمكن ان يهبط علينا فجأة من السماء. فالديمقراطية هي اسلوب مساهمة، وطريق عمل جميع اعضاء الحزب واصحاب المصلحة الحقيقية والمشتركة في اكتشاف ووضع الدستور الصحيح موضوعياً.

ولما كانت احتياجات اعضاء الحزب متجددة ابداً، فما ان تشبع حاجة حتى تبرز حاجة جديدة أخرى، لذلك فان القيادات الحزبية، اينما كانت مواقعها، لن تعرف الاحتياجات الجديدة والمتجددة لاعضاء الحزب إلّا باستمرار اعضاء الحزب في التعبير، بشكل حر، عن تلك الاحتياجات، وفي إطار الوحدة الحزبية. وكما انه لا يوجد، ولا يمكن ان يوجد، العلم الذي يتنبأ بكل ما سيحتاجه اعضاء الحزب في المستقبل، **فلا وجود لوسيلة علمية تستطيع بها القيادات الحزبية ان تعرف احتياجات اعضاء الحزب الحقيقية والآنية بدون رجوعها إلى اعضاء الحزب انفسهم**. ومن هذه الزاوية بالتحديد، أرى ان من المستحيل ان يقوم النظام الداخلي المشرع باشباع الاحتياجات الحقيقية لاعضاء الحزب، وبصورة صحيحة ودائمة، بدون مساهمة اعضاء الحزب في رسم وبناء هذا الدستور الحزبي، وعن طريق التعبير الحر عن احتياجاتهم.

ان احتكار صناعة الدستور الحزبي دون الرجوع إلى اعضاء الحزب ليس مجرد سلب لحق هؤلاء الاعضاء حسب، بل هو «فشل» في حل عقد مسيرة الحزب التنظيمية والسياسية، وهو فشل يستند إلى الحالة البيروقراطية التي تتوهم ان افكارها الذاتية ـ ولمجرد قناعتها بانها صحيحة ـ هي صحيحة موضوعياً. ولنفترض، جدلاً، ان بامكان القيادات الحزبية ان تشبع، بقرار منفرد منها، كل احتياجات اعضاء الحزب، في حدود الممكن في حزب معين وفي زمان معين، فانها ـ قطعاً ـ لن تستطيع اشباع تلك الحاجة الاساسية غير القابلة للتوقف، أقصد، الحاجة إلى الديمقراطية، وعن طريق مساهمة اعضاء الحزب بالرأي في وضع النظام النظام الداخلي، وفي تطبيقه أو تعديله أو تجديده.

ان أخطر مشكلات الديمقراطية الحزبية كامنة فينا نحن الشيوعيين... كامنة في تخلفنا ـ كجزء من تخلف مجتمعنا ـ وافتقادنا النضج الفكري والحضاري والتقاليد التطبيقية لممارسة الديمقراطية، خاصة ونحن نعيش في عالم متخلف، يسمى العالم الثالث، يتيح الفرص المتكررة لظهور وممارسة الاستبداد، وعلى مستويات عديدة، أكبرها حجماً وأخطرها فعلاً هو الاستبداد السلطوي لانظمة الحكم القابضة على رقاب شعوبنا.

وبتصوري، لا يوجد أسهل من صياغة الافكار الديمقراطية ـ كنصوص دستورية ـ في النظام الداخلي لحزب يعيش في بلد متخلف، ولكن الصعب ـ حقاً ـ هو ان يعي جميع

اعضاء ذلك الحزب (قيادة وقاعدة) حقوقهم كاملة ويكافحون من أجل ممارستها. ان جانبا أساسياً من جوانب مشكلة ضعف أو انعدام الديمقراطية الحزبية كان يكمن في ان اغلبية الاعضاء الحزبيين كانوا لا يعون حقوقهم، وان وعوها لا يمارسونها أو يفرصونها، وكانوا لا يتفاعلون معها ان بقيت، ولا يفتقدونها ان الغيت أو عطلت، ولا يدافعون عنها في أي حال إلاّ عندما يكونوا تحت طائلة العقاب. وكانوا ـ في الغالب ـ يسلكون، في طريقهم النضالي المشرف، تجنب الاستبداد بالسكوت أو الدعاء للتخلص منه.



مؤتمر الحزب من وإلى الجماهير

الدكتور ابو الياس

أولاً سأثبت اعتراضي المبدئي على وضع توقيت زمني مجرد وملزم لعقد المؤتمرات الوطنية للحزب، وسأحتفظ بهذا التوقيت باعتباره فقط «تذكيراً» لضرورة عقد المؤتمرات الحزبية، على فترات، عندما يتطلب الأمر ذلك. حيث مازال المستقبل الاجتماعي - السياسي بشكل عام، والحزبي بشكل خاص، في أي بلد، ازخر بكثير من ان تُنصب له محطات أو علامات، أو ما يسمى احيْاناً بـ «القاطرات» على سكة تجديده، كما تنصب مثلاً، شواخص تحديد المسافات على الطرق الخارجية. فالسياسة، كما هو معروف، ليست كجادة «نيفسكي» كما يقول، الناقد الديمقراطي الروسي، بيليينسكي، أي انها لا تسير بطريق مستقيم وصولاً للهدف الستراتيجي المرجو أو المحطة الاخيرة. و«ان العالم يتغير من حولنا، مستثيراً الآمال والمخاوف، ومفتتحاً الطريق دونما مسلمات أو ضوابط على كل الاحتمالات». كما جاء في وثيقة ل. م - آذار/ ١٩٩٠.

قد يبـدو ان الاحـزاب الشيوعية الحاكمة محقة بعض الشيء في التوقيت الزمني لمؤتمـراتها (كل اربع أو خمس سنوات مؤتمر) لما تمتلكه من قدرة على رسم مستقبلها السياسي المنـظور والتحكم به نسبياً، ولـو عن بعـد. ومـع ذلك فقد جاءت التحولات والتطورات الاخيرة التي شهدتها دول اوربا الشرقية لتؤكد للواقع السياسي عصيانه وتمرده

حتى على علامات يفترض انها مؤكدة دالة على مساره. ولكن كيف نفسر «ان الاوضاع الناشئة عن عمليات التجديد وانعكاساتها في اوربا الشرقية تتسم بطابع مصيري، ومجرى انعطافي حاد في سائر الميادين لم يسبق له مثيل في حركتنا الشيوعية، ومسيرة البناء الاشتراكي، منذ انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى»، كما جاء في الوثيقة اعلاه؟

أما عن الاحزاب الشيوعية في بلدان «العالم الثالث» ومن منظور تاريخي، فلم يثبت أي حزب قدرته على مواصلة الحفاظ على توقيت زمني مسبق ومنتظم يلزمه بعقد مؤتمراته على التوالي، فغالباً ما تجاوزت الظروف السياسية المتبدلة والمتقلبة هذا التقليد، بل وكثيراً ما رمته «الاقدار السياسية» على مسافات زمنية بعيدة، حتى لو كانت تلك المؤتمرات تستدعي عقدها متطلبات الواقع السياسي الخاص بها. مع ذلك فلم تثبت على متوالية زمنية منتظمة، إلّا ما ندر، والامثلة عديدة للمهتمين والمعنين بهذا الموضوع.

من هنا أرى ضرورة البحث عن مقاييس أكثر جوهرية لعقد المؤتمرات الوطنية للاحزاب الشيوعية، ولا تعني هنا، والحال هذه، الخمس أو الاربع سنوات، التي غالباً ما تثبت في النظام الداخلي لديها إلا مسألة مبدئية.

وأول هذه المقاييس هي متطلبات الواقع السياسي وضرورة وضع تصور تاريخي عن التبدل الذي سيتمخض عنه، سواء تشكل بفعل انعطافة تاريخية، إثر قيام حركة جماهيرية أدت إلى تجاوز ذلك الواقع، وفرضت على انقاضه نهجاً سياسياً جديداً، كما حصل خلال الفترة الاخيرة في الاردن والجزائر، مثلاً، أو عند الانتقال من طريقة حكم إلى أخرى، أو تم بفعل تغيير النهج السياسي لنظام الحكم، كما حصل خلال العقدين الاخيرين في بعض الدول مثل البرتغال واسبانيا، أو حتى عند الارتداد عن نهج سياسي قائم.

وبشكل عام، كل ما يستلزم وضع تصور جديد لمسار تاريخي ـ اجتماعي متغير، كضرورة موضوعية. وهنا يفقد الرقم أو التوقيت الزمني أهميته، سواء تأخر عقد المؤتمر أو تقدم على موعده المحدد. وتزداد هذه الحاجة الحاحاً في الوقت الحاضر، حيث تتضاعف قدرة الجماهير وحركة الشعوب المستقلة في رسم خريطة الواقع السياسي لمجتمع معين، بل وتصبح هي المحك الحقيقي والحاسم لفرض عقد المؤتمرات أو رفض ذلك.

المقياس الثاني، هو ما يحصل من تطورات على صعيد الحركة أو الحزب ذاته، كأن تكون تنظيمية، كالانشقاقات أو توسع القاعدة الحزبية أو تقلصها بشكل حاد، أو سياسية، أو فكرية نظرية وغيرها. وهكذا ستظل القضية داخلية وتعني الحزب ومنظماته، قيادة وقواعد، أكثر ما تعني الجماهير بشكل مباشر. فالعلاقة مع الجماهير لا تحددها أو تحكمها، بشكل حاسم، مفاهيم هذا الحزب أو منطلقات ذاك أكثر مما تحكمها قدرة الحزب على استيعاب حركة الجماهير، المتطورة أبداً، وتنظيمها وصياغة اهدافها الآنية

والبعيدة وقدرته على تحقيقها. وعلى العموم هي مسألة مطلقة ومطلوبة على الدوام في نضال الاحزاب السياسية، وليس لها غير اتجاه واحد هو دفعها إلى أمام باستمرار، مهما تبدلت المفاهيم والمنطلقات أو جرى التراجع عنها. ومن جهة ثانية فالمؤتمرات بحد ذاتها تعبر بطريقة أو أخرى عن تمثيل اوسع الجماهير عبر المنظمات الحزبية القاعدة العاملة وسطها.

وهكذا وفي ضوء هذا المقياس يمكن الاستعاضة عن المؤتمرات الوطنية للاحزاب بعقد الكونفرنسات الحزبية الداخلية الموسعة والمتخصصة، وتكريس ما في حوزة الحزب من صحافة واصدارات لأجل توسيع المناقشة أمام جماهير الحزبيين من أجل التوصل إلى أرقى فهم مشترك لما استجد من منطلقات والبحث عن التطبيق المبدع لها.

وهنا ستتوضح الحدود الغير مرئية بين الحزب، ككيان منظم ومترابط، وبين الجماهير ذات السمات المتماوجة والمستقلة نسبياً في نفس الوقت، والتي تزداد بروزاً حسب ارتفاع مستوى وعيها السياسي وتجربتها ووعيها لذاتها.

هنالك وجه آخر لمسألة عقد المؤتمر، تطرح نفسها كتساؤل: ماذا عن ضرورة عقد المؤتمر اذا كان الحزب ذاته في احدى حالتي المد أو الجزر؟

وقبل الاجابة عن هذا السؤال بشكل مباشر، لابد من الاشارة هنا انه سيكون من العسير التفكير بعقد المؤتمر أمام خيبة الانكسار في حالة الجزر، أو أمام نشوة الانتصار، في حالة المد، ففي كلتا الحالتين سيكون «الجو النفسي والقدرة على التفكير بهدوء» لا تؤهلان الحزبيين لعقد مؤتمرهم المنشود، أولاً، ولأن الجهود ستكون منصبة، وهذا افضل، أما للحفاظ على المكاسب الجديدة التي تحققت خلال ظاهرة المد أو المعالجة جراء الهزيمة السياسية أو العسكرية أو غيرها التي أدت إلى حالة الجزر، ثانياً.

هنا لابد لنا من الوصول منطقياً، إلى «نقطة المنعطف» بمعناها التاريخي، أو الستراتيجي، وعندها أما قد تم انجاز الانتصار المقصود ليبدأ التوثب إلى مرحلة نضالية جديدة متقدمة، والتي بدورها ستحتاج إلى وضع خطوطها العريضة وثوابتها المتجددة واساليب عملها المطلوبة لتحقيق الاهداف التي وضعها المؤتمر نصب اعينهم. أما في الحالة الثانية، فيكون قد تم ايقاف حالة الانكسار والتقهقر عند حدها الادنى، والمقصود بها الوصول إلى آخر نقطة للتراجع التي تؤهل الحزب للانطلاق منها لمعاودة اقتحام الواقع السياسي، ولكن بتشكيلة جديدة أكثر قدرة على المواجهة، وكسب ثقة الجماهير وحثها على تجاوز المحنة.

وهنا ننتهي إلى قضية اساسية، وهي ان المؤتمر يستقي تصوراته وتحليلاته من الواقع المعاش ليعيد صياغتها في وثائق ومنطلقات عمل إلى ذات الواقع نفسه، أي تكون دورته:

الجماهير ـ الحزب ـ الجماهير، وليس من وإلى الحزب، كما في حالة عقد الكونفرنسات الحزبية.

واقع حزبنا ومؤتمره المنشود

عموماً نحن نعيش حالة عالمية طاغية من المفاهيم واساليب العمل المتجددة. وكما جاء في وثيقة ل. م «لابد ان نقرّ بجرأة ان مصائر حركتنا، باشكالها واساليبها وآلياتها الراهنة كلها، مطروحة للنقاش في هذا الاطار النظري والعملي، مما يتطلب اسهاماً فكرياً وسياسياً جريئاً ونشيطاً لانتشالها من الازمة التي تعاني منها، وتجديدها واستنهاض قواها بالاستناد إلى منجزات العلم وخبرة الحياة والحركة الثورية وبالاسترشاد بالماركسية ـ اللينينية».

ويتطلب هذا الواقع من قبلنا وبالضرورة الملحة للغاية التجاوب والتفاعل معها ـ وكما في الوثيقة ايضاً ـ «على ان يجري تجنب الاستنساخ وافتعال التمايز، ورفض التفاعل لدى تحديد ملامح حركتنا ووجهة التفاعل لدى تحديد ملامح حركتنا ووجهة التجديد في الحزب، من موقع التمسك بالواقع وكأن شيئاً لم يحدث».

وما يهمنا هنا، هو دعوة الحزب لعقد الكونفرنسات الموسعة والمتخصصة، استناداً إلى ما ذكرت سابقاً، لأن اغلب القضايا المطروحة أمامه قضايا فكرية وتهم الحزب واعضاءه بشكل مباشر، وبالحد الادنى انصاره واصدقاءه، وبدرجة ضعيفة جداً جماهير شعبنا العراقي المبتلية بمصائب الفاشية والدكتاتورية وكوارثها.

وجلي اننا لم نصل بعد، كحزب وكحركة وطنية، وجماهيرها، إلى منعطف التراجع الذي نستطيع بعده الانطلاق انطلاقة جديدة تؤهلنا لمهاجمة واقتحام الواقع السياسي اقتحاماً ثورياً لتحقيق نصر معين.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بواقع حزبنا ذاته، ومن أوجه متعددة، وما يعانيه من ظروف عمل نضالية غاية في الصعوبة والتعقيد والخطورة رغم الاعتماد على أكثر الطرق التنظيمية الحزبية حذراً وصيانة، وبعيداً عن القيام بفعاليات مكشوفة جماعية، ناهيك عن التوجه نحو تحريك قطاعات جماهيرية حتى المحدودة منها، خاصة وهي في حالة من الانكفاء، كما مر ذكره، أو التحدي السلبي في الاحوال الجيدة، مقابل ذلك تستمر اساليب السلطة الخبيثة التي تمتد بين استخدام الاسلحة الكيمياوية والمبيدة وحملات الاعدامات إلى قرارات العفو الغادرة. ونضيف هنا (كما في الوثيقة) «اخذ النظام ينشط مناوراته السياسية، التي بلغت اوجها في الحديث عن التوجه لاقرار «التعددية السياسية الحزبية» و «اعلانات العفو» المتكررة، والعزم على اجراء «الانتخابات الحرة» و «اشاعة الديمقراطية» وغيرها من

القرارات والتصريحات والمبادرات» .

وهـذه بحد ذاتها تشتت توجهات الناس، وهنا يمكننا ان نستفسر ماذا يعني بهذا الـواقـع الجماهيري المرير عقد المؤتمر الوطني للحزب في وقت «يصبح اتخاذ مواقف تاريخية مسؤولـة أكثر صعوبة أمام الاحزاب الثورية وخصوصاً حينما يتعلق الأمر باجراء تعديل أو تغيير في الاساليب والشعارات، أو اعادة ترتيب في التوجهات البرنامجية الآنية، يوحي كمـا لو انه تخلٍ عن الهدف الرئيسي، أو ارتداد ونكوص عن النضال الصعب، وسقوط في كمائن الوهم السياسي» كما قالت وثيقة ل. م .

ان عقد المؤتمر الوطني للحزب في هذا الظرف سيكون في أحسن الاحوال بعيداً عن هموم الجماهير الحياتية، بالاضافة إلى صعوبة وصول قراراته وتحليلاته إلى الدقة اللازمة. وعلى فرض انها ستكون في أعلى مستوياتها الغنية ومنطلقاتها الثورية. فالجماهير كانت وما زالت تتجه صوب الذين يحققون لها مكاسب فعلية مباشرة وبتماس يومي معها، مهما كانت صغيرة، أكثـر بكثير من اولئـك الـذين يلقنـونهـا أرقى الافكار ويضيفون لها أكثر الشعارات ثورية.

هنالك واقع حزبي آخر لابد من المرور عليه، هو واقع الرفاق الانصار الذي يشمل فصيلاً هاماً من كيان الحزب ولا يمكن تجاوزه في أي حال من الاحوال في قضية هامة كعقد مؤتمر الحزب الوطني. في وقت الجهود منصبه وعلى أعلى المستويات الحزبية لايجاد مستقر نسبي لكي يستطيع هذا القطاع التفكير بهدوء وليجد معالم طريق المستقبل على الصعيدين الفـردي والجمـاعي، الشخصي والحـزبي. وما أكثر الهموم الشخصية التي يعـانيهـا هؤلاء الانصـار البـواسـل الـذين لقنوا اعداء شعبنا دروساً لن ينسوها ابداً. ان الغربة التي يعيشها انصارنا وفرص الحياة الشحيحة والبحث عن العمل والتعليم وهم في واقعهم السياسي تضعهم في غمار بحر متلاطم.

استطيع بعد كل ذلك الأستنتاج، حزبياً وجماهيرياً، اننا لسنا في نقطة المنعطف تحـديداً ولكن أصـل إلى السؤال المبـاشر والاساسي : هل أنا مع عقد المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا أم لا؟

يبدو لي قبل الاجابة على هذا السؤال أن نسترشد بمفهوم الحل الوسط، وهو الأكثر استخداماً في الفترة الحالية، بل والأكثر معقولية وبالذات بين اصحاب القضية الواحدة، وقبل ان نضع انفسنا في خنادق متقاطعة أو متقابلة.

والمعـروف عن الحـل الـوسط، انـه يحاول الجمع بين ايجابيات وجهات النظر المتصارعة والتنازل المتقابل. وهكذا، فمثلاً، يطرح السؤال التالي : هل المؤتمر ضروري الآن؟ نعم انـه ضروري، ولكنه ليس ضرورة ملحة جداً، وبالتالي يمكن التفكير بعقد

الكونفرنسات الحزبية، وعلى مختلف الاصعدة، حتى يأتي دور المؤتمر.

اين سيتم انعقاد المؤتمر؟ داخل الوطن، والافضل في بغداد العاصمة، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك، بسبب عدم القدرة على صيانته امنياً، اذن خارج ارض الوطن! وهذا مرفوض، فلسنا حزب المهجر بعيداً عن واقع جماهير شعبنا. فاذن على أرض الوطن وفي المكان الذي يضمن سلامة عقده، بشرط ىتوجه المندوبين إلى خلاياهم للعمل وسط جماهير الشعب.

ومتى سيتم عقد المؤتمر؟ فوراً أم في أجل غير مسمى؟ لا هذا ولا ذاك. الخيار المطلوب ان يتم انجاز الوثائق والتحقق من امكانية مناقشتها برؤيا واضحة غير منفعلة، أو مرتجلة، بعيداً عن التسرع لتجاوز مرارة الانسحاب أو التأخير الطويل الأمد حتى لا يتم امتصاص الرغبة العارمة لتجديد واقع الحزب، قيادة وفكراً، واسلوب عمل وغيرها. وحتى يتم استقرار واقع الحزب نسبياً رفاقاً ومنظمات، وتنسيق الفعاليات المختلفة مع ازدياد التأثير الجماهيري وتعزيز الحركة وواقع الحركة الوطنية وتجميعها، بكل فصائلها، على مهمات أكثر ستراتيجية وملحة تكتيكياً والاقرب على تحقيقها، واعتقد ان هذه الامور بدأت تتوضح معالمها من خلال الوثائق التي تم التوقيع عليها في الفترة الاخيرة بين قيادات الحركة الوطنية، الديمقراطية والاسلامية الشيوعية والقومية العراقية. وهكذا يمكن لقاطرة المؤتمر ان تشق عباب الواقع السياسي في بلدنا الذي ينتظر الخلاص.



القضية الكردية تنتظر الحل*

رحيم عجينة

- ١ -

قضية الشعب الكردي هي في عالم اليوم احدى المسائل القومية الملتهبة التي لم تجد حلاً ديمقراطياً عادلاً حتى الآن. وهي فوق ذلك تكوّن أحد مظاهر أزمة الشرق الاوسط منذ عقود عديدة. وتمس هذه القضية حوالي ٢٠ ـ ٢٥ مليون انسان يعيشون على أرض الكرد، كردستان، منذ الوف السنين، كشعب متميز بأرضه، ولغته وثقافته وتقاليده ونفسيته، وباسهامه في التطور الحضاري التاريخي للمنطقة.

لقد أدى اقتسام كردستان بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية في القرن السادس عشر، وبقاء الزعامات والامارات الاقطاعية فيها حتى مطلع القرن العشرين، وفرض المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدول الامبريالية بعد الحرب العالمية الاولى للهيمنة على بلدان الشرق الاوسط وثرواتها البترولية واسواقها ومواقعها الاستراتيجية الحساسة، كل ذلك أدى إلى تجزئة كردستان والكرد في قرننا الحالي بين دول مختلفة، وبالاساس بين تركيا والعراق وايران، وانكار حقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم اسوة ببقية شعوب العالم الثالث، الصغيرة والكبيرة، التي حررت بلدانها واقامت دولها الوطنية.

وهكذا لم تتكون كردستان ككيان قومي سياسي معترف به دولياً. فنتيجة لتجزئتها بين دول الشرق الاوسط الثلاثة خاصة، تم الحاق كل جزء ضمن حدود الدول المذكورة،

* نشرت المادة في مجلة قضايا السلم والاشتراكية العدد ٥ للتعريف بنضال الشعب الكردي

ليتكامل في وحدة اقتصادية معها.

وخارج ذلك لحق بالكرد ويلحق ظلم مزدوج. فهم يتعرضون للاضطهاد القومي من الحكومات الرجعية الشوفينية، وفي الوقت ذاته تعاني جماهيرهم الشعبية من الاستغلال وقمع الحريات السياسية وانتهاك حقوق الانسان الاساسية سوية مع جماهير شعب القومية السائدة والاقليات القومية المتعايشة في الدولة الواحدة. أما المرأة الكردية، فانها بالاضافة إلى كل ذلك تتعرض للتمييز بسبب الجنس.

ولم يسلم الكرد من حملات التعريب والتتريك والتفريس، وعمليات الصهر القومي. ففي العراق مثلاً، وبعد فترة من الاعتراف بالكردية كلغة رسمية[1]، مع اللغة العربية، في المنطقة الكردية، يجري استخدامها في المؤسسات الحكومية المحلية وفي التعليم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، تم التراجع عن ذلك في العديد من المدن والقرى. واغلقت المدارس، ومنع التدريس بالكردية، وفرضت قوى الامن تغيير اسماء العديد من الشوارع والاحياء السكنية والمحلات التجارية الصغيرة إلى أسماء عربية. كما أجبر المواطنون الاكراد على الانتماء إلى حزب البعث العربي ـ القومي ـ وهو الحزب الحاكم في العراق. كما اتخذت السلطات موقفاً تمييزياً ضدهم بالنسبة للقبول في الجامعات عموماً. وحرمت عليهم، كما هو الحال بالنسبة للمشكوك في انتسابهم للتنظيمات السياسية الديمقراطية وغير الموالية للحكام من المواطنين العراقيين عموماً، العمل في القوات المسلحة أو التعليم أو مؤسسات الاعلام... الخ.

وارتباطاً بالتجزئة والالحاق، نشأت وتطورت أيضاً العلاقات الاجتماعية والثقافية للشعب الكردي، كقومية صغيرة، مع الشعوب الأخرى التي يتعايش معها. وساعدت على ذلك الثقافة الاسلامية والتقاليد المشتركة والدين والتاريخ المشترك. وفي الوقت نفسه حافظ الكرد في اجزاء كردستان المقسمة على علاقاتهم العائلية والعشائرية، وإلى حد قليل جداً، الاقتصادية. فالحدود الدولية بين العراق وتركيا وايران، لم تشكل في واقع الأمر عائقاً حقيقياً في وجه تلك العلاقات الاجتماعية، ولا حتى أمام العلاقات النضالية والسياسية.

وكنتيجة منطقية وعملية لهذا التطور ارتبط نضال الشعب الكردي ضد الاضطهاد القومي ومن أجل الاعتراف بحقه في تقرير مصيره ووحدته القومية، ارتبط ويرتبط في حركة ثورية ديمقراطية مع نضال الشعوب التي يعيش معها في دولة واحدة، ضد الامبريالية والاستعمار الجديد وضد الانظمة الرجعية المحلية، ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ان دراسة الحركة القومية الكردية المعاصرة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية المتأثرة بنشوء دول اشتراكية غداة هزيمة الفاشية، والثورات الديمقراطية في آسيا وافريقيا،

تلقي الضوء على حيوية الشعب الكردي ونضاله المتواصل من أجل الديمقراطية والحقوق القومية في آن معاً. وفي هذه المسيرة المشرفة حققت العديد من المكاسب التاريخية الهامة في هذا الجزء من كردستان أو ذاك، وبخاصة في العراق وايران، وارتفع بالقضية الكردية إلى مستويات أرقى بالنسبة لمهامها الآنية واهدافها البعيدة. لكن الشعب الكردي واجه كذلك العديد من المصاعب والازمات واصيب بنكسات خطيرة، لعوامل موضوعية وذاتية مختلفة.

ويمكن التأكيد ان المأساة التي يعيشها الشعب الكردي اليوم، في كردستان العراق، كما يعيشها الشعب العراقي كله، بفعل نهج الدكتاتورية المعادية للديمقراطية، ندر ان حلت بشعب آخر في العالم المعاصر وبخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة.

فالنظام العراقي يسعى، انطلاقاً من ايديولوجيته الشوفينية، لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمنطقة الكردية، والغاء هوية الشعب الكردي القومية، وازالة وجوده البشري. وذلك رداً على نضاله الدؤوب السلمي والعنفي وعلى مطالبته بحكم ذاتي حقيقي في إطار دولة عراقية ديمقراطية. وهو المطلب الذي يشكل شعاراً للحركة الوطنية العراقية كلها، التي تمثل الشعبين العربي والكردي والاقليات القومية.

وفي الوقت الذي لجأت الحكومة العراقية فيه إلى الارهاب الدموي لقمع الحركة الديمقراطية في وسط وجنوب البلاد، وبدأت الحرب ضد ايران في ايلول (سبتمر) ١٩٨٠، شنت حرباً عنصرية ضد جماهير الريف والمدن في كردستان في الشمال. واستخدمت في هذه الحرب كل الاسلحة المتطورة، بما فيها القنابل الفسفورية والعنقودية. وعندما عجزت عن مواجهة تحالف حركة الانصار التابعين للحركة القومية الكردية والحزب الشيوعي العراقي، لجأت إلى استخدام الاسلحة الكيمياوية القاتلة، (غاز الخردل والسيانيد والتابون) ضد قوى الحركة الوطنية وضد السكان المدنيين. وفي ١٧ آذار (مارس) ١٩٨٨، وامعاناً في سلوكها الوحشي هذا، قصفت مدينة حلبجة الكردية (١٠٠ الف نسمة) بتلك الاسلحة بحجة منع القوات الايرانية من احتلالها، الأمر الذي شكل سابقة تاريخية لا مثيل لها في سلوك الحكومات ضد معارضة شعوبها وفي حل التناقضات والصراعات الداخلية. وبلغ عدد ضحايا هذه الجريمة بحق الانسانية (٥٠٠٠) قتيل و(٧٠٠٠) جريح، من الاطفال والنساء والشيوخ. وتعرض المزارع للتسميم والحيوانات للهلاك. وواصلت الحكومة العراقية استخدام الاسلحة الكيمياوية ضد الشعب في آب (اغسطس) ١٩٨٨ بعد وقف القتال بين العراق وايران.

وسبقت استخدام- الاسلحة المحرمة دولياً ورافقته عمليات تهجير الفلاحين من قراهم ومزارعهم، واسكانهم في مجمعات سكنية قسرية تفتقر إلى مستلزمات الحدود الدنيا

من الوقاية الصحية. وجرى خلال ذلك هدم وتخريب تلك القرى والحقول. وتشير الاحصاءات المتوفرة إلى حرق وتدمير أكثر من (٦٠٠٠) قرية في ريف كردستان العراق خلال السنوات العشر الماضية. ونتج عن ذلك أيضاً لجوء مئات الالوف من الفلاحين وسكان المدن الاكراد، الذين رفضوا الهلاك البطيء في المجمعات القسرية، لجوءهم إلى تركيا وايران. وبذلك نشأ وضع جديد تماماً، يتميز بخلو الريف من القرى، وافراغ مناطق عديدة من السكان. الأمر الذي حرم قوى المعارضة من قاعدتها الجماهيرية والمؤخرة التي تعتمد على صلاتها بها.

وايغالاً في هذا النهج، نقلت السلطات عشرات الالوف من المواطنين الاكراد من مناطقهم إلى الصحارى في مناطق عربية في وسط وجنوب البلاد قرب الحدود السعودية والكويتية. واسكنت محلهم مواطنين من القومية العربية. وأدى هذا الاجراء، بين نتائج أخرى، إلى خطر اثارة مشاعر ضيق الافق القومي لدى الكرد والنزعات الشوفينية لدى العرب، والاساءة إلى تآخي القوميتين الرئيسيتين.

لكن السلطة لم تجد ذلك كله كافياً. فاستعارت من تجارب الامبرياليين الامريكيين في فيتنام، بالاضافة إلى سياسة الأرض المحروقة، اقامة «الحزام الامني». فقامت باجلاء السكان من الاماكن الحدودية بين العراق وكل من تركيا وايران وسوريا بعمق (٣٠) كيلو متراً، بحجة ظروف الحرب مع ايران وضرورة حماية أمن البلاد من المتسللين عبر الحدود.

وقبل ذلك لم تتورع الحكومة العراقية عن التفريط حتى بالسيادة الوطنية، حين وقعت الاتفاقيات الامنية مع تركيا، عضو حلف الاطلسي، سامحة لقواتها البرية والجوية بالدخول إلى الاراضي والاجواء العراقية لمسافة (١٧) كيلو متراً ثم (٣٠) كيلو متراً، بحجة مطاردة المخربين الأكراد القادمين من تركيا. وهذا الاتفاق لم يعن ولا يعني غير التنسيق والتعاون لتصفية الحركة القومية الكردية في كل من البلدين، وتوجيه الضربات للحركة الوطنية العراقية وفصائلها المسلحة العاملة في كردستان العراق. كما حدث عام ١٩٨٣.

وبالاضافة إلى ذلك كله، غيرت الحكومة العراقية الحدود الادارية في محافظات المنطقة الكردية، واجتزأت منها مساحات معينة والحقتها بالوحدات الادارية العربية المتاخمة. ورفضت الاعتراف بالهوية القومية الكردية لمحافظة كركوك بدعوى ان غالبية سكانها ليست من الاكراد. بينما يكمن السبب الحقيقي لذلك في وجود الثروات البترولية والمعدنية بغزارة في هذه المحافظة، واصرار الحكومة بالتالي على وضعها خارج المنطقة الكردية التي يناضل الكرد وعموم القوى الديمقراطية العراقية من أجل تمتعها بادارة ذاتية حقيقية.

واذا ما درسنا السياسة الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة، منذ تأسيس الدولة

العراقية في بداية عشرينات هذا القرن، فاننا سنكشف على الفور اهمالاً متعمداً ومستمراً لبناء الصناعة (عدا صناعة استخراج البترول الخام) ومشاريع الري والهياكل الارتكازية في كردستان بالمقارنة مع المنطقة العربية، على الرغم من وفرة الثروات المعدنية والمائية والمناطق السياحية. الأمر الذي أدى إلى تخلف كردستان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصحياً، وتدني المستوى المعاشي المادي والروحي لسكانها إلى حد كبير، وانتشار الفقر فيها.

ان نظرة فاحصة وسريعة على تاريخ الشعب الكردي توضح انه ناضل، في جميع اجزاء وطنه بثبات وشجاعة متميزة ضد الاضطهاد القومي ومن أجل الاعتراف بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق فقد لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية دورها في دفع الحركة القومية الكردية إلى احتلال موقع الطليعة في نضال الشعب الكردي. واستطاعت هذه الحركة، بالتعاون مع القوى الديمقراطية، وفي مقدمتها الشيوعيون، ان تفرض نفسها على الساحة السياسية. كان الشعب الكردي على الدوام شريكاً فعالاً وأساسياً مع الشعب العربي والاقليات القومية في النضال لتحرير العراق من السيطرة الاستعمارية المباشرة، ومن الهيمنة الامبريالية ومن الاستعمار الجديد ومن أجل بناء عراق مستقل ديمقراطي يتمتع فيه بحقوقه القومية المشروعة العادلة. وشهدت كردستان العراق انتفاضات وثورات مسلحة متعاقبة على امتداد حوالي سبعين سنة، هي عمر الدولة العراقية المعاصرة، بالاضافة إلى النضالات الجماهيرية في الميادين السياسية والاقتصادية، في المدينة وفي الريف. ومنذ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ والشعب الكردي يقاوم الاضطهاد القومي في حركة مسلحة متواصلة تقريباً ـ تخللتها فترات هدنة قصيرة أو تراجع مؤقت.

وكان قد حقق انجازاً كبيراً غداة ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ عند اعلان النظام الجمهوري والاعتراف في المادة الثالثة من الدستور العراقي بشراكة العرب والاكراد في الوطن. وبعد نضال مليء بالتضحيات الجسام احرز الشعب الكردي في آذار (مارس) ١٩٧٠ انجازاً تاريخياً آخر، هو الاعتراف بحقه في التمتع بكيان قومي ذي حكم ذاتي في إطار الدولة العراقية الواحدة. وشرع قانون يرسي هذا الحق في عام ١٩٧٤، الأمر الذي لم يسبق له مثيل في أي من الدول الثلاثة التي تضم اجزاء كردستان، منذ انهيار جمهورية مهاباد الكردية في ايران عام ١٩٤٦[٢].

لقد كان الحصول على الحكم الذاتي وممارسته، يستند إلى ويتوقف على مقومات أساسية، أهمها:

* استعداد الشعب الكردي للنضال بكل الوسائل السلمية والعنفية وفق الظروف

الملموسة وتوفير مستلزمات الكفاح بالاعتماد على نفسه وعلى وحدة عمل طلائعه السياسية.

* الالتزام بالاهداف المشتركة والنضال المشترك في حركة ديمقراطية متكاملة للشعبين العربي والكردي والاقليات القومية المتعايشة والمتآخية في الدولة الواحدة.

* الموقف المبدئي للحزب الشيوعي العراقي الذي اعترف، منذ تأسيسه في عام ١٩٣٤، بحق تقرير المصير للشعب الكردي، والتحالف بينه وبين قيادة الحركة القومية الكردية، ودوره البارز فيها وكفاحه الغملي والفكري والسياسي لتحقيق اهدافها، ومحاربته المفاهيم الشوفينية لدى القومية العربية السائدة، وضيق الافق القومي والنزعات الانفصالية لدى القومية الكردية المظلومة. وهي المفاهيم والنزعات التي تغذيها البرجوازيتان العربية والكردية.

* ادراك حقيقة ان نيل الحقوق القومية يرتبط باشاعة الديمقراطية السياسية في البلاد كلها، وان فقدان هذه الحقوق يتزامن بالضرورة مع غياب الديمقراطية وقمع الحريات واضطهاد الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الأخرى الحليفة للشعب الكردي.

* تشخيص حلفاء حركة التحرر القومي الكردي على الاصعدة الداخلية والاقليمية والعالمية وضمان دعمهم، والتحديد الواضح لاعدائها، واليقظة والحذر من الوقوع في مخططاتهم. وهذا ما لم تتحصن القوى السياسية القومية الكردية ضده، بسبب نظرتها البرغماتية الآنية والصعوبات التي تمر بها الحركة، ومحاولتها الحصول على دعم، هو زائف في واقع الحال، من بعض القوى المتنكرة اصلاً لحقوق الشعب الكردي، والمضطهدة له، والطامعة في وطنه وثرواته، والمتظاهرة كذباً بالتعاطف مع قضيته.

لقد عزفت القيادة القومية للحركة الكردية عن استخدام المبادرة وفرطت بالفرصة النادرة، حين رفضت ادارة منطقة الحكم الذاتي على أساس تشريع قانون ١٩٧٤، بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي، وتطوير القانون ومعالجة ثغراته في مجرى النضال لتطبيقه، ولجأت بدلاً عن ذلك إلى السلاح، ونجم لهذا السبب فراغ سياسي وجماهيري، سارعت السلطة إلى الاستفادة منه. فامضت في افراغ الحكم الذاتي من أي محتوى ديمقراطي، وشوهته، وتحكمت في تطبيقه باساليبها الاستبدادية المعروفة، معززة دور السلطات المركزية، ومعتمدة بالاساس على العناصر الكردية المستسلمة والتابعة لارادة الحكام الشوفينيين. ولم يستطع الحزب الشيوعي العراقي الاضطلاع، منفرداً، بمهمة الحفاظ على ذلك الانجاز، لسبب الخلل الكبير الذي نشأ في موازين القوى السياسية بالضد من مصالح القوى الديمقراطية والجماهير الشعبية.

ولا شك في ان المسؤولية الرئيسية في ما أصاب الشعب الكردي في العراق بعد ذلك

تقع على عاتق الحكومة العراقية ونهجها الشوفيني والمعادي للديمقراطية. غير انه لا يمكن اغفال عدم التزام القيادات القومية للحركة الكردية بمقومات تحقيق ذلك الانجاز التاريخي الذي أشرنا اليه.

غير ان ما يبعث على التفاؤل الواقعي المشروع، رغم الصعاب والتضحيات الجسيمة والمآسي المؤلمة، ان قضية الشعب الكردي قضية عادلة، وان وراءها حركة جماهيرية اصيلة وشعباً مستعداً لمواصلة النضال في كل الظروف. وان مطلبه بالاعتراف بحقه في تقرير المصير وتحقيق خطوات ديمقراطية على هذا الطريق قطعت شوطاً طويلاً. واصبح الحكم الذاتي الحقيقي ارضية يصعب القبول بما هو أدنى منها.

- ٢ -

لعل من أهم التطورات في الفترة الأخيرة ان القضية الكردية عموماً لم تعد مشكلة محلية داخلية في هذا القطر أو ذاك، وانما اصبحت قضية اقليمية ودولية واجبة الحل. وتطرح، بدوافع مختلفة، على المسرح الدولي في ظروف عالمية جديدة، تتميز بتغيرات عاصفة وتقوم على احترام حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية والاعتراف بحق الشعوب في اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي تريد، في عالم مترابط ومتكامل. في هذه الظروف يزداد التعاطف مع الشعب الكردي والتأييد لنضاله، ولو ان ذلك لم يصبح شاملاً بعد. اذ لا تزال بعض البلدان، الحليفة موضوعياً للحركة الكردية، تتردد، على مستوى الدولة أم على مستوى الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والنقابية والثقافية والانسانية، في منح تأييدها لمطالب الشعب الكردي العادلة.

ان ادراك واقع القضية الكردية في العراق واتجاهات تطورها اللاحق يتطلب استذكار جملة الحقائق التي تجلت بوضوح متزايد في السنوات الأخيرة بوجه خاص، والتي تبرر التفاؤل الواقعي بانتصار هذه القضية العادلة:

* ان قوى المعارضة العراقية العلمانية، بتياراتها الديمقراطية والشيوعية والقومية العربية والقومية الكردية، تؤكد على وحدة النضال المشترك للشعب العراقي بقوميتيه الرئيسيتين واقلياته القومية وتطالب بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان في إطار دولة عراقية ديمقراطية. أما تيار المعارضة الاسلامية فله موقفه ومفهومه الخاص. اذ يؤكد على الحقوق الانسانية للشعب الكردي واحترام وجوده، لكن يتجنب الاعتراف بالهوية القومية وحق تقرير المصير، ويدعو إلى دمج منطقة كردستان في جمهورية عراقية اسلامية. الأمر الذي لا يحظى بالقبول من طرف قوى المعارضة العراقية الأخرى، بمن فيها القوى القومية الكردية، ولا من جانب الجماهير الشعبية.

* ان القوى القومية الكردية وتنظيم الحزب الشيوعي العراقي لاقليم كردستان اقامت

في عام ١٩٨٨ «الجبهة الكردستانية العراقية» لقيادة نضال الشعب الكردي من أجل حقوقه القومية العادلة وللاعتراف بحقه في تقرير مصيره. وتضع هذه الجبهة في مقدمة اهدافها اقامة جبهة وطنية عراقية شاملة لقيادة النضال المشترك للشعب العراقي باسره.

* يتعمق الوعي لدى جماهير الشعب والاحزاب والقوى السياسية بان الخروج من الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العراق منذ عقود، مرهون، اضافة إلى عوامل أخرى، بالحل العادل للقضية الكردية، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مهمة تحقيق الديمقراطية.

* ان الحركة الديمقراطية والحركة الشيوعية في البلدان العربية تدعم الاعتراف بحق الاكراد في تقرير مصيرهم، وتطالب بالاستجابة لمطالبهم القومية المشروعة العادلة. وقد أكد العديد من الوثائق الصادرة عن اجتماعات الاحزاب الشيوعية والديمقراطية ان الحركتين التحرريتين، العربية والكردية، تواجهان اهدافاً ومهاماً واحدة في النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعيات المحلية في منطقة الشرق الاوسط، ومن أجل السلام الدائم في العالم وتعزيز الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وعلى المسرح الدولي يجدر بنا ان نلاحظ الظواهر التالية:

* ادانت مؤسسات عديدة للرأي العام العالمي، من منظمات سياسية ونقابية واجتماعية وانسانية، الاضطهاد القومي الذي يتعرض له الشعب الكردي. وتبنى بعضها ١٧ آذار (مارس) - يوم قصف مدينة حلبجة بالاسلحة الكيمياوية - يوماً عالمياً للنضال ضد استخدام الاسلحة الكيمياوية وصنعها. وتبنى ٢١ آذار (مارس) - وهو العيد القومي للاكراد - يوماً عالمياً للتضامن مع نضاله.

* عقدت مؤسسات عديدة اجتماعات ومؤتمرات محلية واقليمية ودولية، تضامناً مع الكرد وحول القضية الكردية. وبحثت بعض وكالات الامم المتحدة المتخصصة بحقوق الانسان الاضطهاد القومي واعدام الاطفال الاكراد من قبل السلطات العراقية.

* جرى تنظيم مؤتمر عالمي حول القضية الكردية في باريس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ برعاية السيدة دانييل ميتران، زوجة الرئيس الفرنسي، ودعم من الاكاديمي السوفييتي الراحل اندريه ساخاروف، والسيناتور الامريكي ادورد كندي، وشخصيات سياسية واجتماعية بارزة من مختلف انحاء العالم. وطالب المؤتمر الجمعية العمومية للامم المتحدة ومجلس الامن بتكريس اجتماعات خاصة بالقضية الكردية واتخاذ قرارات بشأنها. كما بحث الكونغرس الامريكي الموضوع نفسه. وتقرر في باريس عقد المؤتمر الثاني في استوكهولم في حزيران (يونيو) ١٩٩٠.

وفي ضوء ذلك كله، وارتباطاً به، ينبغي القول ان جماهير الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي بشكل خاص، تتابع باهتمام بالغ مقترن بالقلق المشروع مواقف عدم الاكتراث للعديد من الدول والاحزاب والمنظمات ووسائل الاعلام في هذه الدول من الارهاب الدموي، نادر المثال، الذي تمارسه الحكومة العراقية ضد الشعب عموماً والمأساة الانسانية التي انزلتها بالشعب الكردي. ومن الصعب جداً ان يفسر الصمت والتعتيم الاعلامي على ذلك وتشويه الحقائق من جانب الاصدقاء والحلفاء، في وقت تتسع فيه المطالبة بالعلانية واحترام حقوق الانسان والديمقراطية والتأكيد على السيماء والقيم الانسانية، وتتوالى المبادرات لتجسيدها. ويتطلع العراقيون، عرباً وكرداً ومن جميع فئات الشعب إلى موقف أكثر حزماً، أو على الأقل مماثل للموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٣ عندما تعرض الشعب الكردي إلى محنة لا تقارن في وحشيتها بمحنته الحالية، وعندما تآمر حلف السنتو والناتو مع الحكومة العراقية آنذاك، والتي كان يقودها نفس الحزب الحاكم الآن، للتدخل في كردستان وقمع الحركة القومية المسلحة. فقد وجهت الحكومة السوفييتية في ٧ تموز (يوليو) ١٩٦٣، تحذيراً قالت فيه: «لقد اصبحت مأساة الاكراد في العراق منذ الآن قضية دولية. وان هذا كله (المقصود أعمال القمع ضد الشعب الكردي) يثير سخط أوسع أوساط الرأي العام في العالم». واضاف التحذير، «لا شك ان الحكومة العراقية تعرف ان الشعب السوفييتي، شأن شعوب العالم الأخرى، يشجب بكل قوة أعمال القمع الدموية التي تمارسها السلطات العراقية ضد الشعب الكردي المسالم الذي يشكل زهاء ربع سكان البلاد».

وأثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة التي عقدت في تموز ١٩٦٣ في جنيف اثارت الحكومة السوفييتية مسألة ابادة الاكراد في العراق. بينما وقفت الدول الرأسمالية الغربية إلى جانب الحكومة العراقية آنذاك. الأمر الذي دفع جريدة لوموند الفرنسية إلى الكتابة عن تدويل المشكلة الكردية والتساؤل: «كيف يستطيع الغرب ان يترك للكتلة الشيوعية الدفاع عن الاخلاق الدولية، وعن الحقوق التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة».

ان الشعب العراقي وهو في غمرة مأساته السياسية والانسانية، يلاحظ ضعف مصداقية الاقوال التي لا تجد ما يجسدها في الممارسة العملية. وهو يفتقد، بأسف وألم عميقين، تلك المواقف التضامنية التي ساعدته في السابق على مواجهة الجرائم الوحشية وايقاف مقترفيها عند حدهم.

ان قضية الشعب الكردي تنتظر الحل حقاً. وكل المؤشرات تدل على ان ذلك لن يكون بعيداً. كما لن يكون بعيداً حل قضية الشعب العراقي كله. وذلك بالاعتماد على

قدراته النضاليه وبسالته والتضامن معه من جانب الشعوب الشقيقه والصديقة والحلفاء في العالم كله.

الهوامش:

(١) لا يعترف بالكردية كلغة رسمية، لا في كردستان تركيا ولا في كردستان ايران.

(٢) اعلنت هذه الجمهورية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، في اذربيجان الايرانية في إطار الدولة الايرانية، ولم تعش أكثر من سنة واحدة. وجرى القضاء عليها بتعاون حكومة شاه ايران وقوات الاحتلال الامريكية والبريطانية.

تصويب من الاستاذ جلال الطلباني

الاخوة الافاضل هيئة تحرير الثقافة الجديدة الغراء

تحية اخوية حارة

اشكركم مجدداً على المقابلة التي اجريتموها معي ونشرها بدقة وحرص ملحوظ على تقديم مضمونها رغم كون المحادثات بيننا شفوية ومرتجلة إلى حد ما. ولكني لاحظت فقرة غير دقيقة فيما يختص بتقييم موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني من الدعوة إلى عقد مؤتمر للاحزاب الكردستانية اذ انني قلت وقصدت ان أشير إلى «تلكؤ الحزب الديمقراطي الكردستاني» في انجاز المشروع نظراً لظروفه المعقدة والخاصة التي أقدرها وافهمها واتفهمها. بينما وردت جملة «يعمل جاهداً» لعرقلة المؤتمر. والحقيقة انني لم استعمل كلمة جاهداً ولم أقصد إلا التلكؤ أو التباطؤ لواردنا الدقة في وصف موقف (الحدكا) حتى وان وردت كلمات أخرى أثناء المحادثة المرتجلة لذلك أقتضي التنويه والبيان.

واشكركم مجدداً على جهودكم الكريمة.

اخوكم المخلص

جلال الطالباني

دمشق ٢٥/٨/ ١٩٩٠

تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن
حالة حقوق الانسان في العراق

حقوق الانسان في العراق

على الرغم من توقف الحرب العراقية ـ الايرانية منذ منتصف عام ١٩٨٨ والتي كان يستند اليها في كثير من التشريعات ذات الطابع الاستثنائي والتدابير الاستثنائية، والعقوبات المغلظة، فلم يطرأ تحسن على الاطار التشريعي لحقوق الانسان في العراق، فيما تواصلت الشكاوى بشأن ممارسات تنطوي على انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق. أما الوعود التي طرحت حول التعددية وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة العامة، فلم تحرز تقدماً في مجال التطبيق حتى نهاية العام.

الاطار الدستوري والقانوني:

كان الاطار الدستوري موضع جدل كبير طوال العام في ضوء ما أعلنته الحكومة العراقية منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ عن اعتزامها على اعداد دستور دائم للبلاد

يتضمن التعددية الحزبية وحرية الرأي والعقيدة. وقد دار الجدل حول هذه الوعود على ثلاثة مستويات: مستوى عبر عنه الخطاب السياسي في البلاد، ومستوى آخر داخل القيادة العراقية حول ضوابط ترجمة هذه الوعود إلى حقائق سياسية. ومستوى ثالث عبرت عنه أوساط المعارضة العراقية ينطوي على شك عميق في جدية هذه النوايا.

فعلى مستوى الخطاب السياسي ـ كما عبرت عنه تصريحات واحاديث المسؤولين العراقيين ـ تنطوي هذه الاتجاهات على وضع دستور دائم للبلاد يؤمن التعددية الحزبية، وحرية الرأي والعقيدة، ومساهمة الجميع على اختلاف آرائهم واجتهاداتهم في إعادة بناء الحياة السياسية على أساس تنافس وطني وديمقراطي. ويؤكد على الحريات الاساسية للمواطنين وعلى سيادة القانون، كما يتضمن تشكيل برلمان جديد، وحكومة تعكس الواقع السياسي الجديد. والسماح بتأسيس احزاب جديدة وصحافة مستقلة، واجراء انتخابات رئيس الجمهورية كل أربع سنوات، قابلة للتجديد. وطبقاً لتصريحات مسؤول عراقي كبير لصحيفة القبس الكويتية (٨٩/٢/١٤) فقد «بدأت اتصالات مع القوى الوطنية غير المنضمة للحزب الحاكم ولم تتورط مع ايران من أجل تشكيل الاحزاب الجديدة» وطبقاً للمصادر الصحفية فان المطروح بعد اقرار الدستور الجديد: «اعادة النظر في دور مجلس قيادة الثورة، ومشاركة الاحزاب والفئات السياسية في الحكومة، واصدار قانون مطبوعات يعطى نسبة كبيرة من الحرية للصحافة وتخفيف ملحوظ في الاجراءات الأمنية التي كانت متبعة خلال الحرب».

بيد ان هذه التصورات المنفتحة للمرحلة القادمة ليست موضع اتفاق عام داخل السلطات العليا في الحزب والحكومة. وقد عكست ذلك وثيقة حزبية مطبوعة في كتاب داخلي وزع على المسؤولين في الدولة والحزب وتضمنت المناقشات التي دارت داخل القيادة العراقية (مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية) حول هذا الموضوع، والتي يمكن اعتبارها مؤشرات مثيرة للقلق بالنسبة للنوايا والاساليب التي يمكن ان تتبع من قبل السلطات المسؤولة في هذا المجال.

وقد تركزت المناقشات التي تضمنتها الوثيقة حول محاور رئيسية: دور مجلس قيادة الثورة و «التعددية الحزبية» و «التعددية الاعلامية».

وفي المحور الاول جرى التساؤل حول ما اذا كان من المتعين الحفاظ على «مجلس قيادة الثورة» بوضعيته الراهنة أم تكييفه مع مقتضيات المرحلة المقبلة كأن يجري استبداله بمجلس رئاسي لا يأخذ من صلاحيات رئيس الدولة أو المجلس الوطني «البرلمان». وتتعدد وجهات النظر في هذا السياق،فثمة من يرى ايجاد مجلس وزراء فعال، لا يكون حاكماً بالمعنى الموجود في بريطانيا، وانما يتعامل مع قضايا الحياة اليومية للانسان

العراقي، وقضايا التنمية والاقتصاد والقوانين ذات الطبيعة الفرعية والتعليمات اليومية.

وبالنسبة للمحور الثاني: أي التعددية الحزبية فان آراء القيادة مازالت متباينة، وبينما كان هناك اتفاق على ان من المحرمات التي يجب وضعها في قانون الاحزاب تشكيل الاحزاب على أساس قومي أو ديني أو طائفي مثل بعض الاحزاب الكردية) إلا انه كان هناك تباين في الرأي عند بحث السماح باحياء بعض الاحزاب القديمة حيث برز اتجاه يرى عدم جدوى «احياء الموتى من السياسيين القدامى» مع التركيز على ضرورة اصدار قانون واضح للاحزاب يكون دقيقاً وواضحاً ويدل على جدية الدولة في هذا المجال. بينما يرى اتجاه آخر ان أكثر من تسعين في المائة من العراقيين مسيسون في اتجاه حزب البعث أي انهم إما بعثيون أو مؤيدون أو متحمسون للمسيرة. وهذا يعني ان الاحزاب الجديدة سوف تبقى «احزاباً كارتونية» ولن تكون مقنعة للناس، والبديل ان تتم ممارسة الديمقراطية بالاضافة إلى ما يتم داخل حزب البعث في النقابات والاتحادات المهنية الشعبية وقد يكون فيها صيغ أكثر ديمقراطية، كما برز اتجاه آخر يرى ان الديمقراطية سيف ذو حدين واذا تحققت بالصيغ التي لا يستطيع ان يستوعبها الانسان ويستخدمها بشكل منضبط ومنظم فانها ستؤذي المسيرة وقد تقود إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتحطيمها ولذلك فان من المهم هنا تطوير «المجلس الوطني» والقيام بحملة مركزة وواسعة للتوعية والتثقيف لكي توفر الحرية الكاملة للانسان. أما الاحزاب القديمة ـ وفقاً لهذا الاتجاه ـ فهي احزاب «عميلة وخائنة». وبعضها وقف إلى جانب «العدو» الايراني ويجب استبعادها من ميدان العمل السياسي. كما ان بعضها الآخر «عفا عليه الزمن». كما ان كثيرين قد تساقطوا من المسيرة الحزبية، وعندما سيتجمع هؤلاء الساقطون سيكونون بالتأكيد «عقارب»، وتضطر الحكومة ان تحل احزابهم بالقانون، والنتيجة تخرج وكأنها قد شوهت الديمقراطية ومضامينها الانسانية.

وتتفق القيادة العراقية على ان توسيع قاعدة المشاركة في الحكم يجب ان تنبثق من أسس تستوعب مرحلة التطور القائمة. على ان تدخل «تجربة القادسية» كحالة صميمية اذ لا يجوز «ان يغرف من خير الثورة والعراق من لم يكن له دور في الدفاع عن العراق وهو قادر». وان الاطار لتشكيل احزاب جديدة هو فكر الثورة حيثما يمكن الاهتداء اليه.

التعددية الاعلامية: هي المحور الثالث لاهتمامات القيادة في طريق تطوير مسار الديمقراطية وكان السؤال المطروح هو «حرية أم تعددية» وقد تباينت آراء القيادة العراقية هنا ايضاً فكان هناك اتجاه يدعو إلى فتح الابواب أمام القراءة الحرة ومناقشة «الافكار الاخرى» بلا خوف وبمعزل عن الرقيب. ويرى ان عيش الحزب الشعبي طوال الوقت في غرفة معقمة يفقده المناعة. ويدعو هذا الرأي إلى اطلاق حرية الفكر. بينما عارضه اتجاه آخر يرى

ضرورة الابقاء على الرقابة على الافلام والكتب والصحف والمجلات. وقد عبر وزير الاعلام عن انه «من الضروري الأخذ بعين الاعتبار ان هناك اعداداً هائلة من الكتب والنشرات الطائفية والعنصرية التي تصدر عن ايران وغيرها وان السماح بتوزيعها سيكون له اثر مدمر، كما ان فتح المجال للنقد بلا ضوابط سيكون له مردود عكسي».

وقد تم تأليف لجان تضم عدداً من الخبراء لدراسة مختلف الصيغ والطروحات لكي تتحقق التعددية السياسية ضمن شروط لا تجعلها «سائبة» ومن هذه الشروط «الايمان بثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو. وبالوحدة الوطنية وبقادسية صدام بما تنطوي عليه من قيم ودروس». «في ضوء تقوية مركزية السلطة لتمكينها من انجاز المهمتين الرئيسيتين وهما التنمية الشاملة والدفاع عن الوطن».

وفي مستوى ثالث من الجدل المثار حول تعديل الاطار الدستوري والقانوني في العراق يأتي رأي المعارضة العراقية، وينطوي على شك عميق في نية السلطات العراقية في التغيير. وان المطروح هو «اجراءات شكلية فحسب» ويتساءل المعارضون عن موقف نظام الحكم العراقي بعد ايقاف القتال في حرب الخليج وبروز الدعوة إلى حل النزاعات الاقليمية بطرق سلمية واقامة الديمقراطية على النطاق العالمي. ويرون ان هذه الدعوة فاجأت السلطات العراقية فحاولت الالتفاف عليها دون تغيير جوهر سياستها في كلا الجانبين. وبالنسبة للديمقراطية يشار إلى ان الحكم العراقي قد اصدر أكثر من عفو على ضحايا سياسته من غير ان يقرن هذه القرارات باجراءات فعلية مطمئنة للعائدين للوطن ومن غير ان يلغي أياً من القوانين «الاعتباطية» التي تضع العائدين في كل لحظة تحت طائلة الموت. بل ولم تغير الصحافة الخاضعة للحكم من لهجتها في الدعوة إلى المعاقبة المادية والمعنوية لاولئك الذين لم يساهموا في «قادسية صدام حسين»، تلك الحرب التي ادانتها المعارضة وحملت مسؤوليتها للرئيس العراقي، ويضيف المعارضون ان الحديث عن الديمقراطية والتعددية السياسية في العراق هو أمر لا ترفضه المعارضة بل تطالب بتوفير الاسس الدولية له. بينما الحكومة العراقية مازالت بعيدة جداً عن نقطة البدء في تحقيق هذه الاسس. فالاوضاع الاستثنائية بكل مؤسساتها غير الشرعية لا تزال قائمة في العراق، ويرفض رأس الدولة وقادتها حتى الوعد بازالتها بل ويؤكد ضرورة بقائها. كما هو حال مجلس الثورة، كما جاء في تصريحات الرئيس صدام حسين إلى جريدة الشرق الاوسط اللندنية في ١٩٨٩/٣/٨ . وكذلك محكمة الثورة التي لا تراعي فيها القواعد القضائية السليمة، وقراراتها قطعية وغير قابلة للاستئناف. هذا اضافة لطائفة من القوانين والقرارات التعسفية الصادرة عن مجلس قيادة الثورة.

وتضيف مصادر المعارضة انه في ظل هذه القوانين جرت انتخابات المجلس الوطني

في ابـريل/ نيسـان من هذا العام، وهي الانتخابات التي زعمت الحكومة انها اتسمت بالحرية والديمقراطية وأتاحت الفرصة أمام المرشحين من غير حزب السلطة. بينما كان المقياس لقبول ترشيح أي مواطن عراقي هو مقدار مساهمته في «قادسية صدام»، وان لجنة حزبية تابعة لحزب الرئيس هي التي نظرت في الترشيحات وقبلت من قبلت ورفضت من رفضت على فرض ان ثمة معارضين تقدموا بطلباتهم، وهو أمر لا وجود له. وطالبت هذه المصادر بازالة كل المؤسسات والقوانين التعسفية، وإطلاق الحريات العامة، ومن بينها حريات التعبير والمعتقـد والضمير والتجمـع والتـظاهـر والتنـظيم السياسي والاجتماعي والمهني والنقابي، واخلاء السجون والمعتقلات من نزلائها، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الشعب للمشاركة الفعالة في بناء حياته الحرة المستندة إلى سيادة القانون.

وبينمـا استمـر الجـدل طوال العام على عدة مستويات حول التوجهات الجديدة المرتقبة للحكومة العراقيةفقد توالى اصدار القرارات والتشريعات المغلظة والمثيرة للقلق.

ومن ذلك أصدر رئيس ديوان الرئاسة قراراً ينص على ان يقوم أصحاب الدور القريبة من الفتحـات غير النـظامية المحـدثة في اسيجة طرق المرور السريع باصلاحها خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغهم بذلك. وفي حالة مخالفتهم لذلك، يتعرضون ـ طبقاً لنص القرار المنشور في صحيفة القادسية في ٤/٧/٨٩ ـ «بتغريم كل واحد منهم بمبلغ ألف دينار، وتكرر الغرامة نفسها في حالة عدم اصلاحها كل أسبوعين». أما الذي يمتنع عن التسـديد ـ وفقـاً للقرار نفسه «فتهدم داره ويرحل من المنطقة». والقرار على هذا النحو يتضمن عقـوبة جماعية لاصحاب الدور القريبة من الفتحات، كما يتضمن هدم الدور والترحيل من المنطقة وكلها عقوبات لا تتمشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، ولا حتى مع الدستور العراقي المؤقت.

ومن ذلك أيضاً القرار رقم ٤٢٠ الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣ بشأن مصادرة السيارات والمركبات التي تقف على أرصفة الشوارع.

ومن ذلـك أيضـاً القـرار رقم ٧٢٧ الصـادر من مجلس قيادة الثـورة بتـاريخ ١٩٨٩/١١/٩ بشـأن احالة ٢١١ موظفاً من الهيئة العامة للثروة السمكية وحرمانهم من الحقـوق التقـاعـدية، وحجـز ١١ منهم لمـدة سنـة وهم من حملة شهـادات الدكتوراه والماجستير. وحجز ٧١ منهم لمدة ستة أشهر وهم من حملة البكالوريوس والدبلوم وذلك لعدم قيامه بتأدية واجباتهم بعد ان صدر توجيه باكثار الاسماك العراقية. بينما ان مثل هذه المخالفات هي من صميم اعمال المحاكم العادية ومجالس انضباط الموظفين. ثم ان العقوبات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة بعقوبات قاسية لا تتمشى مع «الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاأنسانية أو المهنية».

الحق في الحياة:

مازال العراق من بين مجموعة الاقطار التي تتنامى الشكاوى من ممارساتها بشأن انتهاك حق الحياة، وما زالت التقارير تشير إلى كم من الوقائع يبعث على القلق الشديد.

وقد أفادت التقارير الواردة للمنظمة بجملة وقائع جديدة مؤسفة حول ضحايا جدد خلال العام ١٩٨٩، كان أبرزها ما يلي:

١ ـ أوردت مصادر المعارضة العراقية، وبعض الصحف البريطانية ان السلطات العراقية أعدمت في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، ٢٢ طياراً بتهمة التخطيط لاسقاط طائرة الرئيس صدام حسين. فيما أشارت مصادر منظمة العفو الدولية لاعدام ١٤ شخصاً من موظفي الجيش وحزب البعث الحاكم في ذات الشهر بزعم انهم اشتركوا في محاولة لقلب نظام الحكم. وطبقاً للتفاصيل التي أوردتها منظمة العفو الدولية فانه يعتقد ان اعداداً كبيرة ـ ربما بلغ عددهم ٢٠٠ ـ قد اعتقلوا خلال الاسبوع الثالث من ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٨ للاشتباه بتآمرهم على قلب نظام الحكم ومن بينهم الاشخاص الذين سبقت الاشارة إلى اعدامهم. وقد جرت الاعدامات سراً. ولم يكشف النقاب عن أية معلومات تتعلق بالتهم الموجهة ضد السجناء أو اجراءات محاكمتهم. وذكر ان معظم الاعتقالات وقعت في بغداد والموصل، كما جرت اعتقالات أخرى في منطقة سامراء التابعة لمحافظة بغداد.

وقد تعرض المقرّر الخاص لحالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي في تقريره للدورة السادسة والاربعين للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة (صدر في فبراير/ شباط ١٩٩٠) لهذه الواقعة، ومطالبته الحكومة العراقية بمعلومات حول هذه الانباء وبخاصة الاجراءات القانونية التي تمت في ظلها هذه الاحكام. بيد ان الحكومة العراقية نفت هذه الواقعة.

كذلك افادت بعض التقارير الواردة للمنظمة ان السلطات العراقية اعدمت في يوليو ١٩٨٩ حوالى ٧٠٠ شاب دفعة واحدة بتهمة عدم الالتحاق بالجيش والاشتراك في الحرب. وان ثمة ٣٧٠٠ آخرين يواجهون نفس الاتهام وينتظرون نفس المصير. كما أشار تقرير المقرر الخاص لحالات الاعدام، أو الاعدام التعسفي بالامم المتحدة إلى اثنتي عشرة واقعة مماثلة في النصف الاخير من عام ١٩٨٨، بزعم الهروب من الجيش أو التمرد أو التعاون مع القوى المعارضة. وشملت الوقائع التي أثارها المقرر الخاص اعدام ١٩٥ فرداً في البصرة، ٢٨٥ في الناصرية، و٢٧ فرداً في الميسان والعمارة، و٩٦ فرداً في النجف

و٥٩ فرداً في المثنى، و٤٣ فرداً في بابل، و٢٢ فرداً في الانبار، و٢٠ فرداً في السليمانية. شخصين في الموصل وحمام العليل، وواحد في دهوك، وعائلة في اربيل

وعين كاوه، و١٢ فرداً، في مدينة اربيل كانوا قد عادوا خلال فترة العفو، وواحداًمن القوش. وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات، وأي تحقيقات أجريت، وأي اجراءات اتخذت من جانب السلطات أو الهيئات القضائية بهذا الخصوص. ولم يشر تقرير المقرر الخاص والذي صدر في فبراير/ شباط ١٩٩٠ إلى أي رد من الحكومة العراقية على هذه الوقائع.

والواقع ان المنظمة لديها الكثير مما يبعث على القلق بشأن هذه الوقائع في ضوء التشريعات النافذة في العراق، والمنهج الذي اتبعته السلطات العراقية في حالات مماثلة. فطبقاً لنص المادة الاولى من قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٠٠ والصادر في ١٩٨٨/٨/٢٧ ينفذ حكم الاعدام من قبل المنظمات الحزبية بعد التثبت من واقعة جريمة الهروب أو التخلف من الخدمة العسكرية بكل هارب أو متخلف يلقى القبض عليه في ـ أو بعد ـ ١٩٩٠/٨/٨ بغض النظر عن عدد مرات الهروب ومدته.

كما أنه طبقاً لنص المادة الثالثة من نفس القرار «ينفذ حكم الاعدام من قبل المنظمة الحزبية بكل عضو قيادة فرقة من حزب البعث العربي الاشتراكي فما فوق، وبكل مسؤول في الشرطة يثبت أنه على علم بوجود هاربين أو متخلفين عن الخدمة العسكرية في المنطقة المسؤول عنها ولم يتخذ اجراء ضدهم أو يبلغ السلطات عنهم».

أما المسؤولونُ من مستوى «عضو قيادة شعبة فما فوق» الذين يثبت على أي منهم انه على علم بوجود هاربين أو متخلفين عن الخدمة العسكرية، ولم يتخذوا اجراء ضدهم فيعرض أمرهم ـ طبقاً لنص القرار ـ على السيد رئيس الجمهورية ليقرر ما يراه مناسباً بشأنهم.

من ناحية أخرى استمر ورود الانباء للمنظمة عن تردي الاوضاع في مراكز الاحتجاز الجماعي لاعادة توطين الاكراد. وقد خاطب المقرر الخاص بحالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي الحكومة العراقي بحالات الوفاة التي ترتبت على تردي هذه الاوضاع. وأورد أسماء ١٣ شخصاً ماتوا في سجن نقرة السلمان، وأربعة أطفال، وأب وثلاثة أطفال آخرين ماتوا في سجن الدمييس. وأشار المقرر الخاص إلى موت عدد كبير من الأفراد نتيجة للأوضاع السيئة، وسوء المعاملة وتفشي الامراض الوبائية. وان هناك انباء عن وقوع وفيات يومياً وبخاصة بين الاطفال والشيوخ.

من ناحية أخرى اتهمت مصادر المعارضة العراقية السلطات العراقية باغتيال المواطن العراقي سالم عادل خضير اللاجيء العراقي في باكستان عن طريق مداهمته بسيارة فيما افادت مصادر هيئة شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في باكستان ان سبب الوفاة كان بسبب ضربات شديدة في الرأس.

أما اغتيال المعارضة السياسية في الخارج فقد كان ـ ولا يزال ـ موضع شكوى متكررة من العديد من المصادر.ولدى المنظمة قائمة بعدد كبير من الضحايا خلال العقد الأخير.

الحق في الحرية والامان الشخصي :

يعد اعتقال المعارضين السياسيين بسبب آرائهم ونشاطهم السياسي السلمي من الظواهر الشائعة في العراق. ويمتد هذا الاعتقال أحياناً إلى أسر المحتجزين لاجبار المطلوبين على تسليم انفسهم أو إكراههم على الاعتراف بوقائع منسوبة اليهم.

وتضم قوائم السجناء المعتقلين بسبب آرائهم أسراً بأكملها كرهائن لاجبار ذويهم من المعارضين على تسليم أنفسهم للسلطات أو دفعهم للاعتراف بجرائم محددة أو إجبارهم على تقديم تنازلات سياسية. ومن النماذج البارزة في هذا الصدد احتجاز كافة أفراد عائلة السيد محمد باقر الحكيم والبالغ عددهم ١٣٠ تتراوح اعمارهم بين ٩ و٧٦ عاماً. وقد جرى احتجازهم في عام ١٩٨٣، واعترفت السلطات العراقية باعدام ١٩ منهم خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥، ولا يزال ٥٠ فرداً منهم رهن الاحتجاز حتى الآن.

ومن بين الاشخاص الذين تعتقد المنظمة أنهم ضحية الملاحقات التي يتعرض لها المعارضون الشيخ محمد دلجعي امام قلعة دزه الذي ألقى القبض عليه في نهاية ابريل ١٩٨٩ ـ حسبما تشير التقارير ـ في أعقاب تقدمه بطلب لتسجيل احتجاج رسمي على إعلان السلطات العراقية عزمها على تهجير سكان ثلاث قرى كردية، وهي قلعة دزه، سنجار، ورانيه بدعوى العمل على توفير سبل المعيشة لسكان تلك القرى*. وتشير التقارير إلى انقطاع الأخبار عن مصير إمام قلعة دزه، فيما تلقت المنظمة في وقت لاحق انباء تشير إلى احتجاز الشيخ مصطفى باقلان إمام قرية رانيه.

بيد ان ظاهرة الاعتقالات لم تكن المظهر الوحيد الذي يتهدد الحق في الحرية والامان الشخصي في العراق. والواضح ان ظاهرة بغيضة أخرى استمرت تشكل مصدراً مثيراً للقلق العميق في العراق وهي ظاهرة الاختفاء، وخلال العام ١٩٨٩ احال المقرر الخاص بالاختفاء في الامم المتحدة إلى الحكومة العراقية ١٢٩ حالة اختفاء جديدة منها ٦٥ حالة تتعلق باشخاص اختفوا بين عامي ٧٩، ١٩٨٦ و٦٤ حالة خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ وما زال أصحابها مختفين وبذلك يبلغ عدد الحالات التي احالتها مجموعة العمل المخصصة لهذا الغرض في الامم المتحدة للحكومة العراقية ٣٠٤٥ حالة اختفاء.

وطبقاً لتقرير المقرر الخاص بحالات الاختفاء صادر في شهر شباط/فبراير ١٩٩٠

فقد عقدت مجموعة العمل المخصصة لهذا الغرض جلسات مع ممثلي بعض التنظيمات غير الحكومية.

وقد أعربت هذه المنظمات عن قلقها بخاصة تجاه ارتفاع عدد النساء والأطفال المفقودين. واختفائهم في إطار عمليات عقاب جماعي ضد اقسام من السكان يشتبه في تأييدهم للمعارضين السياسيين، ومن بين هؤلاء مجموعات كردية أو بعض الهاربين من الجيش. واضافت هذه المنظمات انه جرى اعتقال واعدام بعض الاشخاص الذين عادوا للبلاد بمقتضى العفو الذي منح للاكراد في سبتمبر ١٩٨٨ وذلك الذي منح للمعارضين السياسيين في نوفمبر ١٩٨٨ وفبراير وإبريل ١٩٨٩.

وقد تضمنت الحالات التي تم تقديمها لمجموعة العمل اشخاصاً يعود اختفاؤهم فيما بين ١٩٧٩ و١٩٨٦ وتركزت أعلى الارقام بين المختفين في اعوام ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢ وشملت اشخاصاً من قطاعات أو شرائح اجتماعية متباينة (تجاراً، حرفيين، عسكريين، اطباء، طلاباً، موظفين) والذين وردت أنباء عن اعتقالهم في أماكن متفرقة (صلاح الدين، واسط، الحلة، المسيب، بغداد، النجف، الكوت، العمارة، كركوك، علي الغربي، البصرة، كربلاء...) وهي اعتقالات تتم بواسطة رجال الامن، لمجرد الاشتباه في الانتماء لمجموعة معارضة للحكومة. وأربعة وخمسين من بين الحالات المذكورة تتعلق (بتركمان) من كركوك، وأغلبهم طلبة من مواليد اعوام ١٩٦٦، ١٩٦٨ والذين كان قد ألقي القبض عليهم بمنازلهم. وهناك ثماني حالات اضافية تتعلق بأفراد أسرة كردية تم اختفاؤها في ١٩٨٨.

هذا وقد تلقت مجموعة العمل من الجهات الرسمية ردوداً بتاريخي ٢٩ سبتمبر و٦ نوفمبر ١٩٨٩، وزودت مفوضية العراق الدائمة لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف المجموعة بخمسين رداً تتعلق بحالات تخص اشخاصاً افرج عنهم بعد احتجازهم أو آخرين ممن صدرت بحقهم احكام بالسجن.

وفي دورتها التاسعة والعشرون التقت مجموعة العمل للمرة الاولى بممثل عن الحكومة العراقية لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف والذي نقل لمجموعة العمل اعتزام الحكومة معاونة المجموعة في مجال كشف النقاب عن حالات الاختفاء.

ومن بين الوقائع البارزة في العام ١٩٨٩، اعتقال صحفي إيراني، وممرضة بريطانية تعمل في أحد مستشفيات بغداد. وكان الصحفي الايراني فرزاد بازوفت (٣١ سنة) ضمن مجموعة من الصحفيين دعتهم الحكومة العراقية في مطلع شهر سبتمبر/ايلول ١٩٨٩ لمراقبة انتخابات المجلس التشريعي في المنطقة الكردية الشمالية. غير انه اعتقل هو

وممرضة بريطانية تدعى دفني بارش في منتصف شهر سبتمبر/ايلول، ووضعا قيد الحبس الانفرادي بزعم تورطهما في التجسس على البلاد. وجرت له محاكمة سريعة اعدم في اعقابها.

من جهة أخرى لا يزال المئات من الشبان العراقيين الذين قامت السلطات العراقية برمي عوائلهم على الحدود الايرانية في عام ١٩٨٠ بحجة كونها من أصل ايراني يقبعون في السجون العراقية بدون أي ذنب، مع العلم بأن العديد من هؤلاء المحتجزين قد كانوا أما من طلاب الجامعات أو ممن كانوا قد انهوا دراستهم ويؤدون الخدمة العسكرية أو من موظفي الحكومة.

معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين:

خلافـاً لما نص عليه الدستور العراقي من حظر ممارسة التعذيب، وما تقضي به التشريعات العراقية من معاقبة المتورطين في تعذيب أي متهم فإن التقارير والشكاوى التي تتلقاها المنظمة تشير إلى ان التعذيب ظاهرة يتعرض لها المعتقلون السياسيون وسجناء الرأي. وقد رصدت التقارير الدولية ٣٠طريقةتنتهجها الاجهزة الامنية في تعذيب المعتقلين والسجناء السياسيين وأسرهم من بينها استخدام الكهرباء وخاصة على الاعضاء التناسلية، وانتزاع الاظافر والضرب المبرح، وإيقاف السجناء لفترات طويلة وتعليق السجين بمروحة، وإطفاء السجائر في جسد السجين والتهديدات بالاعدام.

وقد أفضى التعذيب ـ في حالات عديدة ـ إلى الموت. ومن بين هذه الحالات طيار سليم محمد «١٨ عاماً»، وكان قد اعتقل في اكتوبر ١٩٨٥، بتهمة الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني المحظور نشاطه.

وقد أفادت التقارير الصحفية في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، باعتقال سبعة ضباط شرطة عراقيين بتهمة تعذيب ضابط صف وقتله، وتقرر تقديمهم للمحاكمة. وكانت الشرطة قد ألقت القبض على ضابط الصف، ويدعى محسن كرم، وزميلين له بتهمة قتل عضو مكتب حزب البعث الحاكم في محافظة النجف: وخلال احتجازهم، اعتدى عليهم عقيد وستة ضباط آخرون بالضرب لحملهم على الاعتراف بالجريمة، مما أودى بحياة أحد المتهمين الثلاثة. وطبقاً لنفس التقارير فقد برأ التحقيق ـ لاحقاً ـ ضباط الصف الثلاثة.

ولقد ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان عدد من الشكاوى بشأن سوء الاوضاع في السجون. وأشارت الشكاوى لصعوبة الاوضاع المعيشية وتردي الاحوال الصحية داخلها، وغياب العناية الطبية اللازمة للسجناء مما أدى إلى انتشار الامراض وتفشي الاوبئة. كما

أشارت الشكاوى لمزاعم حول سوء معاملة المحتجزين وقد طالبت المنظمة السلطات العراقية بالتحقق من طبيعة الاوضاع المعيشية داخل السجون. ودعت للتقيد على نحو فعلي بالضمانات التي كفلها الدستور العراقي والتي نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

حرية التنقل والاقامة :

سمح مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٠/٤/٨٩ للعراقيين الهاربين خارج البلاد والراغبين في العودة للوطن بتأجيل عودتهم إلى حين ملاءمة ظروفهم، وبعد ان يقدموا طلبات خطية بذلك لاحدى السفارات العراقية بالخارج. وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر قراراً في ٢٨/٢/٨٩ بالعفو عن الهاربين والسماح لهم بالعودة للعراق خلال مدة محدودة، وقد استثنى القرار جلال الطالباني أحد زعماء المعارضة الكردية واتباعه.

وقد أفادت المصادر ان الرئيس صدام حسين أصدر تعليمات بتاريخ ٢٨/٣/٨٩ إلى جميع السفارات العراقية تطلب منها العمل لحث المثقفين والكتاب والصحفيين العراقيين المتواجدين في خارج البلاد على العودة إلى بلادهم.

حقوق الاقليات :

استمرت مظاهر تهجير المواطنين العراقيين من أصل ايراني إلى الحدود الايرانية في عام ١٩٨٩ فيما جاء من مصادر متعددة للمنظمة العربية لحقوق الانسان، ما يدحض الادعاءات التي كانت تفسر التهجير بأسباب أمنية تتعلق بالحرب مع ايران. فقد قامت الحكومة بتهجير ٧٤ مواطناً عراقياً إلى الحدود الايرانية في اغسطس ١٩٨٩ حسبما أشارت بعض المصادر. أما عن المواطنين العراقيين من ابناء القومية الكردية فقد ورد للمنظمة ما يفيد استمرار تهجيرهم وإبعادهم عن مناطق إقامتهم الاصلية، وقد أوردت اوساط المعارضة العراقية اسماء ٤٢٠ مهجراً كردياً في ٢/٥/٨٩.

وقد أعلن الحزب الديمقراطي الكردي العراقي المعارض ان أكثر من ثلاثة آلاف لاجىء كردي في تركيا في مخيم ماردين قد تسمموا بعد تناولهم خبزاً وضعت فيه مادة سامة في يونيو ١٩٨٩، واتهم الحزب الحكومة العراقية بانها وراء هذه الجريمة، ودعا منظمة الصحة العالمية لارسال بعثة تحقيق طبية إلى مكان الحادث كما طلب من السلطات التركية تقديم مساعدة ملحة للاجئين.

وقد أوردت التقارير الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان ان أكثر من مائة عائلة عراقية أعيد تهجيرهم بعد تلبيتهم لعفو صادر عن الرئيس صدام حسين في خريف ١٩٨٨ حيث قرروا تلبية لهذا العفو مغادرة إيران عن طريق مريوان إلى قضاء بنجوين لمدة خمسة اشهر ثم تقرر رفض طلبهم بالعودة إلى العراق. نقلوا مجدداً إلى الحدود العراقية الايرانية ليلة ١٩٨٩/٥/١٩ بعد ان تعرضوا لشتى المضايقات واحتجاز بعض ابناء تلك العائلات من الشباب.

وكان ممثل الحكومة العراقية قد نفى في معرض رده على بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي اتهمت العراق بانتهاكها لحقوق الانسان في المنطقة الكردية في شمال العراق في مارس ١٩٨٩، نفياً قاطعاً وقوع أي انتهاك لحقوق الانسان في هذه المنطقة، وأشار إلى ان الاكراد متمتعون بكامل حقوق المواطنة ويشتركون في نظام الحكم، واللغة الكردية هي اللغة الثانية الرسمية في البلاد، وان ما حدث لا يعدو كونه استخدام عناصر اجنبية لعناصر مرتبطة بها للقيام بعمليات مسلحة داخل العراق مما استوجب ضرورة قيام الحكومة بالتصدي للخارجين على القانون. أما فيما يتعلق بالتهجير، فقد برر الوفد العراقي ذلك بأنه من مقتضيات العمليات العسكرية وحماية السكان من الاخطار، وانه قد تم نقل سكان المنطقة الحدودية إلى أماكن بديلة تتوفر بها كافة الخدمات وان عائلات عديدة قد عادت إلى مناطق سكناها الاصلية بعد وقف إطلاق النار.

أزمة العمالة المصرية في العراق:

تصاعدت خلال سبتمبر ١٩٨٩ بصورة حادة ومفاجئة أزمة العمالة المصرية في العراق بعد ان أبرزت التقارير الصحفية سلسلة من الوقائع وأعمال العنف التي تعرض لها العاملون المصريون في العراق تشمل سوء المعاملة والتهديد بالقتل والتعذيب والأهم من ذلك تزايد حالات الوفاة بينهم لأسباب غير طبيعية وطبقاً للتقارير فقد استقبل مطار القاهرة منذ بداية ١٩٨٩ حتى ١٩٨٩/١١/١٣ ١٠٤٨ جثة لمصريين عاملين بالعراق.

وقد جاءت هذه الظاهرة في وقت تم فيه ترحيل عشرات الالاف من المصرين العاملين بالعراق سواء هرباً مما تعرض له زملاؤهم أو لطردهم بشكل جماعي أو فردي في إطار احلال العمال العراقيين المسرحين من الخدمة العسكرية محلهم. كما تمت هذه الظاهرة كذلك وسط شكوى متصاعدة جول تحويلات المصريين العاملين بالعراق سواء بعد قرار الحكومة العراقية بتغيير ضوابط التحويل أو التأجيل المتواصل للسداد خلال البنوك المعتمدة.

وقد نفى سفير العراق بالقاهرة ما أثير حول معاملة المصريين بالعراق وقال ان حدوث بعض المشاكل وحوادث الوفاة أمر طبيعي بالنظر إلى عدد المصريين البالغ حوالى المليون في العراق، ونفى حدوث عمليات طرد جماعية حيث ان العمل ـ على حد قوله ـ عرض وطلب خاصة بعد عودة العراقيين المسرحين إلى وظائفهم.

وعلى الجانب المصري أوضح الرئيس العام لاتحاد نقابات عمال مصر ان الاتحاد طلب من وزارة الخارجية المصرية التدخل السريع لدى السلطات العراقية لبحث مشاكل العمال المصريين في العراق، وان الاتحاد ناشد السلطات العراقية حل هذه المشاكل منذ ظهور بوادرها في يوليو ٨٩، كما أمر رئيس الوزراء المصري بتشكيل لجنة للتحقيق في شكاوى العمال المصريين والعائدين من العراق حول تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة والتهديد بالقتل في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن تشكيل لجنة رسمية مصرية عراقية للتحقيق في وفاة مئات المصريين العاملين بالعراق.

وفي محاولة لاحتواء الموقف، عقدت اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق اجتماعاً بالقاهرة في ١٨/١١/١٩٨٩ برئاسة رئيس الوزراء المصري والنائب الأول لرئيس الوزراء العراقي لبحث مشاكل المصريين بالعراق وقد أعلن المسؤول العراقي في أعقابها انه تم الاتفاق على صرف مستحقات وتعويضات المصريين المتوفين في العراق فوراً، وانه يجري تحويل مستحقات العائدين من العراق إلا انه واكب عقد اجتماع هذه اللجنة بالقاهرة تصعيد جديد في الاعتداءات على المصريين العاملين بالعراق حيث أشارت المصادر الصحفية المصرية إلى سقوط عدد من هؤلاء العاملين قتلى وجرحى بعد ان اشتبك معهم عدد من العراقيين اثر تجمع اعداد من المصريين للتعبير عن فرحتهم بوصول الفريق القومي المصري لكرة القدم إلى نهائيات كأس العالم. وقد أوردت مصادر صحفية فيما بعد ان السلطات العراقية قررت حفظ التحقيق مع المصريين الذين ألقي القبض عليهم في هذه الاحداث.

وقد شكلت المنظمة العربية لحقوق الانسان لجنة تحقيق موسعة للتحقيق في الوقائع التي تعرض لها العاملون المصريون في العراق. وعقدت اللجنة سلسلة اجتماعات تمهيدية لفحص التقارير المتوافرة قررت في اثرها تحديد جلسات استماع المواطنين المصريين العائدين من العراق وبحث إيفاد بعثة تقصي حقائق إلى العراق، ووجهت نداء في الصحف المصرية بشأن جلسات الاستماع. وقد عكفت المنظمة على دراسة كافة المعطيات الخاصة بهذه القضية. وكان من النتائج التي توصلت اليها ان المشكلة كان يمكن تداركها مبكراً للحيلولة دون إزهاق الارواح البريئة. ولم ينم إلى علم المنظمة ان السلطات العراقية اتخذت اجراءاً يكفل حماية العاملين المصريين على أراضيها وصيانة

حقوقهم التي تكفلها لهم القوانين العراقية والاتفاقات الثنائية بين البلدين، كما لم ينم إلى علم المنظمة اتخاذ السلطات المصرية اجراءات محددة لوضع حد لهذه المشكلة. وظهر التعتيم الاعلامي عليها لولا ان المأساة مست شقيق أحد العاملين بالصحف القومية المصرية، كما ان الاجهزة الرسمية المصرية لم تقم بواجبها. وقد توصلت دراسة المنظمة لهذه القضية إلى ان بحث المشكلة على المستوى القيادي كان أكثر مدعاة للقلق في مدلولاته، حيث انه تم خلال عام ١٩٨٩ عشرات اللقاءات بين قيادات الدولتين ثنائياً أو من خلال مجلس التعاون العربي. ولم تحظ هذه القضية بجزء يسير من هذه اللقاءات في الوقت الذي كان واضحاً للجميع، منذ قبول ايران لقرار وقف اطلاق النار في منتصف عام ١٩٨٨. ان المجندين العراقيين سوف يعودون لمزاولة اعمالهم الطبيعية بما يعني بالضرورة عودة جزء من العمالة المصرية إلى بلادها ولكن سلطات البلدين لم تستعد بأية ترتيبات لذلك.

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن رفضها لتفسير هذه الظاهرة «بالمشاعر الشوفينية» وهو التفسير الذي سيطر على تحليل بعض الصحف المصرية. بحكم الحرارات التي حكى عنها العائدون، وانتهت إلى ان الاطار الصحيح لتحليل هذه المشكلة يقع بالضرورة في فقدان الوعي بحقوق الانسان وفقدان الاهتمام بها في كلا البلدين.. ففي العراق يتعرض العراقيون انفسهم وليس المصريون فحسب لمظاهر تستلب منهم حق الحياة بنفس القدر الذي استلبت به أرواح العاملين المصريين في العراق، وفي مصر يجرى الاستهانة بحقوق المواطنين المصريين العاملين بالخارج لأنه يجرى الاستهانة بحقوقهم في الداخل. وقد طالبت المنظمة آنذاك بوضع حد فوري لأعمال العنف التي تعرض لها العاملون المصريون في العراق. وناشدت السلطات المعينة في كلا البلدين نشر تقرير وافٍ عن وقائع القتل المؤسف والاجراءات التي اتخذت بشأن كل حالة وسرعة سداد التعويضات المناسبة لأسر الضحايا. كما طالبت بنشر تقرير لجنة التحقيق الحكومية التي أعلن عنها بين البلدين. واستمرت متابعة المنظمة للمشكلة مع العام الجديد.

* ليست قرى بل هي قصبات كبيرة يقيم في كل منهما عشرات الالاف من السكان. «ث. ج».



نحو المؤتمر النقابي العالمي الثاني عشر

اقبال الخياط

تواجه الحركة النقابية العالمية الكثير من المتغيرات، الأمر الذي سيترك أثراً عميقاً في الدور الذي يجب ان تلعبه النقابات العمالية في مسيرة التطور. واذ يستعد اتحاد النقابات العالمي لعقد مؤتمره النقابي الثاني عشر في تشرين الثاني القادم، فان مهمات الحركة النقابية مطروحة على جدول البحث من أجل تحسين فاعلية الحركة النقابية على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو العالمي. وسيقف المؤتمر عند مناقشة القضايا التي تهم حياة العمال ومستوى تطورهم، وكذلك اتجاهات التطور العالمي، وتأثير النقابات فيها، بدءاً من الثورة العلمية التكنولوجية وتأثيراتها السلبية والايجابية، إلى النظام الاقتصادي العالمي، وإلى دور المراكز النقابية العالمية وتحسين آلية عملها.

يستذكر المؤرخ النقابي الايطالي ميشيل بيستيلوا، في حديثه لمجلة الحركة النقابية العالمية، ان انشقاق الحركة النقابية العالمية كان نتيجة مباشرة للحرب الباردة، ولكن يبدو ان النقابات الامريكية هي التي بادرت إلى شق الحركة النقابية العالمية، وقد نشرت وزارة الخارجية الامريكية في السنوات الأخيرة وثائق مختلفة تقدم الدليل القاطع على ذلك. ويمكن القول ان الانقسام على الصعيد الوطني قد مهد الطريق لانقسام النقابات على الصعيد العالمي.

يضم اتحاد النقابات العالمي ٩٣ منظمة نقابية من ٧٣ بلداً وهو يتمتع بالصفة

الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة. وبصفة الاستشارة والمشاركة من الفئة (أ) لدى اليونسكو، وبالصفة الاستشارية من الفئة (أ) لدى منظمة الاغذية والزراعة، والصفة الاستشارية لدى كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

شاركت بعض الاتحادات النقابية في بلدان اوربا الشرقية في تأسيس اتحاد النقابات العالمي، فكان في الكثير من الامور يأخذ بالحسبان آراء أكبر اتحادات بلدان اوربا الشرقية، التي لم تكن مستقلة وديمقراطية، بل كانت تابعة للاحزاب الحاكمة في بلدانها. يؤكد ذلك ما حصل في المؤتمرات النقابية الهامة لبلدان اوربا الشرقية خلال الاشهر الماضية، واعلان استقلالها عن الاجهزة الحزبية أو الحكومية السابقة. لقد دفع الوضع السابق إلى التجاوز على بعض فقرات دستور الاتحاد لصالح الاعتبارات السياسية الدولية والدبلوماسية وهذا ما أضر بنضالات نقابية على الصعيد الوطني نتيجة تبني اتحادات حكومية تتقاطع نشاطاتها مع مبادىء اتحاد النقابات العالمي.

ولعل الوضع النقابي في العراق خير مثال على ذلك. فكما هو معروف تجاوز النظام العراقي على مكتسبات الطبقة العاملة بشكل\متواصل يترافق مع القمع والارهاب. فقرار رقم ١٥٠ لسنة ٩٨٧ الغى التمثيل النقابي لأكثر من نصف تعداد الطبقة العاملة العراقية. وقد صدر عن اتحاد النقابات العالمي بلاغ مشترك مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في ٩٨٧/٥/١٧ ضد هذا الاجراء، ولكنه بعد ذلك اعاد اعترافه بالاتحاد الكارتوني الذي أقامه النظام لعمال القطاع الخاص والمختلط والتعاوني، حارماً بذلك عمال قطاع الدولة من حقوقهم وحرياتهم النقابية.

ان على الحركة النقابية العالمية، ان تأخذ بنظر الاعتبار وجود أمثلة مشابهة كثيرة، لذا ينبغي ان تكون اجواء اتحاد النقابات العالمي مفتوحة أمام المنظمات النقابية سواء كانت عضو أم لا.

لقد ناقش المجلس العام في دورته الثانية والاربعين في تشرين الماضي، صيغة المؤتمر القادم وأقر أن يكون مؤتمراً مفتوحاً لكل الاتجاهات، وبالتالي ستتاح الفرصة لسماع وجهات نظر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة واتحاد العمل العالمي. وان اللقاءات التي تسبق انعقاد المؤتمر ستساعد على ذلك. وينتج عن المناقشات الدائرة الآن في كل هذه المراكز العالمية الثلاثة ان العمال في العالم بحاجة الآن إلى منظمات نقابية مستقلة استقلالاً تاماً عن الاحزاب والحكومات، منظمات فعالة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

يجري الآن نقاش واسع من أجل تطوير فاعلية اتحاد النقابات العالمي والحاجة إلى

تغيير بنيته. وبهذا الصدد يقول ابراهيم زكريا السكرتير العام لاتحاد النقابات العالمي: «بدأنا التفكير في هذا الموضوع قبل وأثناء المؤتمر النقابي العالمي الحادي عشر الذي عقد في ١٩٨٦ وواصلنا مناقشاتنا منذ ذلك الوقت، وسيتم وضع اللمسات الاخيرة على هذه المناقشات في المؤتمر النقابي العالمي الثاني عشر»، ويعزو الاسباب الرئيسية لاعادة تشكيل بنية اتحاد النقابات العالمي إلى ثلاثة عوامل هي:

١ ـ بروز الانشطة الاقليمية على نحو متزايد، فهناك اتجاه متزايد نحو معالجة القضايا العالمية، مع أخذ اصدائها الخاصة على القارات والبلدان المختلفة في الاعتبار. فمع حلول عام ١٩٩٢ والتطورات المتوقعة في العلاقات بين الشرق والغرب تواجه النقابات مهمة متميزة تماماً قد لا تعني كثيراً نقابات المناطق الأخرى، لذا يتعين ان نغير اساليبنا السابقة وبنيتنا السابقة.

٢ ـ اصبحت **الانشطة** المهنية أكثر أهمية الآن، خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة. وتتحمل الاتحادات المهنية مسؤولية أكبر من الاتحادات الوطنية. ونتيجة لتواجد الشركات عبر القومية وتزايد نشاطها واصبحت المنظمات الوطنية تميل بدرجة أكبر إلى ان تصبح مظلة للتنسيق وتحديد السياسات العامة، بينما تتمتع الاتحادات المهنية باستقلالية أكبر عند معالجتها لانشطة العمال اليومية، فهناك اذن حاجة إلى تعزيز الاتحادات المهنية وتعميق طابعها المهني، وسيساعد ذلك على اقامة وتطوير اتصالاتها مع مثيلاتها في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والاتحاد العالمي للعمل.

٣ ـ لقد تأثرت سياسة اتحاد النقابات العالمي ونشاطاته بعواقب الحرب الباردة، ومع تراجعها، نرى بشائر بزوغ مناخ جديد يتسم بالتفهم والتعاون بين النقابات من مختلف الانتماءات، ونحن نعتقد انه يتعين علينا تشجيع هذا التطور حتى نهايته المنطقية، أي انشاء مركز نقابي دولي واحد. وبالتالي ينبغي علينا تعديل سياستنا وبنيتنا. يجب ان لا يظل اتحاد النقابات العالمي موقعاً لاتخاذ القرارات، وانما فقط موقعاً للتنسيق ولتشجيع التضامن الدولي.

ان الاقرار بالتعددية في الحياة النقابية على الصعيد الوطني ثم العالمي سيؤدي بلا شك إلى اتساع قاعدة النقابات. ولكن هل يتعارض هذا مع موضوعة وحدة الحركة النقابية؟

على الصعيد الوطني، اعتماداً على ظروف بلادنا، وانطلاقاً من الشلل الذي تعرض له العمل النقابي منذ سنوات أرى ان وحدة الحركة النقابية، لا تعني وجود مركز نقابي واحد، على الرغم من أهمية ذلك على ضوء التجربة التاريخية. ففي ظل قيام ديمقراطية حقيقية تعيشها بلادنا، من الممكن قيام أكثر من مركز نقابي، حسبما تراه جماهير الطبقة العاملة، وذلك لمختلف الاعتبارات، سواء كانت ايديولوجية أو مهنية أو غيرها. لكن يبقى

من المهم جداً قيام وحدة عمل لهذه المراكز بأي شكل ملموس ممكن تحقيقه في حينه، بحيث تؤمن هذه الوحدة تنسيق النشاطات المشتركة من أجل خدمة مصالح واهداف الطبقة العاملة.

على الصعيد الاقليمي فان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الذي تأسس في ٢٤ آذار ١٩٥٦، يقر في دستوره عضوية منظمة واحدة فقط تمثل أي قطر من الاقطار العربية، وبالتالي فان مواقف الاتحاد تتأثر بهذا الشكل أو ذاك بالاعتبارات السياسية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدان العربية نفسها، ويفقد في الوقت نفسه الحق للمنظمات غير المنتسبة اليه التعبير عن آرائها وأهدافها، وستكون أمام الطبقة العاملة في البلدان العربية مهمة تطوير الحياة الديمقراطية الداخلية للمنظمة النقابية العربية، وهذا يرتبط باشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية في الاقطار العربية عموماً.

على الصعيد العالمي، يمكن على أساس وحدة عمل المراكز النقابية العالمية تحقيق شكل أولي من شعار وحدة الحركة النقابية العالمية، لانه ليس من السهل، في ظل الاجواء السائدة، قيام مركز نقابي عالمي واحد. ان وحدة الحركة النقابية العالمية لا زالت بحاجة إلى الكثير من اللقاءات وتبادل الآراء وقيام فعاليات مشتركة تؤمن وحدة عملها فالعمل الموحد والمنسق بين النقابات يمثل حاجة وهدفاً.

ان المؤتمر النقابي العالمي الثاني عشر الذي سيعقد ضيفاً على النقابات السوفييتية ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة للحركة النقابية، التي ينبغي ان تستفيد من خبرات المنظمات النقابية الدولية والاقليمية والوطنية لتلبية مطالب وحاجات العمال من خلال تعديل أشكال وأساليب عملها وأطرها وأولوياتها. وسيكون على كافة المنظمات والاتحادات النقابية العمل من أجل وحدة حقيقية للحركة النقابية العالمية، نظراً للقوة الكبيرة التي يمكن ان تمثلها هذه الوحدة في التأثير على الوضع الدولي بالنسبة للشعوب والعمال في العالم.



لقاحية وليس كفاحية

هادي العلوي

في ملاحظاتي على الرفيق ابو جنان ـ عدد تموز من الثقافة الجديدة ـ وردت كلمة: الكفاحية العربية والكفاحية الجاهلية. والكلمة لا معنى لها وانما المقصود لقاحية نسبة إلى لقاح، لام مفتوحة مع قاف. وقد اخطأ المنضد والمصحح قراءتها فكتبها حسب تصوره. واصطلاح لقاحية صغته على المصدر الصناعي من لقاح. هو اصطلاح سياسي يرجع إلى العصر الجاهلي، وفيما يلي نبذة عنه:

جاء في القاموس المحيط والمخصص لابن سِيدة ولسان العرب والمعجم الوسيط وغيرها: لقاح، الحي الذين لا يدينون للملوك. وفي «مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة لقح، : ومما شذ عن هذا الباب ـ «قوم لقاح» اذا لم يدينوا لملك ولم يملكهم سلطان. وشذوذه عن الباب لعدم القرينة الدالة عليه من الجذر لـ ق ح. فهو لفظ مفرد غير مشتق، واصله مجهول لم يهتدي اليه اللغويين. وحاول اللغوي المعروف ثعلب ان يرجعه إلى لقاح الناقة لان الناقة اذا لقحت لم تطاوع الفحل. يقصد انها اذا حملت امتنعت عن الاتصال الجنسي. ولم يوافق بقية اللغويين على قول ثعلب لضعف القرينة. ولذلك جعله ابن فارس من باب الشذوذ عن الجذر. وهناك مرادف للكلمة يرد ايضاً في القواميس وهو الـدَكلة وعـرفوه بانهم: «القوم الذين لا يجيبون السلطات من عزهم». وأورد له في تاج العروس هذا الشاهد القديم:

قوم لهم عزازة التدكل.

وقد شاعت لقاح دون الدكلة. ووردت في شواهد من الشعر والكلام. منها قول رجل من بني رياح عن عشيرته:

لعمر ابيك والانباء تهمي لنعم الحي في الجلّى رياح
ابوا دين الملوك فهم لقاح اذا هيجوا إلى حرب اشاحوا

دين الملوك هنا كناية عن حكمهم.

واستعمل القرشيين هذا اللفظ لوصف انفسهم ضد محاولة بيزنطية لتنصيب ملك عليهم يكون تابع للقيصر فقالوا: ان قريشاً لقاح لا تَملك ولا تُملك.

وتشير اللقاحية إلى نزعة مشتركة في عرب الجاهلية ضد الخضوع للسلطة. وكنت قد تناولت المصطلح في حلقة مكرسة له من قاموس التراث في مجلة الحرية (عدد ١/١٠/٨٩) وأشرت إلى انه قد يكون مرادف دقيق للاصطلاح الاوربي ANARCHY وهو ما توصلت اليه في مباحثة مع الصديق ابو فؤاد ذكر فيها ان ترجمة هذا الاصطلاح إلى فوضوية غير دقيق اذ ان معناه الحرفي يدل على: اللاسلطة. وهو مدلول اللقاحية الجاهلية، لانها لا تعني عدم النظام بل عدم السلطة. والمعروف ان الحياة الجاهلية نظمت بالاعراف القبلية التي حلت فيها محل القانون وامتلكت نفس قوته على النفاذ. وهذا ما كان يعنيه الأفوه الاودي، من حكماء الجاهلية، بقوله من ابيات:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذا جهالهم سادوا

والسراة جمع سرى وهو السيد المتنفذ ادبياً. وكان يطلق في الاشورية على الملك في صيغة «شارو». وما يقصده الحكيم الجاهلي هو سيد القبيلة الذي يتولى شؤونها وفق العلاقة الابوية التي تجمعه بافرادها وليس بقوة السلطة.

وسأكتب للثقافة الجديدة عن متعلقات هذا الاصطلاح ومفاعيله في الجاهلية والاسلام.



ا. ش. د. ع يعقد مجلساً اتحادياً

البلاغ الختامي

تحت شعار «نحو تعزيز دور اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في النضال من أجل السلم والديمقراطية وضمان حقوق الانسان ومستقبل أفضل للشبيبة» وبدعوة من اللجنة التحضيرية ، انعقد في الفترة من الثامن وحتى العاشر من آب/ ١٩٩٠ المجلس الاتحادي لاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي .

استهلت اعمال المجلس بالوقوف دقيقة حداد اجلالاً لشهداء شعبنا وشبيبتنا. ثم القيت كلمة الافتتاح من قبل أحد اعضاء اللجنة التحضيرية ، وقرأت برقيات التحية الورادة للمجلس من المنظمات الشبابية العربية والعالمية من بينها تحية من اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي (وفدى) ، وتحية الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي المسيحي ، قدم بعدها السكرتير السابق للاتحاد تحيته للمجلس. بعد ذلك تم انتخاب هيئة رئاسة المجلس ولجنتي الاعتماد وصياغة القرارات والتوصيات .

ومن خلال دراسة تقرير لجنة الاعتماد والمناقشات الجادة التي دارت حوله أقر

المجلس شرعيته، رغم الصعوبات التي رافقت انعقاده وما أدت اليه من نواقص خاصة في المشاركة الاوسع لممثلي بعض التشكيلات والهيئات الاتحادية بسبب ظروفها القاهرة.

ثم انتقل المندوبون إلى مناقشة واقرار تقرير سكرتارية الاتحاد وتقريرين آخرين حول واقع ومهام الحركة الشبابية في العراق وكردستان، وكذلك مشروع الاهداف والنظام الداخلي للاتحاد بعد اجراء التعديلات عليها. كما أقر المندوبون بعد المناقشة تقارير اخرى تتضمن الجوانب التنظيمية للاتحاد والعلاقات مع المنظمات الشبابية العربية والعالمية.

كما تدارس المجلس (مشروع تقرير موجز حول المسيرة النضالية وعمل ونشاط «ا. ش. د. ع» للفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٩. وقرر احالة بحث اقراره في مؤتمر أو مجلس اتحادي لاحق بغية اخضاعه إلى المزيد من الدراسة والاغناء.

ولابد من الاشارة إلى ان المجلس الاتحادي ينعقد في ظروف بالغة الصعوبة تعيشها الشبيبة العراقية، اذ ما زالت الآثار الكارثية للحرب العراقية ـ الايرانية تخيم بثقلها على كاهل ابناء شعبنا وشبيبتنا بشكل خاص. كما ان اجواء الارهاب وسياسة مصادرة حقوق الانسان، والسياسة والممارسات الشوفينية الموجهة ضد ابناء شعبنا الكردي في العراق ما برحت تتفاقم بشكل خطير مثيرة المزيد من القلق في اوساط شعبنا والرأي العام العربي والعالمي. وجاء العدوان الأخير للنظام الدكتاتوري في العراق ضد دولة الكويت واحتلالها واعلان ضمها للعراق، خرقاً لكل الاعراف والمواثيق العربية والدولية، ليشكل تصعيداً خطيراً للاوضاع في المنطقة فاتحاً الباب على مصراعيه لمزيد من الحروب وللتدخل الامبريالي في شؤونها. وبهذا الصدد أعلن المشاركون في مجلسنا الاتحادي عن رفضهم القاطع لهذا العدوان وللتدخل الامبريالي وطالبوا بانسحاب القوات العراقية من الكويت وحل المشاكل بين البلدين بما يضمن مصالح شعب البلدين وسيادتهما.

كما تزداد اوضاع المنطقة سوءاً هي الأخرى. فرغم اجواء الانفراج الدولي وقطع شوط كبير في انهاء الحرب الباردة على الصعيد العالمي، تصر اسرائيل على مصادرة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وقيام دولته المستقلة، وتواصل نهجها في قمع انتفاضته الباسلة وتوجهاتها العدوانية.

وناقش مندوبو المجلس اوضاع الشبيبة العراقية على ضوء التقارير المقدمة اليهم والتي تشير وتؤكد على ان اوضاعها تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فما زال مئات الالاف من شبابنا تحت السلاح منذ اندلاع الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ بما يشكل ذلك من خطر كبير على حياتهم وطموحاتهم المشروعة ومستقبلهم وتفاقم اوضاعهم النفسية والاجتماعية. ويواجه جيل الشباب مشاكل كبيرة في مجال التعليم والعمل والثقافة والأدب والفن والرياضة وغيرها

من المجالات، وذلك من جراء التشويهات الخطيرة التي افرزتها اوضاع الحرب ومجمل سياسة النظام في المجتمع العراقي. كما تعاني الشبيبة العراقية المهجرة والمهاجرة من صعوبات بالغة في تحقيق طموحاتها المشروعة في التعليم والعمل والحياة الحرة الكريمة.

ان اوضاع الشبيبة العراقية هذه، قد دعت المندوبين أول ما دعت إلى دراسة الوثائق المقدمة اليهم من قبل اللجنة التحضيرية للمجلس بالدقة والتمعن وبروح ديمقراطية عالية، واضعين نصب اعينهم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في النهوض بدور الاتحاد وتجديد بنيته وحياته الداخلية وتطوير عمله ونشاطه في مختلف المجالات بما يضمن اسهام الاتحاد الفعال في نضالات شبيبتنا وشعبنا.

واتخذ المجلس في نهاية جلساته مجموعة من القرارات والتوصيات الهامة، بعدها انتخب هيئات الاتحاد القيادية. كما وجه المجلس العديد من التحايا إلى المنظمات الشقيقة والصديقة.

واختتم المندوبون مجلسهم الاتحادي بالعهد على مواصلة المسيرة النضالية تحت راية الاتحاد من أجل تحقيق اهدافه المشروعة.



حساب بالمنطق القومي لاستعادة الكويت إلى اصلها العراقي

طلال سلمان

انقضى زمن البساطة وحسم الاشكالات والمشكلات بالمواقف المبدئية والبديهيات المصكوكة شعارات.

بفضل «الزلزال العراقي» انشطر موقفك موقفين، اذ وقع الانفصال المطلق بين الهدف ـ الطموح وبين المسلك العملي، وقامت فجوة عميقة بين الشعار المقدس وبين «التطبيقات» العملية التي تدفعك إلى حافة الكفر.

وأنت مطالب، بعد سماع كل نشرة اخبار، بمحاولة ترميم موقفك وانقاذ ما يمكنك انقاذه من امنياتك ومكونات وجدانك، وعقلك احياناً، لأن التناقض مطلق بين ما تسمع وبين ما ترى، ثم بين هذا كله وبين ما كنت تريد،

... علماً بأن في الوقائع الكثير مما يدغدغ التمنيات الكسيحة في صدرك، ويهيء لك انك أخيراً على وشك ان تخرج من قبر العجز إلى دائرة الفعل،

وفي لحظات معينة تهوّم من حولك اطياف انتصارات مرتجاة ومفتقدة، وتفاوض نفسك للقبول بها مع التجاوز عن «نظافة» الوسائل والاداة، وقبل ان تحسم أمرك يحدث ما يغيّب تلك الاطياف وتبقى وحيداً مع حيرتك وغربتك عن هذا الذي يجري برغم انه يعنيك بذاتك أكثر مما يعني أي انسان في الدنيا بدءاً بصدام حسين وانتهاء بجورج بوش.

والحقيقة ان ثمة خلطاً قائماً بين معيارين للحساب:

● هناك حسابك انت مع صدام حسين بالمنطق القومي العربي،

● وهناك حساب آخر معه (بل معك أنت) بالمنطق الغربي (الامريكي - الاسرائيلي)،

ومعظم المأزق ناتج عن الخلط والتداخل بين هذين الحسابين، أو هذين المعيارين،

وأخطر ما يهزك شخصياً ان هذا الخلط قائم فعلاً ومن الصعب تجنبه أو وضع التخوم في مواقعها الصحيحة بحيث يصير الحق بيناً والحرام بيناً وينتفي الايهام والابهام وينحسر الرماد كاشفاً الابيض والاسود.

كيف؟!

لعلك صدمت مراراً بأن تسمع عربياً يستخدم، في مجال معارضة صدام حسين، مفردات المنطق الاجنبي (الغربي - الامريكي - الاسرائيلي)،

كما صدمك ويصدمك بالقطع ان يستغل الغرب الحوار الذي كان يفترض ان يكون داخلياً، أي الحوار العربي - العربي، لادانتك وجميع العرب من خلال خطأ صدام حسين، وبغض النظر عما تحقق بفضله من مصالح للغرب، ودائماً على حساب العرب.

وبصراحة فان صدام حسين قد اختلس في حالات كثيرة منطق المواطن العربي العادي، واستخدمه سلاحاً فعالاً في معركته المفتوحة على مخاطر ومحن لا حصر لها.

وبالمقابل فان الغرب قد استغل وقوع صدام في فخه فانبرى يقاتل المواطن العربي العادي وشعاراته الاصلية، مرجئاً منازلة صدام أو مفاوضته حتى يفرغ (الغرب) من تحقيق انتصار تاريخي على الأمة العربية وطموحاتها جميعاً.

ولنتوقف أمام بعض الامثلة المحددة، وأبرزها الوحدة،

يقول صدام انه استعاد الكويت معيداً الفرع إلى الأصل ومصححاً ذلك الخطأ التاريخي الذي وقع فيه رفاقه واساتذته الكبار (بداية الستينات).

وبمعزل عن المحاسبة بمفعول رجعي، فان ما نجم عن قرار النظام العراقي يصعب ان يصنف تحقيقاً لحلم قومي عزيز المنال كالوحدة.

● في الحساب العربي: ان المسلك العراقي قد اساء إلى فكرة الوحدة وشوهها،

●● وفي الحساب الغربي: انها فرصة للقضاء على حلم الوحدة نهائياً، بالافادة من اخطاء صدام.

● في الحساب العربي: ان الوحدة يحققها اهلها، اصحاب المصلحة فيها، وانها لا تتم بقرار فوقي ولا هي تتم بقوة السلاح. ومن الصعب على مواطن عربي ان يتصور وحدة مع الكويت لم يسمع فيها صوت مواطن عربي واحد من الكويت. ومع التسليم بان

افراد الاسرة الحاكمة وربما الغالبية من تجار الكويت و «يهودها» لا يريدون الوحدة بل هم يقاتلون ضدها، فان الغياب المطلق للكويتيين، ولو كعراقيين، يستوقف ويثير الشكوك في طبيعة ما تحقق.

كانت في الكويت معارضة سياسية للاسرة الحاكمة، وكان فيها ناقمون، بل وكان فيهـا «ارهابيون» حسب المفهوم الغربي، ولقد حاول هؤلاء أكثر من مرة اغتيال «الامير» تعبيراً عن رفضهم لنظامه.

وملفت ان يرفض الخارجون بالامس من سجون جابر الاحمد الكويتي الوحدة مع صدام حسين العـراقي، بل وان يكونوا الاقسى في ادانة «الغزو» و«الاحتلال» والمناداة بالمقاومة المسلحة ضد «الاصل».

لقد ساوى صدام حسين بين صباح الاحمد الصباح وذريته.الصالحة وبين الدكتور أحمـد الخـطيب والنفيسي والنيـاري والـربعي، بين أحمـد السعدون وبين عبد العزيز المساعيد، بين سامي المنيِّس وبين أحمد جار الله، أي بين رموز الحركة الوطنية والقومية في الكـويت وبين دعـاة الاقليمية وتأليه الاسرة الحاكمة والمروجين للانحراف والخيانة والتبعية المطلقة للاجنبي.

لقد وضعهم في الموقع ذاته، فالكل الآن شريد طريد، ولقد خسر المناضل منهم بيته ولم يربح حلمه القومي في الوحدة، في حين ان «الامير» لم يخسر إلا ما كان سيربحه من اموال الأمة اضافة إلى ما سبق ان اختلسه في الماضي،

● وفي الحساب العربي: ان السلوك العراقي اضر اضراراً هائلاً بفكرة الوحدة وبجمهورها.

ففي بيوت مئات الالوف من العرب اليوم مآس مفجعة يسهل تحويل ضحاياها وذويهم إلى جيش اقليمي اضافي مستعد لمقاتلة حلم الوحدة بالسلاح.

في لبنان، بالذات، وفي مصر، كما في الاردن والمغرب والسودان واقطار أخرى، ينتـظم جمهـور «العائدين» من الكويت في اضخم تظاهرة شعبية ضد الوحدة طالما ان «رمزها» صدام حسين ونموذجها عودة الفرع الكويتي إلى الأصل العراقي.

لقـد فقـد مئـات الالوف من فقراء العرب جني العمر، بل العمر كله، بالماضي والحاضر والمستقبل، على هامش المحنة القومية التي كان عنوانها «الوحدة»!

لم يتوقف صدام حسين لحظة واحدة أمام مصير مليون من فقراء العرب (أي خمسة اضعاف «الشعب» الكويتي)، ولم يوجه اليهم كلمة واحدة تطمئنهم إلى حقوقهم الطبيعية، أي إلى حصيلة عرق جباههم وعمل زنودهم السمراء.

واذا كانت الاسرة الحاكمة الكويتية قد استغلت حاجة هؤلاء الفقراء إلى العمل،

و«أكلت» بعض حقوقهم، واذلتهم احياناً ومست كراماتهم الشخصية فان النظام العراقي قد أكمل انجاز آل الصباح بان دمر مستقبل هؤلاء الفقراء عبر اشنع عملية اذلال للجماهير تتناقلها وسائل الاعلام كفضيحة عربية من الدرجة الاولى.

● وفي الحساب العربي: فان الوحدة لخير العرب ولرفعتهم ولعزتهم ولتحقيق المساواة والعدالة في ما بينهم، ولاعادة توزيع الثروة بحيث ينصف الفقراء، وليست بين صورها ابداً هذه التي نراها في الصحف وعلى شاشات التلفزيون يومياً للمشردين أو للهاربين أو للمطرودين وكلهم افقر من الفقر وكلهم يسامون سوء العذاب على الحدود الجديدة لدولة الوحدة العتيدة.

●● أما في الحساب الغربي: فان هذا الرصيد الممتاز من العداء المستجد لفكرة الوحدة سيكون سلاحاً فعالاً في الاجهاز على الحلم القومي العظيم، خصوصاً وانه يصدر الآن عن جمهور الفقراء، أي عن الشارع، وليس عن القصور والاسر الحاكمة والمتنعمة بما نهبته من خيرات الأمة.

أليس مأساوياً ان يتحول الفقير المصري أو اللبناني أو المغربي إلى متعاطف مع السفهاء من شيوخ النفط العربي بفعل الاذلال والافقار والامتهان الذي نالوه على يد من يدعي تحقيق احلامهم في الوحدة والحرية والاشتراكية؟!

برغم ذلك فما زال المواطن العربي يتوقع ان يسمع من الحركة الوطنية في الكويت نقداً ذاتياً لتجربتها السياسية وموقفاً واضحاً من الاسرة الحاكمة ونظامها، بحيث تساعد على بلورة موقف قومي من هذا الحدث ـ الزلزال الذي استولد المزيد من الغموض والالتباس والتداخل حتى ضاعت الحدود أو كادت تضيع بين الحاكم والمحكوم، وبين الفقير والفقير (المصري مثلاً أو اللبناني والعراقي).

وليس مهرباً صحياً ان نادي باسقاط جميع الانظمة... فالمهم ان نعرف من أين وكيف نبدأ في محاولة الخروج من ليل المحنة القومية الجديدة.

● في الحساب العربي: أنت لست مع هذا النوع «العراقي» من الوحدة،

● وفي الحساب الغربي: الوحدة بالمطلق جريمة تهدد مستقبل التقدم الانساني، والعرب ليسوا مؤهلين لاقامة دولة الوحدة، والوحدة عند العرب لا تعني غير الحرب الاهلية.

●● في الحساب العربي: أنت ترفض القسر حرصاً على الوحدة.

●● وفي الحساب الغربي: تحشد الاساطيل والجيوش لحماية العرب من بعضهم البعض، ولحماية انظمتهم بمجموعها من خطر الوحدة... أي يسخر القسر لضرب حلم الوحدة في صدر كل عربي.

وفي الحسابات جميعاً يتراجع شعار الوحدة، ومع رفض الضم تكتسب الانفصالية النفطية المزيد من المبررات وأسباب القوة وبينها هذا الحشد اللجب من الاساطيل والعساكر بالكمامات.

● وفي الحساب العربي: فما أعظم خسارتك، اذا بقيت العروش وذهبت الارض والحرية والكرامة والثروة القومية ومعها شعاراتك المقدسة!.

●●● وبدلاً من شعار التحرير تكاد تقبل اليوم، ولو بصعوبة، واقع الاحتلال بذرية الحماية،

●●● وبدلاً من الانظمة غير الشعبية والتافهة والضعيفة، قد تجد نفسك مواجهاً بانظمة تحققت فيها «الوحدة» بين الحكام المرفوضين والمواطنين الرافضين، بسبب من «وحدة» المعاملة العراقية للحاكم والمحكوم، الظالم والمظلوم، الناهب والمنهوب، في تجربة «الوحدة» المأساوية مع الكويت!

● وفي الحساب العربي: فان معظم مآخذ صدام حسين على حكام الخليج، وهي صحيحة، تنطبق عليه وعلى نظامه هو بالذات.

لقد كان دخله مثل دخلهم بالمليارات، ولم نره يخص فقراء مصر أو السودان أو الجزائر أو المغرب (حتى لا نقول الاردن ولبنان أو سوريا بالذات) بالمليارات التي يمكن ان تنهض بهم أو تساعد دولهم على مواجهة الضغوط الامريكية للاخضاع لمنطق السلام الاسرائيلي.

بل هو كان مثلهم يقدم الرشاوى لبعض المنتفعين والمرتزقة وباعة المواقف بالقطعة، لكي يستقطب جمهوراً من «الهتيفة» في هذا القطر العربي أو ذاك (باستغلال الفقر أولاً وأخيراً)،

على ان هذا لا يعني ابداً ان تلك الانظمة البالية والشحيحة والمتجبرة تستحق الحياة،

ولعل المأخذ الاساسي على صدام حسين انه ربما تسبب في اطالة عمر تلك الانظمة من خلال حربه عليها باسلحة افسدها سوء الاستخدام!

●● أما في الحساب الغربي فان تلك الانظمة العاجزة فعلاً، بدليل انها طلبت حمايته واعطته كل شيء بغير حساب، لا تستحق من الحياة (ومن الثروة) إلا ما يعطيها، وهو كان بحاجة إلى مثل صدام حسين لكي تتاح له فرصة العودة بالسلاح إلى منابع الذهب والبقاء فيها وأخذ الأمة رهينة... ومن هنا فقد اعطاه صدام ما قصر عنه حلفاؤه العلنيون.

● وفي الحساب العربي: فاننا جميعاً رهائن، يحتجز بعضنا البعض الآخر، والغرب الامريكي يحتجزنا جميعاً.

●● أما في الحساب الغربي : فان العرب قد قدموا الدليل على صحة كل ما كان يقوله فيهم من انهم ارهابيون وقتلة وسفاحون وقبائل لا هم عرفوا الدولة ولا هم بلغوا مرتبة الأمة ، ومن هنا فلابد من وضع اليد عليهم واقامة هيئة وصاية «دولية» بوصفهم قاصرين وخطرين على السلام العالمي واسباب التقدم الانساني .

مرة أخرى تعاقب الضحية وتعلق النياشين على صدر الجاني .

. . . والكويت ، على أهميتها كدولة عظمى ، لا تستحق مثل هذا الثمن ! .

ومن «وحدَها» ليس وحدوياً ولا هو بمحرر ولا هو بعدو للامبريالية التي «شرفتنا» الآن شخصياً ونزلت بين ظهرانينا بحجة مواجهة اطماع صدام .

وليست اطماع صدام الموضوع ، بل هو مصير الامة ، وكلنا معنيون بهذا المصير، ومن موقع الضحية مع الاسف الشديد .

لذا ستبقى الكويت نقطة البداية ، وما بعدها نتائج ، حتى وان كانت النتائج اخطر مليون مرة من البداية الكويتية الخاطئة .

(عن السفير) ٨/٢٥

ضم الكويت - وماذا بعد؟

البروفيسور غيورغي ميرسكي

كشخص كرس قسماً كبيراً من نشاطاته العلمية لدراسة تاريخ العراق الحديث وكتب حول هذا الموضوع كتباً ومقالات لم استغرب العدوان العراقي على الكويت ولكنني لن أقول بأنني تنبأت به. واتذكر بهذه المناسبة عبارة قالها الجنرال ديغول «ماذا تعني الدكتاتورية ان لم تكن نزعة مغامرة كبيرة»؟

وبعد مشاطرتي العالم المتحضر استياءه أنا اؤيد جملة وتفصيلاً موقف الحكومة السوفييتية التي ايدت في هيئة الامم المتحدة العقوبات الاقتصادية ضد العراق. واذا تسنت له السيطرة على هذ الدولة ذات السيادة التي احتلها فسيصبح واضحاً للعالم اجمع بأن الجو الجديد الذي يسود العلاقات الدولية وروح التعاون والبحث عن حلول سلمية للنزاعات - كل هذا لا يزيد عن مجرد كلام وفي الواقع لا يزال يهيمن قانون القوة وقانون الغاب. وسيتعرض مجمل نظام العلاقات الدولية إلى ضربة مؤلمة وسيعود العالم إلى الوراء لعشرات السنين. لذا يجب ألا يبقى المعتدي دون عقاب. لا يجوز السماح بأن تزول دولة مستقلة من خارطة العالم في لمحة البصر.

كل هذا هو جانب واحد للصورة وهو الهام. والجانب الآخر يتلخص في الآتي: هل تفضل كافة الاطراف المعنية، بما فيها الكويتيون انفسهم، ان تتطور الاحداث إلى حرب كبيرة تشمل من المحتمل المنطقة كلها؟ وألم يتجاوز الجانب الامريكي الذي لا يزال يرسل

إلى هذه المنطقة المتفجرة عشرات الالاف من الجنود والاساطيل الجوية والبحرية ـ حدود التصدي الضروري للمعتدي؟ وألا تسعى بعض القوى في واشنطن لاستغلال الحجة التي وفرتها لها بغداد بصورة اجرامية خالية من المسؤولية ـ لغرض تحقيق خططها القديمة التي ترمي إلى احكام سيطرتها على اغنى مناطق النفط في العالم؟ وهل كانت هناك ضرورة لتحشيد مثل هذه القوات الجبارة لحماية العربية السعودية واذا كان الرد بالنفي فهل هناك خطة لتوجيه ضربة عسكرية إلى المشاريع العراقية وفي هذه الحالة ماذا سيكون رد نظام بغداد الذي لم يبق لديه ما يفقده لأنه تجاوز كل الحدود؟

أنا غير واثق من ان كافة السبل الاقتصادية والدبلوماسية لحل النزاع قد استنفدت وانه لا داعي للجوء إلى «مظلة هيئة الامم المتحدة» وتنشيط لجنة الاركان العسكرية لدى هذه المنظمة، مثلاً. وأنا افهم قرار قيادتنا بشأن العمل ضمن إطار قرارات هيئة الامم المتحدة فقط مع انني ادرك ان التأثير على المعتدي بالقرارات مسألة صعبة للغاية حتى ان كانت قابلة التحقيق. لانه من غير المعروف كم من الوقت سيمر قبل ان تعطي العقوبات الاقتصادية مردودها. واعتقد بأن الخيار الآن محصور بين شرّين لانه لم يبق هناك أي مخرج مثالي مجرد من الصعوبات للازمة. وكل هذا بذنب نظام بغداد.

فقد حان الوقت منذ أمد لادراك انه لا يمكن احلال السلام في الشرق الاوسط بدون حل القضية الفلسطينية. واذا ساعدت الاحداث المأساوية الحالية أخيراً على ادراك ذلك عندها سيشكل هذا النتيجة الايجابية الوحيدة للوضع المأساوي الذي نشأ بعد العدوان العراقي.

عن (نوفوستي)

يأس صدام حسين في الداخل

بقلم: لورني ميلروا*

تكمن وراء الواجهة المليئة بالثقة لغزو صدام حسين للكويت تكمن عملية رجل يائس، فبعد كل شيء، وحتى لو لم يقدر صدام جيداً الرد الدولي على اجتياحه للكويت، فان عمليته هذه لا يمكن ان تخلو من الخطر. فلماذا جازف؟

ان لدى الرئيس العراقي مشاكل كبيرة في الداخل. فالشعب العراقي لم يشعر بانتصار في حربه مع ايران التي انتهت قبل عامين. فبعد ان تطلع الشعب العراقي الذي بات يفتخر بنفسه بعد انتهاء الحرب، إلى ما كسبه من مغانم بعد السلام لم يجد شيئاً.

لم يحصل ازدهار، حتى ان الجنود الذين تم تسريحهم من الجيش العراقي الذي يبلغ تعداده المليون، احدثوا بطالة كبيرة في البلاد، فقُتِلَ المصريون الذين يعملون في العراق لأخذ مكانهم في العمل. واستمر دين العراق الخارجي الضخم في الارتفاع، بعد وقف اطلاق النار بزيادة تقدر بـ (١٠) بلايين دولار على الـ (٨٠) بليون دولار الاولى. وفي غضون ذلك، تدهور سعر الدينار العراقي إلى ١/٢ من قيمته الرسمية بمعدل ٢٥٪ أي إلى جزء من اثني عشر جزءاً من قيمته الرسمية. كما بلغ معدل التضخم ٤٠٪ سنوياً. وفي العام الماضي استلم مستخدمو القطاع العام، الذين يشكلون غالبية القوة العاملة، أول زيادة في رواتبهم منذ بدء الحرب بمعدل ٢٠٪. فأخذ اعضاء الحزب الحاكم وبقية

* الكاتبة لورني ميلروا هي زميلة في مركز الدراسات الشرق اوسطية في جامعة هارفارد.

الشعب بالتذمر.

وخلقت الحرب ايضاً ضغوطاً من أجل المشاركة الشعبية في الحكم والنظام العراقي يعرف ذلك. فبعد مرور شهر على وقف اطلاق النار، عندما كان الناس ما زالوا يشعرون بالفخر، قال السيد طارق عزيز لجماعة من الاساتذة الزائرين انه يجب ان يحدث تغيير سياسي في العراق وإلا فان الجَيَشان السياسي لابد واقع. لقد سارع الرئيس العراقي إلى وعد بلاده «بالمزيد من الديمقراطية». وشرع بالاصلاحات السياسية عندما أجرى اقتراعاً شبه حر لمجلس الامة العراقي، وفي الانتخابات لعام ١٩٨٩ حصل الحزب الحاكم على ٤٠٪ من المقاعد.

إلا انه لم يحدث شيء غير ذلك. أحد العراقيين قال لي في بغداد في الصيف الماضي انتم الغربيون تعتقدون ان الأمور جميعها مسيطر عليها، إلا انكم لا ترون ما تحت السطح. فالناس سأموا الوضع. والنظام يخشى من حدوث انفجار. «لقد حدث الانفجار في نهاية العام، في اوربا الشرقية. انها نهاية حكم الحزب الواحد هناك، ويبدو انها قد اقنعت صدام حسين بان مركزه قلق. لذا قام في شهر كانون الثاني الماضي بالتفاتته الوحيدة الهامة تجاه التطلعات الشعبية، بان رفع حظر السفر الذي فرض ابان الحرب مضيفاً، دون قصد، المزيد لمشكلة العملة الصعبة».

ويبدو ان صدام بات يعي انه في حاجة كبيرة جداً للمال، كغاية في حد ذاتها ومن أجل التأييد الذي يمكن ان تشتريه هذه الاموال. ففي شباط الماضي اتبع صدام نهجاً جديداً، فقد ايقظ في العلن الشياطين القدامى وهم الصهيونية والامبريالية. أما في السر فقدم مطالب باهظة فيما يخص المال. ففي قمة مجلس التعاون العربي دعا صدام حسين إلى تحرير القدس (هذا المطلب الذي ظل صامتاً منذ فترة) ومغادرة السفن الامريكية الخليج.

إلا ان جدول أعماله الحقيقي يمر من وراء الابواب المغلقة حيث اعتبر الاشارة إلى ان دول الخليج يمكن ان تتسامح معه بديونها غير كافية. فحذّر ملك الاردن والرئيس المصري قائلاً: «قولوا لاولئك الذين في السعودية والخليج، اني بحاجة إلى ٣٠ بليون دولار بالعملة الصعبة. فاذا لم يعطوني اياها فأنا اعرف كيف احصل عليها». وفي الشهر الماضي، كان المبعوث العراقي يقوم بجولة في الخليج، ظاهرها يهدف إلى التزام هذه الدول بالحصص التي خصصتها اوبيك لكل منها، طلب الحصول من كل دولة من الدول المشتركة في اوبيك على ١٠ بلايين دولار. فعرضت الكويت تقديم بضعة بلايين فقط. واذا استعرضنا الاحداث الماضية نرى ان عدداً كبيراً من الاحداث قد احاطت بالعراق منذ شباط الماضي، من بينها الحكم بالاعدام على الصحفي والتهديد بحرق نصف اسرائيل،

كل ذلك في سبل تشديد التوتر بينه وبين الغرب لخلق الجو الملائم الذي يمكنه من اثارة الرعب لدى دول الخليج واجبارها على الدفع. وعندما فشل في ذلك عمد إلى ان يأخذ بالقوة ما لم يعط له.

وربما تمنحه الومضة الاولى للنصر في الكويت الشعور المؤقت بتخفيف العديد من مشكلاته. فالجيش العراقي الذي كان لا شاغل له بات منشغلاً من جديد. وبذلك اختفت البطالة. وفوق كل ذلك بات هناك رد على السؤال:

ما الذي كسبنا من حربنا مع ايران؟ كسبنا الكويت.

ان اجتياح الكويت يشكل تحقيق طموحات طويلة الأمد ومكبوحة بين افراد الشعب العراقي. كما ان ثمة مكاسب خاصة ايضاً. اذ اشترك الجيش في نهب واسع على البنوك ومراكز صرف العملات وسوق الذهب، وشركات السيارات الكبيرة.

إلا انه من المتوقع ان تعود الرؤية والاعتدال بسرعة. اذ ان العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة تحظر، بشكل أساسي، جميع انواع التجارة مع العراق ومن بينها تجارة المواد الغذائية. ويذكر ان العراق ينفق ٤ بلايين دولار سنوياً على وارداته من المواد الغذائية. ويعتمد جداً على واردات اللحوم، والمادتين الرئيسيتين، القمح والارز. ويذكر ايضاً ان هذه المواد كانت شحيحة في العراق قبل فرض الحظر اصلاً.

لا يمكن ان يستخف جنرالات العراق بامكان حدوث حرب مع الولايات المتحدة (...). هذا وقد زاد وقف اطلاق النار من الفرص أمام الضباط العراقيين المتذمرين من الوضع، الأمر الذي سيدفعهم إلى التحرك ضد صدام. ويذكر انه تم اعتقال مئات الضباط واعدام عدد كبير منهم في الفترة الواقعة بين كانون الاول ١٩٨٨ وآذار ١٩٨٩. (وتقول الانباء انه قد تم اعدام ١٠٠ ضابط بتهمة رفضهم الاشتراك في غزو الكويت) وان بطل العراق الأكثر شهرة وهو اللواء ماهر عبد الرشيد، اختفى عن الانظار. وان عدم احتفال صدام بيوم الجيش في كانون الثاني للعام ١٩٨٩ وذلك احتفاءاً بادعائه الانتصار على ايران على الصعيد العسكري، أكد صدق الانباء القائلة ان هناك مؤامرة واسعة تحاك ضده. ومنذ بداية هذا العام توفر ما لا يقل عن اربعة تقارير جديرة بالثقة عن حدوث محاولات انقلاب واعدامات. وفي الشهر الماضي قام صدام حسين باغلاق نوادي الضباط.

الحكومة العراقية شأن عائلي أساساً، والسياسات العسكرية اصبحت متشابكة بشكل يدعو للدهشة مع السياسات العائلية، وذلك بعد مقتل وزير الدفاع العراقي، عدنان خير الله، وهو ابن خال صدام وشقيق زوجته وذلك في حادث تحطم طائرة مروحية في أيار ١٩٨٨.

وكانت قد انتشرت انباء تتحدث عن توتر بين صدام وبين اقرباء زوجته، من بينهم

القائد عدنان ذاته، في اعقاب زواج صدام من امرأة أخرى. كما ان ابن صدام من زوجته الاولى ضرب أحد حراس والده فقتله متهماً اياه بانه المسؤول عن تعريف الرئيس العراقي بزوجته الجديدة. وقد ألقت شرائح هامة من الجيش العراقي اللوم على الرئيس العراقي لمقتل عدنان، كما ساد الامتعاض بينهما جراء اعدام الضباط.

وهناك مشاكل كثيرة في جميع فرق الجهاز القمعي العراقي الذي يعمل على ابقاء النظام في سدة الحكم. ففي نهاية العام الماضي ـ الذي ترافق مع الاطاحة بالحكومات في اوروبا الشرقية ـ سلم الرئيس صدام اخويه لامه مناصب هامة في جهاز الامن. فقد تسلم احدهما، وهو سبعاوي ابراهيم منصب رئيس المخابرات واستلم الآخر وهو وطبان ابراهيم منصب المسؤول عن الامن الداخلي.

وتعكس هذه الامور كلها المركز المتزعزع لصدام. كما يجب ان يؤخذ في الحسبان مدى تعرضه للخطر جراء العقوبات الدولية اذا طبقت بدقة. ولكن ماذا يحدث اذا بدأ تأثير هذه العقوبات بالظهور؟ ان فعاليتها بالذات ربما تؤدي إلى النزاع.

ومن غير المحتمل ان يذهب صدام بهدوء. فاذا حدث وانسحب من الكويت فسيكون معرضاً للخطر الداخلي بشكل أكبر مما كان عليه قبل الغزو، فليس من المحتمل ان يظل حياً. وبعد ان وعى السيد صدام الاخطار الناجمة عن العقوبات التي فرضت عليه، فثمة احتمال ان يتحرك لقلب هذه العقوبات. وربما يعمد إلى اللجوء إلى الحسابات والمنطق، إلا انه لن يكبحه أي شعور بالحيرة أو قدر ضئيل من المعنويات.

وقد بدأت التلميحات مسبقاً. فبالاضافة إلى اولئك الاجانب الذين تحتجزهم القوات العراقية في الكويت وبغداد، فان جميع الناس من أصل غير عراقي الموجودين في الكويت أو العراق يعتبرون رهائن ضمناً. وهم ليسوا معرضين للاساءات والمعاملة السيئة فقط التي شاهدناها في مثل احوال الرهائن الاخرى بل معرضون جميعهم للعقوبات. وعلى سبيل المثال، فعندما تنخفض كميات المواد الغذائية في العراق فقد يحرم الكويت منها ومن المياه. فهل يمكن الالتزام بالعقوبات اذا ما تعرضت حياة مئات الالوف من الناس في الكويت للخطر ومعظمهم من غير الامريكيين؟ وهل ستكون الولايات المتحدة مستعدة آنذاك للقتال من اجلهم.

وثمة احتمال ان يتطلع صدام إلى ما هو أبعد من ذلك. وربما لا يكون راغباً في دخول حرب حقيقية مع اسرائيل، ولكن ماذا عن حرب زائفة؟ لقد انذرت أسرائيل مراراً بأن دخول القوات العراقية إلى الاردن يشكل ذريعة للحرب. ان لدى العراق خمسين فرقة عسكرية فلنفرض انه أخذ عشرة منها واتجه بها نحو الغرب، مدرجاً في حسابه ان الاردن لن يكون قادراً على ايقافه. عندها ستهاجم اسرائيل القوات العراقية ولن يكترث صدام

لخسارة هذه الفرق العسكرية العشر في حال ان ينجح في الحصول على التأييد العربي له في حربه.

وقد قام نهار الامس بلعبة أمام الرأي العام العربي، عندما وضع ثمناً للانسحاب من الكويت، مثل انسحاب اسرائيل من الضفة.

ان صدام سيواجه مخاطر حقيقية، اذا ما انسحب من الكويت والاغراءات كبيرة أمام مثل هذه الخطط وربما من الافضل ان نتركه يدرك الآن بأن أية أعمال وحشية يمكن ان يفكر بالقيام بها لتخفيف العقوبات ستتسبب في نشوب حرب واسعة النطاق. وهذا الادراك وحده يمكن ان يدفعه للتفكير بانه من الافضل الانسحاب من الكويت بدلاً من ان يخاطر بدخول حرب مع الولايات المتحدة.

الوول ستريت جورنال

مقدمات الهزيمة!

ساطع نور الدين

الكلام على ان الولايات المتحدة استغلت ازمة الخليج الراهنة لنشر قواتها في السعودية ودول خليجية أخرى وفرض سيطرتها المباشرة على تلك المنطقة، كلام ساذج وبسيط، يخفي الهدف الامريكي الأهم الذي يرى ان النظام الامني للشرق الاوسط منذ منتصف الخمسينات اصبح بحاجة إلى بديل أشد استقراراً وانسجاماً مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فالولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى ذريعة للانتشار في دول الخليج، مثلما لم تكن بحاجة إلى قوتها العسكرية للتأثير على القرار الخليجي الذي كان يمكن ان ينقلب إلى ضده باتصال هاتفي لا أكثر ولا أقل، من دون الظهور علناً، واحراج الحلفاء الخليجيين، أو ربما زعزعة سلطتهم الراسخة أكثر من بقية الزعماء العرب الآخرين.

والكلام أيضاً على ان أخطر ما في ازمة الخليج هو ان مصدرها زعيم لا منطقي، يتصرف بناء على ردود أفعال غير متوقعة، ويضع تحت تصرفه وحده قوة عسكرية ضخمة تهدد اليوم أهم المصالح الحيوية للعالم كله، هو كلام ساذج بسيط، يخفي جوهر الصراع باعتباره خلافاً نما وتطور بالتدريج بين واشنطن وبين أحد أبرز حلفائها العرب في الثمانينات.

ونتيجة هذا التحالف، كان المرء بحاجة إلى جهد جدي، لكي يستبعد من ذهنه

الفكـرة القـائلة بأن ازمـة الخليج كانت من الاسـاس بتدبير امريكي دفع الكويتيين إلى التصلب في رفض مطالب الرئيس العراقي صدام حسين، فلم يجد بدا من الاطاحة بهم.

وعلى الـرغم من ان هذه الفكـرة مازالت تراود بعض الاذهان التي لا تستطيع ان تصدق وصول الخلافات إلى هذا الحد بين واشنطن وبين صدام، فان ما يبدد مثل هذه الشكوك كلام وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في الكونغرس قبل أيام عن ضرورة اقامة نظام امني اقليمي جديد.

ولا يعقل التسليم بأن هذا الاقتراح هو وليد الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب الماضي، بل ربما كان العكس هو الصحيح، بمعنى ان صدام شعر شخصياً بانه خارج هذا النظام المقترح، فعمد إلى قلب الطاولة في وجه الجميع.

وليس من الصعب ايجاد مبررات لهذا الشعور المتراكم منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية قبل عامين، عندما بدأت واشنطن مساعيها الحثيثة للاستغناء عن خدمات صدام، الذي تمرد في ما بعد، وتفاقم الصراع في الاشهر الاولى من هذا العام، حتى انفجر بغزو الكويت.

وفي غمرة هذا الصراع غابت عن البال حقائق واسئلة أكثر أهمية عن مصير العراق الذي يسلم البعض اليوم بانه كان وسيبقى رهينة في يد صدام يدفعه تارة نحو الحرب، وطوراً نحو الفقر، علماً بأنه اغنى من دول الخليج مجتمعة، لاسيما الكويت التي تغزوها اليوم القوات العراقية.

والسؤال الأهم هو عن العرض الذي قدمه بيكر إلى الدول العربية لاقامة نظام امني اقليمي جديد، والذي أحيا فيه مشروع سلفه جون فوستر دالاس قبل ٣٥ عاماً، حول حلف بغداد الاسلامي لاستيعاب الشيوعية ومحاصرتها من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي.

والعرض الأخير يكاد اليوم يتحول إلى حقيقة راسخة بفضل الرئيس العراقي الذي يرهن لحسابه الخاص أقوى بلاد العرب واغناها، ويهدد بهذه القوة جيرانه الاضعف من أجل ان «يعاقب» امريكا عن ما فعلته به منذ انتهاء حربه مع ايران، وهو ما يضع العرب جميعاً أمام احتمالات هزيمة سياسية واقتصادية لا تقارن بهزيمة العام ١٩٦٧.

عن السفير ١٠/٩/١٩٩٠



منعطف خطير

ديميتري فولسكي

ان اجتياح الكويت، والحاقها بالعراق بشكل غير شرعي، وما تبع ذلك من احداث درامية، لا يمكن إلا ان يثير الألم والقلق عند كل من يسعى إلى استمرار التحولات الايجابية في الوضع الدولي.

هل تقتصر القضية على السمات الشخصية للقائد العراقي؟ يبدو ان هناك قدراً من العوامل السياسية التي ساعدت على هذا المنعطف الخطير الراهن.

وتبدأ هذه العوامل من حقيقة انه في السنوات الاخيرة برزت في «العالم الثالث» «مراكز قوى». وبرز ايضاً مصطلح «القوى الاقليمية العسكرية العظمى» وينتمي إلى هذه المجموعة من الدول البرازيل مثلاً، وتدعي دول أخرى ايضاً، مثل الباكستان، لعب هذا الدور ايضاً. أما في منطقة الخليج فقد بقي هذا الدور شاغراً. وبذلك اراد العراق ان يملأ هذا الفراغ.

ما هي الحسابات التي ساعدت بغداد على التفكير بذلك؟ قبل كل شيء، حالة المواجهة في الشرقين الادنى والاوسط، ومن ضمنها عدم تسوية النزاع الشرق اوسطي، والوضع المتدهور في الاراضي المحتلة على يد اسرائيل واستمرار النزاع في لبنان...

ولا يمكن إلا ان نأخذ بنظر الاعتبار ايضاً التشتت في العالم العربي. فلقد تعززت نزعات الاعتماد على قوة السلاح وعلى قدرة الجيش. ان الاستعداد العسكري لاسرائيل،

وبضمنه استعدادها النووي، قد أجج سباق التسلح في الشرق الاوسط عموماً. اضافة إلى ذلك هناك افعال بعض الدول العربية، مثلاً، تلك التي اعتبرت «السلاح الكيمياوي البربري» «القنبلة النووية للفقراء». وهكذا اصبح العراق ينتج، بكميات كبيرة، هذا السلاح ويستخدمه فعلياً.

واذا ما نظرنا إلى المشكلة في إطارها العالمي فإن تكديس العراق للسلاح بدأ في أوج «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب. إلا ان الحرب الباردة قد توقفت فعليا في إطار منطقة حلف الناتو ومعاهدة وارشو، وبمقدار أقل في مناطق أخرى من العالم. ولم يترك ذلك تأثيراً محسوساً، لحد الآن، على مواجهة «الشمال ـ الجنوب»، وبين الدول النامية والمتطورة.

ففي «الجنوب» تكدس الحقد وعدم الثقة بـ «الشمال» خاصة عندما اتخذ الاخير موقف الدفاع عن ضحية العدوان، ان تجاهل هذا المزاج ينطوي على خطورة جدية. وقد تأكد ذلك في الدعوة إلى «الجهاد» التي أطلقتها بغداد مستغلة انتشار الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج.

ان مثل هذه الدعوات يمكن، بالطبع، سماعها بنغمة أخرى في افريقيا وامريكا اللاتينية. وغالباً ما تستخدم هذه الدعوات كغطاء من أجل استثارة النزاعات في منطقة ساخنة «الجنوب ـ الجنوب»، بين البلدان النامية نفسها، وبشكل أدق من أجل طموحات الهيمنة ازاء الجارات الاضعف.

وربما يجري، من هنا، استنتاج من أزمة الخليج بأن وقف «الحرب الباردة»، والتفكير السياسي الجديد لا يستطيعان ازالة عدم الاستقرار في الوضع في مناطق «الاطراف».

ان مثل هذا الاستنتاج غير صحيح. ان مجلس الامن يعمل حالياً بشكل فعال واتخذ قرارين هامين. وفي مثل هذا الوضع تجلى، بوضوح أكبر، أفق فكرة الارتفاع بدور هيئة الامم المتحدة التي تستطيع هي فقط ان تحدد فعل المجتمع الدولي في مثل هذه الحالات.

فلأول مرة نرى في الوضع المتأزم الراهن وحدة الارادة السياسية للبلدان الواقعة في قطبين مختلفين من جبهات «الحرب الباردة». وبالطبع لا يدور الحديث عن أي شكل من أشكال التحالف، وانما عن أمر آخر، أي عن الادراك العام المتنامي من انه يتوجب على كل دولة في عصر السلاح النووي والكيمياوي، الذي يخلق الدمار الشامل، ان تسلك السلوك المسؤول والحذر. ولا يمكن ان نغفر لأحد، لا لاولئك القادة الذين يتربعون على الحكم في بلدان «العالم الثالث» المندفعين نحو المغامرة، ولا لاولئك الذين أرادوا

استغلال هذا الوضع.

وعمـومـاً تثبت التجربة انه لم يعد مربحاً في أيامنا التعويل على حسابات وحيدة الجانب تضر بمصالح الآخرين. وفي ضوء ذلك يجدر بنا النظر إلى ارتفاع سعر النفط. فهو بحد ذاته يدر علينا ربحاً كبيراً. لكن ما هو الأهم من ذلك؟ انه النظام المالي الدولي، فبدون الاعتماد عليه لا نستطيع الخروج من حالة الركود في اقتصادنا السوفييتي.

ونعود إلى القضية الهامة. ففعل العدوان الذي ارتكبه العراق يمكن ان يثير أعمق مشاعر الغضب لدى جميع الناس العاديين. غير ان رد الفعل الانفعالي عامل سياسي لا يستهان بدوره.

«زار وبيجوم» ١٧ ـ ٢٣/٨/ ١٩٩٠

في حمى الاقرباء

دافيد هيرست

(. . .) يقول عراقيون في المنفى ان هناك طريقتين لاسقاط صدام: عصيان مسلح داخل الجهاز الحاكم أو ثورة شعبية عارمة (. . .)

ان جهاز صدام يستمد قوته الخارقة من أمرين: فهو اولاً مؤلف، في كافة عناصره الاساسية تقريباً، من اعضاء من اسرته الخاصة المباشرة وعشيرته، كما ان الجهاز ممسوك من قمته بسحر شخصيته المرعب. وهناك عدد كبير من طاقمه يتحدر من تكريت، البلدة الصغيرة التي ولد فيها، ولكن في المراتب الاعلى في النظام، يصبح (الهرم) أكثر ضيقاً، فهو يعقد هناك على ابناء عشيرته (البيجات)، وهي احدى عشائر منطقة تكريت.

وهناك بالطبع اشخاص آخرون بارزون في النظام، وخاصة في الجيش، لا يتحدرون من تكريت، والبعث نفسه، الذي يبث عيونه وآذانه في كل شارع في كل مدينة، اصبح واسعاً لدرجة انه يفوق عدداً كامل سكان تكريت. ولكن، يقول عراقيون في المنفى، ان غلبة التكارتة وتغلغلهم تجعل من المستحيل بالنسبة لأي شخص ان يفكر في بناء قاعدة سلطة غير تكريتية، لنفسه.

حول صدام العراق إلى شأن عائلي بكل معنى الكلمة. ويصعب القاء نظرة على آلية عمله الداخلية ما لم نتفحص المناخ الاجتماعي والاخلاقي لنشأته. لقد ولد في اسرة فلاحية فقيرة في منطقة عاشت اياماً عصيبة. يقول تكريتي هارب إلى لندن من الذين

يعرفون بيئة طفولته في قرية (العوجة) قرب تكريت انها «مليئة بالشر». وقد مات ابوه قبل ان يولـد، فتزوجت امه «المشهورة بدمامتها وبذاءة لسانها» زوجها الثالث ابراهيم الحسن الذي يعرف محلياً باسم «ابراهيم الكذاب». كان زوج امه مولعاً بالمفاهيم البدوية المتطرفة عن التنشئة الشديدة، وكـان ابن الـزوجـة يُضرب ـ على سبيل العقاب ـ بعصا مطلية بالاسفلت، مما يدفعه إلى التلوي هرباً من لسعاتها. عود ابراهيم صدام على السرقة، وامضى الشاب فترة في مصح للاحداث وفي المدرسة كان يعتبر مشاكسة مدرس القرآن المسن الجليل، والقاء ثعبان بين ثيابه، ضرباً من الشطارة.

ان اخـواله «لصوص وقتلة»، على حد قول العراقي المنفي، وكان «قتل أكثر من شخص واحد يعتبر شجاعة في قرية العوجة»، وكانت أول جرائم قتل ارتكبها صدام يوم كان فتياً، قتـل راع من قبيل لالبو عجيل) القريبة، ثم ارتكب ثلاث جرائم قتل أخرى قبل ان يظهر كوطني في محاولة اغتيال الجنرال قاسم عام ١٩٥٩. وكان مرشحاً طبيعياً لزعامة فرقة خط «حنين» الانتحاري التابع للحزب الحاكم، وتلك كانت أول قفزاته على سلم السلطة المطلقة.

ومنذ وصوله اليها، لم تكن المجموعة المذهلة من الاحتياطات الامنية، لواحد من افظع انواع الحكم طغياناً، كافية لولا اخلاص التكارتة، فإلى جانب الدلال غير الطبيعي الذي نعموا به، فان اخلاصهم وولاءهم كانا يعتمدان على عاطفتين متناقضتين احياناً: خوفهم من صدام وخـوفهم انه، اذا ذهب، فانهم ذاهبون ايضاً في أبشع مذبحة سيعرفها العراق، الذي كان دائماً مهداً للعنف.

ولا أحد يعرف مقدرة ذلك الرجل مثل اقربائه ورفاق صباه الذين يشكلون الآن عصب طغيانه. ولا أحد يعرف مثلهم أي جوع للانتقام زرعه في قلوب شعبه. فكلهم منغمسون في الدم، وقد حرص صدام على ان يكونوا كذلك. فمثلاً في آخر ثورة داخلية كبرى عرفها النظام في تموز ١٩٧٩، عندما كشف النقاب عن مؤامرة غير معقولة مؤيدة لسورية من قبل مجموعة كاملة من قادة الحزب، اشرف شخصياً على اعدامهم الجماعي بأيدي رفاقهم الذين ما زالوا على قيد الحياة.

الشعـوران يتناقضان احياناً لأنه في الوقت الذي ربما يدفعهم خوفهم منه، الذي يتضمن شعوراً ضاغطاً بالكراهية، إلى التخلص منه، فان الخوف الثاني يكبحهم. فهم يعـرفـون ان الـطريقـة الـوحيدة التي يستـطيعون فيها الحفاظ على انفسهم ازاء غضب الجماهير، هي الحفاظ على النظام القائم، والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي الابقاء على ذلك الوحش على رأس النظام.

مع معرفة هذا الخطر واعتماده هو عليهم، فانه لا يضغط على التكارتة بشكل يتجاوز

تحملهم. لقد فقد بعضهم رضاه، وقتل عدداً منهم، إلا انه بشكل عام يعاملهم بصرامة وتحيز غير ضروريين بالنسبة لبقية السكان. وهو يفضل ان يطلق واحدهم ضد الآخر لأن العائلة والقبيلة تزخران بالعداوات والحسد.

إلا ان ذلك قد أتى أكله في الزيادة المضطرة لاعداد التكارتة الذين لديهم سبب ليكرهونه. وقد كان هناك بعض الاضطرابات الواضحة مؤخراً بين صفوف التكارتة. وهكذا فان اثنين من اشقائه من زوج امه الثالث، عادا إلى تسلم مراكز مهمة كان قد طردهما منها منذ بضعة سنين. انهما من قالب صدام نفسه. يتذكر التكريتي المنفي ان أحدهما اذ كان فتياً، واسمه وطبان ويرأس الآن الامن العام، قتل طفلاً «كي يرى اذا كان قادراً على ذلك». وان سبعاوي رئيس المخابرات، اطلق النار على معاون مدير مدرسته لانه لم يرشحه للامتحان الوزاري، كما أعاد صدام مؤخراً ابنه عدي إلى كنفه بعد ان كان مقرراً محاكمته منذ سنتين. انها «عصابة من سبعة» كلهم اقرباء بالدم أو المصاهرة أو بكليهما، هي التي تمسك بالعراق موحداً.

في كل الاحوال اذا كان التكارتة أدوات حكم صدام الضرورية، فانهم ايضاً المصدر الأكثر احتمالاً، ضمن الجهاز الحاكم، للقضاء عليه. يقول المنفي «وحدهم التكارتة هم القادرون على الاطاحة به دون ان تعم الفوضى والانهيار الذي يخشونه. فلو ان ضباطاً من الموصل (. . .) حاولوا التخطيط لانقلاب لقام أحد التكارتة بعد ثلاثة أيام بانقلاب مضاد. فالتكارتة فقط لديهم شبكة تغطي جميع المؤسسات المهمة، في الجيش، والحزب والمخابرات ولابد من المؤسسات الثلاث لضمان النجاح».

واذا كان للتكارتة ان يتحركوا، فانهم لن يفعلوا إلا في ظل الكوارث التي تهدد الآن - كالاكتساح العسكري من قبل قوة عظمى، أو الافقار، أو حتى التجويع اذا مضت العقوبات الدولية إلى مداها. تقول مصادر عراقية ان التكارتة كانوا يفهمون في أي منطلق يقودهم صدام حتى قبل غزو الكويت.

ومن المتوقع ان يأتي الدافع الاولي من آمري الجيش. فلديهم أدق احساس عن ما ورطهم صدام به، وربما كان الجيش فقط، بما لديه مَن دافع للبقاء ومن كبرياء، قادراً على الابقاء على تماسك البلد اذا مضى صدام والجيش والشرطة السرية معه. ولكن لابد من وجود تكريتي لابقاء الجيش نفسه متماسكاً، على الأقل كبداية. وهناك ثلاثة أو اربعة مرشحين للقيام بذلك الدور. وصدام يعرف ذلك تماماً، ولهذا طردهم أو أذلهم. ولكن، لانهم تكارتة ذوي شأن، لم يجرؤ على قتلهم.

واذا لم يتحرك التكارتة انفسهم فان خطر ثورة شعبية، عارمة على النمط الروماني، سيزداد مع زيادة معاناة الشعب. وصدام يعرف ذلك أيضاً. وقد وزع اشرطة فيديو ومواد

أخرى حول سقوط تشاوشيسكو على طغمته وحثهم على التعلم من اخطاء الدكتاتور الذي سقط.

ولعل في اقرار عقوبة الاعدام عقاباً لاحتكار الاغذية مؤشراً على الأمور القادمة. وكذلك خطط الطوارىء والتمارين الاخيرة على اخلاء بغداد كلها بملايينها الاربعة اذا دعت الحاجة. يعتقد المبعدون ان ذلك ليس لحماية الناس من القصف الامريكي بقدر ما هو تفريقهم لحماية نفسه من الغضب المكظوم الذي سيصبه الشعب حتماً اذا وقعت الواقعة عليه وعلى جميع أفعاله.

عن (الغارديان) لندن ٨/١٤



النزاع في منطقة الخليج يحتاج إلى حل سياسي

تصريح حزب الاشتراكية الديمقراطية (بي. دي. اس ـ جمهورية المانيا الديمقراطية)

١ / ـ يؤدي الاعتداء العراقي المخالف للقانون الدولي، على الكويت إلى تفاقم شديد للنزاع الاقليمي في منطقة الخليج. ويحتوي قيام العراق بضم الكويت سوية مع حشد قوة عسكرية ضخمة على الحدود الكويتية ـ السعودية، على خطر وقوع مزيد من الاعمال العدوانية بغية الاقتراب من هدف احداث الدولة العراقية الكبرى.

كما ان الولايات المتحدة الامريكية وسائر دول حلف الناتو اصبحت تركز الآن في هذه المنطقة أكبر حجم من قوات وعتاد الدمار مما كان عليه منذ الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك يشهد الوضع الدولي بأسره تفاقماً غير عادي الامر الذي يضع العالم على حافة حرب مدمرة ذات ابعاد تتجاوز منطقة الخليج إلى حد كبير حتماً. وتعتبر محاولة تحقيق اهداف سياسية بوسائل عسكرية طريقاً غير لائق، لاسيما ونحن في عصر وسائل الابادة الجماعية، فلابد من رفضها بصورة قاطعة.

٢ / ـ أما التدويل العسكري لهذا النزاع فيمكنه ان يؤدي إلى تصعيد النيران الخطرة في منطقة الخليج الحافلة بالنفط، (والتي تحتوي ١٥,٩ بالمائة من احتياطي البترول العالمي و٢٥,٧ بالمائة من اجمالي كمية الاستخراج العالمي له)، لتتحول إلى حريق عالمي. ولا يزال اسقاط الطائرة المدنية الايرانية الضخمة، الذي حدث عن خطأ بواسطة صاروخ امريكي في منطقة الخليج، راسخاً في ذاكرة المرء. وهي حادثة تدل على مدى المخاطر المترتبة على التركيز المتشدد للتواجد العسكري، علماً ان مجرد وقوع خطأ في الكمبيوتر يمكن ان يؤدي إلى تصعيد النزاع إلى حد قيام الكارثة.

٣ / ـ يؤيد حزب الاشتراكية الديمقراطية قرارات مجلس الأمن لهيئة الامم المتحدة (والتي تتضمن ادانة هذه الغزوة، وتحقيق المقاطعة التجارية ازاء العراق من قبل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، واعلان ابطال ضم الكويت إلى العراق). وينبغي الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت، ولابد من اعادة اقامة سيادة هذه الدولة

واستقلالها وحرمة اراضيها. وفي نفس الحين ينبغي خروج جميع القوات التابعة لدول الناتو من المنطقة كذلك.

والمهم الآن ألا يتاح لبلد واحد أو عدد قليل من البلدان استباحة التفرد في تنفيذ قرارات اتخذها مجلس الأمن الدولي. والواقع ان مدى الحشد العسكري القائم يفوق، إلى حد كبير، مجرد نية الردع في وجه العراق المعتدي. ولضمان الحفاظ على القانون الدولي والسلام، ينبغي ان يكون مجلس الأمن الجهة الوحيدة التي يجوز لها تحديد مدى التحركات بما فيها وتيرة استخدام وسائل عسكرية (ان كانت ثمة ضرورة لذلك على الاطلاق)، من أجل ضمان تحقيق المقاطعة التجارية. ومن هنا يمكن اعتبار مقترح الاتحاد السوفييتي والذي يطرح تخويل هذه القضية إلى يد هيئة اركان المجلس، طريقاً سليماً بالفعل، ذلك مع ضرورة تشديد الجهود في سبيل ايجاد حل سلمي للازمة من خلال اشراك دول المنطقة نفسها.

٤ / ـ لا يجوز معالجة الخطيئة بخطيئة أكبر منها. فلو كان الغرب يهتم فعلاً بالحفاظ على القانون الدولي والحق في تقرير المصير وحقوق الانسان لوجب عليه ان يرد بعقوبات مماثلة ازاء اسرائيل على احتلالها اللاشرعي لاراضي عربية على الضفة الغربية وفي قطاع غزة وعلى مرتفعات الجولان وفي جنوب لبنان. والحقيقة ان ازدواجية اخلاق الولايات المتحدة الامريكية بهذا الشأن تضاعف الشكوك في حقيقة نوايا هذه الدولة العظمى. ويوجد أكثر من سبب في قيام القلق والخوف من ان الولايات المتحدة الامريكية تطمح إلى تسخير تفاقم هذا النزاع الاقليمي لفرض احتلالها على مناطق عربية لفترة زمنية طويلة، وتمرير سيطرتها القسرية على النفط ومنطقة الخليج بمجملها. غير أن المجتمع الدولي يأمل في رد بمستوى العدوان العراقي. لذا فان كل مبالغة في هذا الرد وكل زيادة في تصعيد الموقف في الخليج ينبغي تجنبهما.

٥ / ـ ان تحويل الاف من المواطنين الاجانب الابرياء إلى رهائن في يد النظام العراقي وانتهاك اتفاقية فيينا بشأن الدبلوماسيين، يثيران بحق الادانة والرفض.

٦ / ـ بناء على قرار السيد كول مستشار المانيا الاتحادية بخصوص ارسال خمس كاسحات للالغام باتجاه الخليج، يتم الآن لاول مرة منذ تأسيس جيش المانيا الاتحادية ارسال قوات مسلحة المانية إلى منطقة قريبة من ميدان حرب محتملة. ويتبين من خلال متابعة الجدال حول هذا الموضوع في المانيا الاتحادية، ان هناك احتمال قيام تعديل في دستور البلاد، بحيث ان يسمح ـ عندئذ ـ بايفاد وحدات من الجيش إلى خارج حلف الناتو، ذلك خلافاً لما هو شائع من آمال بمضاعفة المانيا الاتحادية جهودها في سبيل الوصول إلى حل سلمي للنزاع بوسائل سياسة ودبلوماسية.



لا للغزو العسكري العراقي للكويت! لا للتدخل الامبريالي الامريكي

مرة أخرى يقدم نظام صدام حسين الدكتاتوري على زج شبيبة العراق وأمل مستقبله المجندين عنوة في تشكيلات الجيش والجيش «الشعبي» في مغامرة عدوانية جديدة لاحتلال اراضي الكويت الشقيق وفرض حكومة عميلة عليه ثم ضمه قسراً إلى العراق.

ان منظماتنا الطلابية والشبابية العراقية قد خبرت طبيعة النظام وسياساته الرعناء، وهي تدرك ان هذه الجريمة الجديدة النكراء ليست غريبة على النظام الدكتاتوري، الجاثم على صدر شعبنا العراقي . . . وكثيراً ما اوضحنا للرأي العام العربي والاسلامي والعالمي حقائق الامور في بلدنا، ووضعنا أمام منظماتها الوطنية والاقليمية والدولية الكثير الكثير من الوقائع والمعطيات التي تدلل على النزعة العدوانية والتوسعية لنظام صدام حسين ولجوئه المستمر لاستخدام القوة لحل مشاكله وازماته المستفحلة، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، كلجوئه إلى الغاء اتفاقية عام ١٩٧٥ المجحفة عام ١٩٨٠ وشن حرب دامت ثماني سنوات كلفت شعبنا ما يقارب ربع مليون قتيل وأكثر من ذلك من الجرحى والمعوقين ليعود مؤخراً بعد كل هذه الخسائر، ليعلن قبوله بالاتفاقية وعودته إلى وضع ما قبل الحرب.

اننا نؤكد ان الازمة المفتعلة بين العراق والكويت كان يمكن حلها عبر الطرق السلمية وعلاقات الاخوة والجيرة الحسنة واللجوء إلى الهيئات والمنظمات العربية والاسلامية والدولية دون خلق بؤرة توتر جديدة في المنطقة وتعريض أمنها واستقرارها لمخاطر جسيمة، لاسيما اتاحة فرصة جديدة للقوى الامبريالية ـ الاطلسية في تعزيز وجودها العسكري البغيض وتدخلها السافر في شؤون دول الخليج والمنطقة، والاستعدادات المحمومة لشن عدوان امبريالي صهيوني، واشعال فتيل حرب كارثية تعم المنطقة بأسرها وتهدد السلام العالمي.

ان ما أقدم عليه نظام صدام حسين، وما سينجم عنه من مخاطر حقيقية على حياة ومصير شعوب المنطقة واستقلالها وسيادتها الوطنية، هو بالضد تماماً مع ارادة وتطلعات ومصالح جماهيرنا الشبابية والطلابية وعموم جماهير شعبنا العراقي الساخطة على نظامه

الارهابي المجرم . . . ونحمله كامل المسؤولية في كل ما يترتب على قادسيته الجديدة ضد الشعب الكويتي الشقيق

ان منـظماتنا العراقية تهيب بكل المنظمات الشقيقة والصديقة وتدعو الرأي العام ومنظماته ومؤسساته وكل من تعز عليه حرية الانسان وكرامته الوطنية . . . إلى التضامن معنا في :

ـ ادانة نظام صدام حسين على احتلال الكويت وتوتير الاوضاع في المنطقة . . . والمطالبة بسحب قواته العسكرية وشبه العسكرية فوراً من الاراضي الكويتية ، وحل المشاكل بالطرق السلمية وحسب المواثيق والاعراف الدولية .

ـ المطالبة بسحب جميع القوات العسكرية الاجنبية ، وخاصة الامريكية من الخليج والمنطقة فوراً وشجب وادانة أي تدخل للقوات الامريكية والحليفة لها في شؤون بلدان المنطقة ـ تحت أية ذريعة كانت ـ .

ـ المطالبة بالكشف عن مصير ابناء شعبنا من المقيمين في الكويت الذين اختطفتهم اجهزة صدام حسين واطلاق سراحهم فوراً ، وتحميل النظام مسؤولية أي أذى يلحق بهم .

ـ دعم جهود منظماتنا وسائر فصائل الحركة الوطنية العراقية للخلاص من الطغمة الدكتاتورية الباغية وفي سبيل اقامة دولة القانون والعدالة والحريات الديمقراطية وضمان حقوق الانسان التي يتمتع في ظلها الشعب الكردي بالحكم الذاتي الحقيقي .

اننا نؤكد مجدداً تضامننا الحار مع اشقائنا الكويتيين في محنتهم ، ونساند رفضهم للاحتلال العراقي أو أي احتلال آخر ، وندعم حقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم وصيانة استقلال بلدهم وسيادته الوطنية واختيار النظام السياسي الذي يرتضونه . كما نؤكد من جديد ان جماهيرنا الشبابية والطلابية ، سوية مع جماهير شعبنا العراقي وقواها الخيرة ، هي التي تتحمل شرف المسؤولية الوطنية بمعاقبة الدكتاتور المجرم صدام حسين وطغمته الباغية عن كل الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب والوطن والانسانية .

ـ اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي . ـ اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية .

ـ اتحاد شبيبة العراق . ـ الاتحاد الطليعي لشبيبة كردستان . ـ الاتحاد الطليعي لطلبة كردستان . ـ اتحاد الطلبة والشبيبة الديمقراطي الكردستاني/ العراق .

ـ الاتحاد الوطني لطلبة العراق .

١٩٩٠/٨/٢٦

«الوحدة.... لغة العصر»

الـوحـدة. . . لغـة العصـر، بهذه الكلمات الثلاث يمكن ايجاز مضمون العلاقه الجدلية التي تربط القيادات السياسية التي تخطط بدون كلل لتحقيق طموحات الجماهير من جهة، وبين المطلب الجماهيري الملّح في ترك المسائل الهامشية والارتقاء إلى مستوى المسؤولية بهدف تحقيق شعار وحدة الصفوف والاندماج الفوري تحت لواء أية صيغة أو إطار سياسي وحضاري مقبول يمحي التمييز ويطلق العنان للحرية والمساواة. مراجعة أولية لحاضر الخطوات الوحدوية التي انبثقت على طول وعرض المعمورة، كالوحدة التاريخية التي أعلن عنهـا يوم ٢٢/ أيار المـاضي بين شطري اليمن والمحـاولات المكثفـة بين الالمانيتين لتوحيدهما خاصة بعد الاعلان عن الاتحاد الاقتصادي وتوحيد العملة بينهما في ٣٠ حزيران المـاضي، وكـذلك القرار الذي اتخذته حكومة كوريا الشمالية في ٥ تموز الفائت، بصدد فتح بعض نقاط العبور الحدودية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بأمل ايجاد السبل الكفيلة لتوحيد الشطرين. هذا واضافة إلى الجهود الاستثنائية المبذولة لرأب الصدع أو حل الصراعات المستعصية بين الانظمة في منطقة الشرق الاوسط أو في جميع أنحاء العالم تمشياً مع روح العصر والنداءات المطالبة بترسيخ دعائم السلام والديمقراطية مهما كلف الثمن!. بناءً على كل ما ذكرناه، فان الواجب الوطني يدفعنا للتسلح بالارادة الوحدوية ومطالبة جميع الاطراف للتخلي أو نبذ النزعة الفئوية استعداداً لخلق أجواء مناسبة

لدفع المسيرة من خلال تجربة (الجبهة الكردستانية) ومؤسساتها، الاطار الحضاري المرضي، على الأقل في الوقت الحاضر، بعدما أثبتت فاعليتها رغم السلبيات التي وقعت جراء التأخير في الاعلان عنها، فانها (أي الجبهة الكردستانية) ساعدت كثيراً في تخفيف صدمة آب وايلول/١٩٨٨ رغم شراسة الاسلوب وبربرية الهجمة الكيمياوية التي نفذتها السلطة الدموية في بغداد، حيال عموم أبناء الشعب الكردي ومسيرته الثورية في كردستان العراق أولاً ثم قادت المبادرة السياسية المكثفة في سبيل تحريك الارادة الجبهوية في ذات القيادات والحركات السياسية العراقية الاخرى بهدف تشكيل جبهة عراقية شاملة كفيلة بوضع نهاية مشرفة لمجمل الاجراءات التعسفية والشوفينية التي تمارسها طغمة بغداد بحق عموم الشعب العراقي ثانياً.

ان البحث عن الاطر السياسية المثلى أو الصيغ الناجعة لرفد الحركة النضالية ودفعها إلى الامام، مهمة ثورية معقدة بسبب ارتباطاتها الذاتية من جهة وحتمية تجاوبها المطلوب مع روح العصر ومتطلباته من جهة أخرى لذا فان أي اجتهاد منفرد لا يخضع للمنهاج الجبهوي المنظم ويتفاعل مباشرة مع الظواهر المرحلية التي تحجب حضور الجماهير الكردية الفاعلة وتأثيراتها الواضحة على مصدر صنع القرارات السياسية المتعلقة بمصير لشعب ومسيرته الثورية، لربما يعرض العمل الثوري بكامله إلى متاهات مضللة وعواقب وخيمة قد تطال المتبقي من تراث نضال شعبنا الكردي. من هذا المنطلق نؤكد على ان تجربة الجبهة الكردستانية تجربة مثالية في الوقت الراهن وجاءت ولادتها استجابة حقيقية لرغبة الشعب الكردي في الوحدة أو النضال من أجل توحيد تياراته المختلفة بعد غياب القائد الموحد (مصطفى البارزاني). وتفاقم الامور وتطورها من السيء إلى الاسوأ. (...)

عن (صدى كردستان) اواسط آب



الديمقراطية والتعددية إلى اين؟

في الآونة الأخيرة طرح عدد من الشخصيات التي تمثل بعض قوى المعارضة العراقية أو المستقلة عنها، مذكرة موجهة إلى الهيئات الدولية والنظام العراقي، تطالب فيها اجراء اصلاحات ديمقراطية على الحكم في العراق بحيث تلغي كل التشوهات والممارسات الجائرة. وقد وجد اصحاب هذه المذكرة ان من مسوغاتها «توجيه الخطاب إلى الرأي العام بلغة واضحة المطاليب، عملية معقولة، أقرب إلى الفهم من الشعارات غير الواقعية». ويجب فيها «استباق اعلانات النظام العراقي ونواياه في اتاحة تعددية شكلية وديمقراطية ممسوخة تضطر اليها عزلته من جهة، والتطورات الديمقراطية الاخيرة المتسارعة في العالم من جهة أخرى». وان تلك المذكرة «بما فيها من مطالب ـ بعضها متشدد ـ سوف تربك النظام لعدم استطاعته تلبيتها بحكم عقليته وتركيبه» اضافة إلى ان حشد شرائح واسعة من المعارضة العراقية للتوقيع على هذه المذكرة، سوف يمهد «لتحرك جديد في اوساط المعارضة تجاوز به حالة الركود الراهنة».

غير اننا، ومنذ بداية طرح مشروع هذه المذكرة، اعتبرنا ان مسوغاتها هشة تجاه الحقائق التي ترتبط بالوقائع المحلية والعالمية.

● أولاً: تشكل المطالبة بالاصلاحات في بنية النظام ومن خلال مؤسسته تناقضاً كاملاً والطروحات التي تناضل من أجلها قوى المعارضة العراقية على مدى ما ينيف عن

عشرين عاماً والتي طالبت شعاراتها اسقاط النظام برمته، حيث المسافة شاسعة بين اضفاء المكياجات والالوان على الشكل وبين اعادة تشكيله كلياً.

● **ثانياً**: اذا كان معظم الذين دعوا للتوقيع على مذكرة من هذا النوع يقرون، سلفاً، استحالة تلبية النظام للمطالب المثبتة في المذكرة لأن ذلك يعني الغاء للاسس والمقومات التي يستند عليها النظام. يصبح أقرب للعبثية المطالبة بما لا يعطى ممن لا يملك ان يعطي.

لقد عقدت جلسات مصنوعة على انها لقياداته العليا، وتتالت تصريحات حاكم النظام واعلاناته عن ولعه وهواه «بالديمقراطية والتعددية الحزبية» وان «نصفه في المعارضة» وانتظر بعض المراهنين على مصداقية الطروح، وامتد انتظارهم طويلاً، دون «فرج» أية بادرة ـ حتى في الشكل ـ تبدد الوهم نهائياً. وهكذا اسقطت فعلاً مراهنة استباق مطاليب المذكرة لاعلانات النظام، وكنا نخشى اصلاً تحول «قليل من الربق» فخاً.

وبهذا التصور الذي طرحنا احتمالاته مسبقاً، وجدنا ان الترويج للمذكرة ـ بدوي أكبر من حجمه ـ وبعناوين «المطالب الواقعية المقبولة» استباقاً لاجراءات يتوقع اعلانها من النظام الفاشي قد يشكل بحد ذاته احباطات جديدة لجماهيرنا اضافة إلى المضار الممكنة من تشكل مواضيع جدل غير مجدي، قد ينعكس في اثارة نزاعات سلبية تجاوزتها قوى المعارضة العراقية في تنسيقاتها ونضالاتها المشتركة.

● **ثالثاً**: ان الحديث عن مخاطبة الرأي العام العالمي بالشكل الذي تضمنته المذكرة المشار اليها ليبقى ناقصاً دون برنامج جبهوي حقيقي يقدم للعالم الحالة العراقية الشاملة البديلة، بما يتبناه من رفض كلي للنظام باثبات عزلته الجماهيرية والاجماع على عدم صلاحية استمراره.

واذا افترضنا جدلاً، ان التطورات الراهنة في العالم، تضغط باتجاه اجبار النظام الفاشي على تبديل منهجه وسلوكه واظهار ذلك للعالم، فان هذا نفسه ـ مع استبعادنا لحدوثه ـ لا يجب ان يشكل منطلقاً لنضال المعارضة العراقية في طلب التغيير.

ان عالم اليوم، وبكل تطوراته وتعايشها، أقرب إلى لغة المصالح من فعل المبادىء. تهيمن فيه اطروحة ان «لا صداقات أو عداوات دائمة وانما هناك مصالح دائمة»، فتشتد فيه وتائر التآمر على الشعوب. ومن هنا قد يغدو الحاكم المستبد ديمقراطياً مفرطاً في ديمقراطيته اذا اقتضت المصالح ذلك، أو العكس قد تجش الجيوش والحروب ضده.

وما دامت حالة صدام حسين في الحكم هي الحالة المثلى لخدمة مصالح الغرب، بكل ما يؤديه، يحرص الغرب على توفير مزيد من مقومات استمرار هذا الطاغية في السلطة، بل نراهم يتسابقون هناك لخطب وده متمسكين بعلاقات متينة مع نظامه، رغم

التصريحات الغوغائية التي صار يطن بها كل يوم.

ولتأكيد هذا المنظور، لنفترض حالة بديلة لا يحكم فيها صدام حسين العراق، وان القطر العراقي ينسق أو يتوحد مع سورية في تصديها للمخططات المعادية، وان العراق يوظف فعلاً طاقاته وامكاناته ضد الغرب والكيان الصهيوني . . . بالتأكيد حالة كهذه يتصرف تجاهها الغرب بطريقة مختلفة عما يفعله حالياً مع نظام بغداد . . وبالتأكيد كذلك ان حالة كهذه كفيلة بتغير كل مظاهر الضعف العربي الراهن.

ومع ذلك تبقى الحقيقة ناصعة، ان حرب الكلمة اذا كانت مطلوبة، فان حرب المقاومة مسموعة أكثر، وهي أبقى.

من هذه المنطلقات ناقشنا مسألة التوقيع على المذكرة المشار اليها عند دعوتنا للتوقيع، وآثرنا التريث في اعلان موقفنا من موقع المسؤولية في رفض أي جدل سلبي يمكن ان ينعكس على حالة التوافق الايجابية التي تسود اوساط المعارضة، أو ان يصبح عائقاً في تطوير هذه الايجابية نحو الأفضل، وما زلنا نرفض الانجرار إلى مثل هذا الجدل، محذرين من الانزلاق مجدداً إلى فخ التهاتر والتشكيك والمنابزة بالالقاب والاوصاف.

ومن الطبيعي ان يكون عملاً ما مقبولاً عند بعض الاطراف، ولا يكون كذلك عند الآخرين، حسب ظروف كل منهم أو المعطيات المتوفرة لديه، وليس نشازاً ان يتبنى هذا الفصيل أو ذاك نهجاً أو سلوكاً لا يجمع الكل عليه، دون ان يكون ذلك مدعاة للريبة أو الشك.

ويقيناً ان العدو المشترك لشعبنا يريد لنا التشرذم والاستغراق في المجادلات العقيمة حيث تطغى الاهتمامات الهامشية أو الجزئية على مسائل النضال الجوهرية ضد الفاشية.

ويقيناً أيضاً تأكيد قواسم النضال المشترك بين الجميع كفيل بتصعيد النضال ضد الفاشية، وان تحالف تلك القوى في جبهة عريضة واحدة كفيل بتحقيق هدف هذا النضال في انقاذ العراق وخلاصه.

عن (صوت الجماهير) اوائل تموز

الشرط الاول للحوار المنتج بين فصائل المعارضة العراقية

■ ينطلق الحوار السياسي بين فصائل المعارضة العراقية، وهي تتوخى الوصول إلى صيغة عمل مشترك فاعل، من نوعين من المبررات أو الضرورات.

الاول، ضرورات واقعية، تفرضها مجمل الظروف الخطيرة وطبيعة تطوراتها وحركتها الضاغطة على جميع فصائل المعارضة بسبب جملة من العوامل الموضوعية، وغير الموضوعية، التي اضعفت اداء المعارضة: سياسياً، وعسكرياً، واعلامياً، أمام الامكانات الهائلة للنظام الذي تجاهد معظمها من أجل اسقاطه.

والثاني، ضرورات يفرزها النضج والرشد السياسي الذي تتمتع به مختلف فصائل المعارضة، وبنسب متفاوتة طبعاً، وهو ما يعبر عنه الايمان الحقيقي بالانسان، وما يستبطنه ذلك من احترام لرأيه وانتمائه واختياره، واقرار وقبول لظاهرة التعدد، وعدم احتكار الحقيقة.

وأياً كان السبب الذي يقف وراء شروع فصائل المعارضة بعملية الحوار من أجل الوصول إلى نوع متقدم من العمل المشترك المبرمج، فان ممارسة العملية ذاتها، وبروح جدية، لابد ان تقود في بعض نتائجها، إلى ايمان هذه الاطراف، بان الحوار، المستوفي لشروطه وخصائصه الفعلية، والذي ينتج عملاً مشتركاً مؤثراً، هو السبيل الحضاري المقبول لبلوغ الاهداف الانسانية المشتركة. . ومن هنا، فان ازالة أو تخفيف حدة

المشاكل والعقبات التي تعترض الحوار الجاد مرتبط بمدى تحقق الايمان الكامل بضرورة واهمية الحوار وما يعنيه من انفتاح وايجابية، باعتباره الشرط الاول لنجاح واثمار أية عملية حوارية.

واذ تشهد الفترة الحالية، عملية حوار جديدة، بين أبرز فصائل المعارضة العراقية، اسلامية، وقومية (عربية أو كردية)، وماركسية، وما يعكسه جو التقارب هذا من دلالات على وعي المرحلة وتطوراتها وادراك مجموعة المخاطر والتحديات التي تواجه العراق والمنطقة بأسرها، فان جماهيرنا المتعطشة لاصطفاف قريب وجديد للمعارضة، تتمنى وهي صاحبة المصلحة العليا بأي اتفاق بهذا الاتجاه، ونحن نتمنى معها، ان تكون دروس وعبر وأسباب عدم نجاح الحوارات السابقة نصب اعين المتحاورين من كل الاطراف، الذين يفترض انهم اكتسبوا تجربة غنية، وفهماً جيداً لثقافة الحوار البناء . . .

ولا شك ان تجاوز عقد التجارب السابقة وملابساتها بروح من المسؤولية والواقعية . . كفيل بانهاء الجولة الاخيرة . . جولة اللحظة الحاسمة . . بانتصار يسجل لكل الفصائل التي تدفع هذا الحوار باتجاه ترتيب وانجاز وتنفيذ مشروع العمل المشترك لفصائل المعارضة العراقية.

عن (البديل الاسلامي)

١٩٩٠/٩/٦


أدب وفن



التصوف في الشعر الكلاسيكي الكردي

كمال مصطفى معروف

إن الصوفية هي بمثابة أحد العلوم اللاهوتية التي ظهرت وترعرعت ضمن الاتجاه الاسلامي . فإلى هنا يعود أصلها وأصولها . إن نظام العيش والحياة الذي يتبعه هؤلاء الناس (أي رجالات الصوفية) كان دائماً حاضراً عند أوائل المسلمين ولدى أكبر شخصياتهم البارزة، سواء تعلق الأمر بصحابة النبي صلى الله عليه وسلم، أو بخلفائهم التابعين أو أولئك الذين أتوا في نهاية المطاف بعد هؤلاء . وهكذا ما انفك التصوف يعد من طرف هؤلاء بالطريق المؤدي إلى الحقيقة وإلى الاتجاه الحق(1).

إن التصوف وجد قبل أن تطلق عليه هذه التسمية . وتحت شعار هذه التسمية ذاتها تمت ممارسة وتنمية وتطوير عدة شعائر ومذاهب مختلفة ومتنوعة . غير أن الصوفية، بدل الصوفيات، ستعني فيما بعد تلك المجموعة، الواحدة والمتنوعة في ذات الوقت، من المكونات النظرية والمذهبية والعملية الحاضرة ضمن الواقع التاريخي لاصحابها ولجماعاتها، لكنها موحدة ومتوحدة ضمن اتجاه واحد(2).

فالتصوف يشكل داخل الاسلام ذلك الطريق الذي يؤدي من الخاص إلى العام، من التنوع والاختلاف إلى الوحدانية، من الشكل إلى الجوهر الذي يتجاوز كل الأشكال (suplaformel) ، من الشكل الظاهري إلى الحقيقة الباطنة، من المرئي إلى الخفي . هدفه الأساسي ـ أي التصوف ـ هو ان يحل الذات الانسانية ويقود الكائن البشري نحو تحقيق

التوحيد، تلك الحقيقة التي وجدت دائماً وستبقى أبداً.

وكما هو معروف لدى العموم، ترمز المرأة إلى الحب في الشعر. وهذا الحب يكون ذا نوعين: غزلٌ يهدف بالخصوص إلى تبيان جمال المرأة الجسماني، وآخر عذري مثالي يجسد الحب الافلاطوني حيث يتعلق الأمر بالذات الروحية والجمال المعنوي أكثر من تعلقه بشيء آخر. ولذلك فإن اسلوبه يتميز بارادة الاعلاء والعلو وسمو النفس ومعاناتها بسبب البعد والفراق وجرياً وراء التحقق والكمال النهائي.

إن انتشار وشيوع صيت الافكار والمذاهب والمعتقدات الصوفية دفع شعر الغزل إلى ان يتبنى هو كذلك أشكالاً تتسم بروح التصوف وبطابع الصوفية. إن هذه الاشكال تجمع، ولنقل تقوم بصهر الحب الانساني (الزمني والزائل) والحب الروحي من جهة، والحب الالهي الأبدي من جهة أخرى.

ذلك «ان الحب الالهي يجسد، من جهة، حب الخالق لمخلوقه حيث تجسد ضمنه، لكن هذا الحب الالهي يشكل كذلك، من جهة أخرى، حب المخلوق لخالقه. هذا الحب ليس سوى بيان رغبة الله المتجسد في خلقه... إن هذا الصنف من الحب يعد كذلك شكلاً من اشكال الحوار الابدي الذي يمثل لقاء وتحالف القدسي مع الانساني. ضمن هذا الحب يلتمس المخلوق الوجود الذي يتجسد ضمن صورته، فالمخلوق لا يعني من وراء هذا الحب الروحي (الالهي) أية فائدة أو منفعة إلا الرغبة الجامحة في الانصهار ضمن ذات الكائن المحبوب... وعلى العكس من ذلك فان الحب البشري العادي (الدنيوي) ما هو إلا اجتياح وارادة وسعي وراء إشباع رغبات الكائن المحبوب دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات وحاجيات الكائن المحب»[3].

أما فيما يخص تحديد وتعريف هذين النوعين من الحب (الحب الجسدي والحب الروحي)، فيمكن ان نقول أن الحب الجسدي يكمن في تأمل البشر والانسان في الجانب المادي والمحسوس من الأمور. أما الحب الروحي، فهو ما يدفع الذات المحبة إلى عدم الاصرار في التشبث والتعلف بالمظهر أو بالصورة الخارجية من الاشياء، لأن هذه الذات - الكائن المحب - تكون قد استوعبت مسبقاً هذه الصورة. فهذه العلاقة وهذه الرابطة الدائمة التغير هي التي تحدد المعنى الدقيق والمضمون الاصح للحب الصوفي[4].

وهكذا، فان الخيال المبدع الخلاق ينحو منحى التوحيد والتوحد بين سمو الذات العالية وبين الشكل أو المظهر الذي تبدو فيه؛ وبذلك يقيم الخيال بين المرئي والخفي، وبين الروحي والمادي وفاقاً وتناغماً وتجانساً تاماً. لأنه بهذا الشكل نعطي ونهب هذه الذات الروحية جمالاً أسمى من جمالها ونفرض عليها بالتالي صفة ليس في مقدورها التخلص منها طول الأبد[5].

فيما يخص رجل الصوفية الاندلسي الشهير، ابن عربي ، فان أكثر المحبين اكتمالاً من بين رجالات الصوفية هم اولئك الذين يعشقون ويعبدون الله لذاته ولذاتهم كذلك في نفس الوقت. فهذه السلطة وهذا النفوذ يُحيي داخلهم (أي داخل ذواتهم) وجدانية طبيعتهم المزدوجة وكذلك تلك الرابطة التي يقومون هم انفسهم بخلقها بين المعرفة والوحي . فلا يمكن لأي تزامن ان يوجد أو يتم بين هذه الطبيعة المزدوجة ومظهري العشق سوى اذا شاء الله ـ وهو الذات الأسمى ـ ان يتبدّى وينجلى للروح في احدى صور السمو المادية[6] .

إن هذا النوع من الرمزية بدأ يظهر شيئاً فشيئاً حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ثم سرعـان ما انتشر وظهر بكل قوته خلال القرون اللاحقة ذلك، اننا اذا كنا نرغب في التحدث عن الرمزية في الشعر الصوفي ، فانه يتوجب علينا الاشارة قبل كل شيء إلى أمرين اثنين وهما: من جهة اولى ، نحن لا نقصد هنا بالرمزية ذلك الاسلوب المعروف لدى شعراء الغرب والذي ينبني على أساس استخدام اساليب شعرية تعتمد على بنى أو بنيات رمزية ذات طبيعة وتركيب يختلفان كلياً عن طبيعة وتركيب هياكل وبنيات الاساليب الكلاسيكية والرومانسية. من جهة ثانية، يجب اعتبار التعامل مع الرمزية والاتجاه الرمزي في الشعر الصوفي ، فيما يتعلق باساليبها في التعبير عن حالات روحانية واحاسيس وانفعالات إلهية ، وذلـك عبر تركيب غنـوصي خاص ومعبـر عن المظهر والجانب الميتافيزيقي في الشعر الصـوفي . ويتعلق الأمـر كذلك بالجانب الذي تطرق اليه كارل ياسبرز (Karl Jaspers) والذي يحفظ الفن الميتافيزيقي ضمن إطار علامات وارهاصات السمو والاعلاء التي توحي بها ممارسة التصوف[7] .

إن الصوفية (أو التصوف) انتشرت بشكل واسع في الاسلام . وذلك يعود من جهة إلى رغبة وإرادة وعزيمة رجالات التصوف في الحفاظ على الفارق وبعد المسافة بينهم وبين السلطة السياسية واجتنـابهـا، ومن جهـة أخـرى إلى ابتعـادهم عن الاشياء وحياة اللهو والملذات بشتى أنواعها وأشكالها ومختلف فروعها وأصنافها. فالصوفية انتشرت هكذا كنار على علم. وقد اعتنق مبادئها وتمسك بممارسة شعائرها وطقوسها كثير من الناس أتوا من كل حدب وصوب، من كل المعتقدات والمذاهب والبلدان[8] .

ولذلك قام شعراء وكتاب من كل الاتجاهات والمشارب ومن كل البلدان بنظم اشعار وقصـائد وتأليف قضص وروايات في موضـوع الصوفية والتصوف، فلسفته، مذهبه، آراء ومواقف مختلف رجالاته. وهكذا التقى شعراء أكراد وغير أكراد، في خضم «العمل» من أجـل تمجيد الصـوفية وتحـديد مذهب التصوف والمتصوفين. فشاركوا بعضهـم البعض سعـادتهم وشقـاءهم وحـزنهم وفلسفـاتهم الروحية ومعتقداتهم الدينية وتعابيرهـم الرمزية وتغزلاتهم الشعرية بمعلم التصوف وفلسفة شيخ الطريقة الصوفية الروحية .

بابا طاهر الهمداني (٩٣٥ ـ ١٠١٠) : شاعر عاش في القرن الحادي عشر الميلادي وقد نظم في ميدان الشعر العديد من الرباعيات ذات النفس الصوفي.

يقول الباحث الفرنسي المعروف، كليمونت هيوار (Clement Huart - M): «كان حسب ما تقول «عاشقي ـ شيدا» ينحدر من بلدة همدان التي صار أحد أعلامها البارزين بفضل حكمته وتضلعه، وقد ذكرت سيرته في العديد من المؤلفات وله شهرة بالغة بين اوساط العلماء والفقهاء. وقد كان شاعراً صوفياً متصوفاً عاشقاً حيث يبدو انتقال الروح في أشعاره واضحاً جلياً»[٩].

بامكاننا ان نستنبط من أشعار بابا طاهر الهمداني الرغبة في العشق والانصهار والفناء ضمن ذات المعشوق، حيث يتعلق الأمر بديمومة وخلود وأبدية الوجود. لكن أشعاره تبدي كذلك جانبه الانساني.

ياجميلا تلألأ جماله، أين أنت؟
بعينيك الجميلتين، أين أنت؟
روح طاهر قد تعبت وكلت
ياتوأم روحي وقت الوداع، أين أنت[١٠]؟

فأشعاره تفصح عن موقف، هو وحده لقادر على حلّ رموزه وفك الغازه. ذلك ان الأمر يتعلق هنا بقدرته العجيبة في تجسيد الفكر لدرجة جعله ملموساً مستوعباً. فهو يزين كل ذلك بالوان الفرح والسعادة والنشوة في اسلوب من أرقّ الاساليب وباستعمال تشبيهات ومجازات رائعة. ففي السورة الثالثة يبدو قادراً على إقامة صورة جديدة تحوي كل الصور التي سبقتها وتعيد الصياغة بخيال جديد:

نسيم عذب يهب على هذه الخصلات
ليمرح بما للقمح من عطر
في الليل، عندما أضم طيفه إلى الصحر
يتسرب عطر الورد من نوم خلال الليل[١١]

وفيما يخص مذهبه الشعبي (الاثنى ـ عشرية)، يذكر بابا طاهر الهمداني ذلك كالآتي:

منذ اليوم الذي جئنا فيه
هل عرفت شيئاً غير الشر؟
يارب باسم ثمانيتك واربعتك[١٢]
اغفر لنا ذنوبنا برحمتك[١٣]

متوجهاً إلى ربه وقاصداً بابه عله يتفتح أمامه:

ليست هناك فراشة تشبهني فعلا
ولا عاشق ولهان مجنون مثلي
الأفعى لها جبها والنمل له غاره
وأنا المسكين، لا مسكن لي ولا مخبأ[١٤]
يارب هب رحمتك إلى دعوات قلبي
أنت ملجأ الفقراء، وأنا أحدهم
الكل يقول طاهر لا أحد له
حسبي الله ولا حاجة بي لغيره[١٥]

ثم يتعـرض إلى مسألة الموت، ويبدي من خلال أشعاره إيمانه في قدر الانسان ومصيره ويتعامل بهدوء ورصانة مع الطابع الزائل للحياة فوق هذه الارض:

حتى لو عشت في مروج السماء الرابعة
فالموت يترقبك مادمت ذئبا
وحتى لو عشت قرناً كاملاً على هذه الأرض
في جوف البسيطة مثواك الأخير يكون[١٦]

كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، يعد بابا طاهر الهمداني من بين اولئك الشعراء الذين نشأت العادة على تسميتهم بالصوفية. فبالنسبة لهؤلاء، سواء كان الحب عشقاً عاطفياً وجسدياً (مثل حب امرأة على سبيل المثال) أو كان حباً روحانياً خالصاً (مثلما هو الشأن في غالب الاحيان عند اصحاب الطرق الصوفية بالمشرق)، فان هذا الحب ملزم شاء أم أبى، ان يتحول إلى عشق إلهي سامٍ.

ومن جهة أخرى، فقد استخدم شاعرنا، بابا طاهر الهمداني، كثيراً شخصية امرأة اسماها فاطمة، لغرض التعبير عن حبه العاطفي الانساني تجاه الجنس الآخر، وكذلك كصوفي راسخ وثابت، للافصاح عن عشقه للذات الالهية، حبه اللامحدود اتجاه ذات الخالق، القوي، القدير، الله، ثم متوجهاً إلى حبيبته فاطمة ومخاطباً إياها:

عيناك تتلألئان ككأسي شراب،
مثل كنوز ملك الري[17] حاجباك
تؤجلين دوما لقاء اليوم إلى غد
والله وحدهُ يعلم غدك متى يكون[18]

وفي الختام لنتلُ مع شاعرنا هذه الابيات الروحانية الصافية التي، إن دلت على شيء، فانما تدل على كثرة وقوة إيمانه وتعلقه بمبادئه الصوفية وبقيمها الروحية وسمو ذاته ونفسه المطمئنة.

سعداء يهنأون برفقة الله
ويمجدون حمده بتلاوة آياته
«الحمد» و «قل هو الله»
سعداء مَنْ للصلاة دوماً مقيمون
جزاؤهم الجنان الخالدة[19]

ملاي جزيري (١٤٠٦ - ١٤٨١)[20]: إن العهد الكلاسيكي للشعر الكردي يبدأ في القرن الخامس عشر بمجموعة من أروع الشعراء، يأتي في مقدمتهم الشيخ أحمد النيشاني، المعروف تحت لقب ملّا جزيرة، حيث يعد ديوانه عن الصوفية والتصوف من الصعوبة بمكان إلى درجة يصعب معها فهمه وقراءته، وهو يستخدم نفس مواضيع الصوفية الفارسية[21]. . . . . . .

وذلك ان ملا جزيري تأثر كثيراً بالشاعر الفارسي حافظ، حيث لا يخلو ديوانه لا من جمالية ولا من نفس صوفي. وقد استعمل ملاي جزيري في اشعاره الاوزان الفارسية والعربية؛ فقد تغنى، مثلما فعل من سبقوه بالحب في كل أشكاله الأكثر مثالية»[22].

يمكن اعتبار ملاي جزيري واحداً من أكبر شعراء الصوفية حيث تتطرق أغلب اشعاره

إلى مواضيع الغـزل والتصوف. فسلمى تجسد في اشعاره رمز الأنثى، سواء تعلق الأمر بالعشق الدنيوي الجسدي الزائل أو بالعشق الروحي أو العشق الالهي الأبدي السامي. فإن النهاية (أي المبتغى النهائي) تتعلق أساساً بالعشق الذي يجمع كل متصوف، وهو حب الذات الالهية.

لقد نظم ملاي جزيري خلال حياته الكثير من القصائد والاشعار الصوفية، نورد هنا واحدة من قصائده:

إن أولى النعم التي منّ الله بها علينا
كانت الكأس والشراب في كتاب الصراط المستقيم
جمال النفوس واكتمالها أشياء لا حد لها
وكل ما لا بداية له ليست له نهاية
لقد شهدنا فيض العلوم والحكمة عندما دار كأس العاج
ىن أيدي غلمان الموتى[٢٣] أقسم بالله وبآيات كتابه المقدس
أنه ما لم تشرب الخمر من بين يدي بائعيها
وما لم يفقد الشعور، فلن يُبلغ الصراط المستقيم
الذنوب والفراق والخنوع أعمال لا علاقة لها بالحانات
فليكن كل داخل إلى الحانة عالم
العشق بدأ بالعين ثم سرعان ما أصاب القلب
ولكن شعلته امتدت ذرة ذرة إلى الجمرات
عشق يتقدم نحو الملا[٢٤] شاهراً سلاحاً وعازما
ما العمل أمام الخطر وإلى من أشتكي شقائي
بريق الكأس في يد الحبيب يزيل الصدأ عن القلوب
هكذا يحدثنا براه موكر[٢٥] معلم الزرادشتية
مراتب العشق والتلذذ، ألغاز تقديس الأصنام
مئات الكتب والكتابات لا تليهم حقهم من الدراسة والاهتمام
الآية (حتى يكون ضميري مرتاحاً) تعني (اليقين عن الذات)
لكن يقين اليقين هو خاتمة المسار
لأن الملك لا يعني شيئاً في نظر الملا
فلن أبتاع نهائياً،

ولو مقابل كل مال الدنيا،
ذرة من العطف الالهي
الذي هو المنى والختام[٢٦]

أمام عدم تمكنه من الفوز بوصال حبيبته سلمى، يتحرك عشق ملاي جزيري إلى عشق روحاني، عشق الذات الالهية وعشق شخصية نبي الاسلام:

قبل أن تتكلم الارواح، قالوا
قالوالم يكن لهذا العالم وجود
الكون، الارض لما كان لهما وجود
العرش والكرسي خفيان تحت قدمي المبهم
لكن جمال الله، مثل ذلك الذي
يجتاح بنوره خط الاستواء
ذلك النور وجد دائماً
جمال الله والعشق الحقيقي شيء واحد
العشق هو العاشق وجماله معشوقه
مثل الشمعة والفراشة
الجمال والعشق كانا في زمنهما قديمين
ثم تفرقا، وعيا احداثاً وصارا صفتين مختلفتين
الاول صار مرادفاً للجمال والرقة من أجل الذات والاتقياء
والآخر عند الصوفية، صار شعلة، سمواً وانجذابا
الحبيب والمحبوب هما في الواقع مرآة واحدة
صاروا واحداً لأنهم في الأصل واحد
الانفعال واتخاذ طريقة الصوفية، دون عشق، هراءٌ
فالجهد دون رغبة مهما بذلت ظل عقيما
من اتبعوا طريق العشق والطريقة[٢٧]
لا ذكر لاسمائهم فهم كثرة[٢٨]

أحمد خاني (١٦٥٠ - ١٧٠٦)[٢٧]: عاش الشاعر والمفكر الكردي الشهير أحمد

خاني خلال القرن السابع عشر الميلادي، وقد كان صاحب رؤية فلسفية مماثلة لرؤى كبار فلاسفة الاسلام الآخرين. فها هو يتوجه إلى الله يناجيه، يتحدث عنه وعن الكون الذي هو خالقه:

آه ربي، إن الوصول إلى حكمتك
ومعرفة جوهرك أمران مستحيلان، الحمد لك!
إن طالب العلم، الباحث عن المعرفة
قال عنك ما عرفناك
فما عساه يقول خاني، وهو الجاهل
وليس في مأمن من الانحراف[٣٠]

بعد استكشاف ومعرفة عميقة بعالم التصوف واستيعاب مختلف مذاهب هذا الفكر، يحاور خاني القلب:

أرجوك، لا تتبعه بعيدا
حتى لا ترميك الروح
رحيلك يصير خروجا
فلا تكن خارجاً حتى تصير داخلا
لا تتركه لتصير واصلا
لا ترفض من قلبك السني
ماذا بك أنت مني
اثبت جيداً حتى لا تكون خلفا سيئا
لكي تصل إلى لغز المعارف[٣١]

في إطار مواقفه الفلسفية التي يمكن ان تكون متأثرة بالصوفية ويمكنها كذلك أن لا تكون، يعتبر خاني ان الحب بنوعيه (حب الانسان للانسان وحب الخالق) يشكل جزءاً لا يتجزأ من حب الله ولا يرى أي فرق بين هذين النوعين:

إن كانوا شيوخا أو ملالي أو أمراء

دراويش، اغنياء أو فقراء
فليس هناك من لا يكون طالباً للجمال
وليس هناك من لا يكون راغباً في الوصال
هناك من يرغب في حسنى لا يزال
وهناك من يريد القالب الباطل
ولكنهما يادوست سواء وواحد يقينا[٣٢]

إن خاني مثله مثل كل رجالات الصوفية، يميز بين نوعين من العشق، وبالتالي يقر بوجـود نوعين من العاشقين: النوع الاول يخص اولئك الذين يطمحون إلى الحب في الحياة وبالتالي يحرمون منه في الدار الآخرة، أما النوع الثاني فيخص اولئك الذين يرغبون في عشق الآخرة، وهؤلاء يحرمون كذلك من العشق المادي المحسوس والزمني الذي يطبع دنيانا هذه.

لكنه يعتبر في ذات الوقت ان هذين النوعين من العشق يعبران ويدلان الواحد تلو الآخر على إرادة معينة في المعاناة تتكيف حسب حالة ووضعية كل واحد. لذلك نراه يدعو الناس إلى العزوف عن العشق الجسدي الزمني المحسوس لأنه يعتبره مخرباً ومهدماً للحب:

إن قامة تهواها هي الخشبة
وإن ضفيرة تألفها هي حبل المشنقة
إن جذبة أخذتك الروح عندها
إن سر أظهرته هو الموئل
فلا تؤمن بالضفائر والشامات
ولا تعط المال للشامة هباء
فلا يربطك بالشعر المتناثر
ولا تهيمن بقوس الحاجب
رغم أنك الخليل ياصاحب البلاء
فبستان الورد يغدو لك نارا[٣٣]

مولوي (١٨٠٦ ـ ١٨٨٢): يعد مولوي واحداً من كبار الشعراء الاكراد الذين كتبوا

ونظموا أعمالهم باللهجة الهورامية (الكورانية). ويتحدث في شعره عن مواضيع الغزل والحب والوصف. لكن جزءاً هاماً من اشعاره يتعلق بالصوفية والتصوف.

«على نفس -مستوى شعراء الصوفية الايرانيين، كان مولوي يحتل مكانة رفيعة بينهم. فبعض الشعراء المتصوفة الايرانيين أمثال جلال الدين الرومي وحافظ الشيرازي وآخرين غيرهم اثروا كثيراً وطبعوا بطابعهم أشعار مولوي الصوفية»[٣٤].

«أيها الشيخ الغني!
الثراء اللامنتهي الموهوب من الله
مكان الحقيقة، نور محمد
مرحلة الغناء اجتزت وعبرت
وفي ساحة الخلود تمددت
أيها الشيخ!
أنت الشيخ الذي جُمعت فيك
خصال الروح والفعل
انتصرت بهذا النور الذي تجلى في الله
تربعت في مكان من
قال له الله: اقترب
أنت صاحب الأسرار السبعة
الخاصة بعالم الطريقة
مصدر التقاء المنهجين
الطريقة ثم الشريعة
أنت صاحب جناحين
فأنت صاحب نورين اجتمعا فيك
كامل الطهارة أنت وتراب الأرض لا تحرق أبدا
مكانك فوق الملائكة رفيع
وقلبك، بالحان الانعكاس الالهي، مليء
وموقعك مياه وفيرة آتية من هناك
أيها الشيخ!
أنت حاضرٌ بجسمك بيننا

ولا تحترق أبدا
وبروحك، عند الله، تسمو
مركز الدائرة، هدف النور الالهي
ثابت، لا تتغير في ظلال الله
يارب!
إفتح قلبه أكثر واسعد روحه»(٣٥)

إن الشعراء الذي اتينا على ذكرهم هنا تطرقوا بكثرة وبتركيز شديد إلى مفهوم الصوفية والتصوف. وهذا يرجع بالدرجة الاولى إلى تأثير الديانة الاسلامية و كذلك إلى الأثر الذي خلفه بعض الشعراء المتصوفين بالبلدان المجاورة. ونخص بالذكر جلال الدين الرومي، حافظ الشيرازي، جامي... الخ. وبالتالي، فان شعر التصوف في الأدب الكردي لا يختلف كثيراً عن شعر التصوف الذي شهدته البلدان المجاورة للمناطق الكردية بشكل خاص وبلاد الشرق بشكل عام.

الهوامش:

(١) عبد الرحمن الجامي، حياة الصوفية (Lavie all Soufis، ترجمه من الفارسية إلى الفرنسية سيلفيستر دوساصي (Syluote De Secy)، دار نشر Orientales، باريس ١٩٧٧، ص ٢٠.

(٢) Jean Chevalir, Le soufisàe, Edition Presses Universitaires de France, Paris, 1984, p.3,

(٣) Henri corbin, ceatlue iàagination in the sufism of Ibn Arabi, Trans by: Ralph Manheim, London, 1969, p.149

(٤) نفس المصدر، ص ١٥١.

(٥) نفس المصدر، ص ١٥٦.

(٦) نفس المصدر، ص ١٥٠ ـ ١٥٧.

(٧) P. Arthos sehlip, The philosophy of Karl Jaspr, First Editicn, New York, 1957, p.627

(٨) علاء الدين سجادي، «التصوف في الشعر الكردي»، ضمن كوري زانياري كورد (المجمع الكردي)، المجلد السادس، بغداد، ١٩٧٨، ص ٤٦.

(٩) Clemenl Huart, Ler Cuatrains de Bâbâ Tahir' Uryan, Extrait du Journaf Asiatipue, Edition Imprimeie Natimalz, Paris, 1886, p.10

(١٠) KAMAL MAAROF, Lo lurs, le lwuistan erpe paete Baba Tahir Hamadani: dibuts de La Litterature kurde, Paris, 1989, p.42

(١١) كمال معروف، نفس المصدر، ص ٤٣.

(١٢) أي ٨ + ٤ = ١٢ وهم الاثنا عشر إماماً المعروفين لدى الشيعة.
(١٣) كمال معروف، نفس المصدر، ص ٤٣.
(١٤) نفس المصدر، ص ٤٤.
(١٥) نفس المصدر، ص ٤٤.
(١٦) نفس المصدر، ص ٤٥.
(١٧) مملكة مشهورة بخزائنها وكنوزها.
(١٨) كمال معروف، نفس المصدر، ص ٤٨.
(١٩) نفس المصدر، ص ٥٢.
(٢٠) اسمه الحقيقي الشيخ أحمد، ولد في بوتان (بتركيا)، وقد طبعت أشعاره عدة مرات بالعراق وتركيا وسوريا (من طرف قامشلي، وذلك تحت عنوان «العقد الجوهري في شرح ديوان الجزيري» سنة ١٩٥٩) وقد تمت إعادة طبعه من جديد من طرف صادق بهاء الدين تحت عنوان «ديوان ملاى جزيري»، دار نشر كوري زانياري كورد، وذلك سنة ١٩٧٧.
(٢١) Thomas Bois, Cannaissance deo kurdes, Edition khyat, Beyrouth, 1965, p.127.
(٢٢) Roger Lercot, Litterature Ruzde in Encyclopedic de La Pléiaods, Ed. Gallimard, p.801.
(٢٣) وهم رجال الدين في العقيدة الزرادشتية
(٢٤) يقصد نفسه، أي الشاعر ذاته.
(٢٥) رئيس الكهنة ورجال الدين.
(٢٦) صادق بهاء الدين، ديوان ملاي جزيري، (باللغة الكردية)، دار نشر كوري زاياري كورد، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٤٩ - ١٥١.
(٢٧) مصطلح يعني المنهج الذي يتبعه رجال الصوفية واتباعهم.
(٢٨) صادق بهاء الدين، نفس المصدر، ص
(٢٩) اسمه الحقيقي أحمد ابن الشيخ الياس، ولد بمنطقة بايزيد (بتركيا) وواصل دراسته بمدارس المنطقة الدينية. حصل على الاجازة (رتبة الملا) وخلف عدة أعمال أدبية رائعة نذكر اهمها وهي: الملحمة الشعرية «مام وزين» التي ترجمت فيما بعد إلى أغلب اللغات العالمية (الفرنسية، الالمانية، الروسية، العربية... الخ)؛ «نوبهار» وهو انجاز شعري رائع في شكل قاموس كردي - عربي كان الشاعر يبغي من وراء نظمه تعليم الاطفال الاكراد اللغة العربية، وقد تم طبعه بدمشق سنة ١٩٥٥، وأخيراً نذكر كذلك «عقيدة الايمان» الذي تمت طباعته باسطنبول سنة ٩١٨
(٣٠) أحمد خاني، «مه م وزين» دار نشر كردستان، أربيل ١٩٢٣، ص ٦
(٣١) نفس المصدر، ص ١١٣.
(٣٢) عز الدين مصطفى رسول، أحمدي خاني (١٦٥٠ - ١٧٠٧) شاعراً ومفكراً وفيلسوفاً ومتصوفاً، دار نشر الحوادث، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٦٤.
(٣٣) نفس المصدر، ص ٣٦٣.
(٣٤) سجادي علاء الدين، ده قه كاني ئه ده بى كوردي (نصوص الأدب الكردي)، دار نشر كوري زانياري كورد، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٧.
(٣٥) نفس المصدر، ص ٩٨ - ٩٩.



جسر مارينا

علي محمد

جلس بمواجهة السهل سانداً ظهره إلى جدار ضريح ، شيد فوق قبرين، تتوجه قبة صغيرة انبثق منها صليب مرمر. رفع الناظور إلى عينيه وبدأ يراقب الطريق والجسرين، والمسالك المفضية اليهما . كان الطريق يمور بالحركة . مئات الشاحنات العملاقة، والحافلات ، والتانكرات، والسيارات العسكرية تزحف ببطء على هذا الجسد الاسفلتي . حرك الناظور نحو جسر مارينا. «انه أبعد، لكنه لا يختلف عن الاول. سأحاول اقناع رشدي». ازاح الناظور عن عينيه وراح يحدق في الطريق الذي بدا كخيط رفيع . تصور نفسه في احدى السيارات الذاهبة إلى بغداد . تخيّل دهشة أهله بدخوله المفاجىء : «ربما سأبكي معهم بعد سنوات الفراق هذه» . حاول ان يتذكر اسماء الاطفال واشكالهم . انقبضت ذاكرته ثم انفرجت ببخلٍ شديد عن خليل ونورا ونجلاء فقط : «كيف يكون خلّو(1) حين تغادره طفولته؟ أما زالَ مولعاً بالقصص والرسم وكرة القدم، أم انصرف عنها ليعاكس الصبايا؟» ابتسم . تخيّل نجلاء جالسة كعادتها على فخذه وقد كعب نهداها . ابتسم مرة أخرى . سمع حفيفاً في الدغل خلفه . استدار بسرعة ويده على عتلة سحب الاقسام ، فرأى عضاية كتمساح صغير برقبة حمراء وجفنين زرقاوين . وحين فكر بالتواصل مع شريط الذكرَيات اكتشف انه نسي اللقطة الاخيرة . وبدت ذاكرته مشوشة اختلطت الصور فيها وتعاقبت بشكل جنوني . حاول ان يقودها للاستكانة عله يمسك موضوعاً واحداً، لكن

محاولته اضافت ثقلاً جديداً على دماغه. التجأ إلى الناظور وراح يحدق بالطريق المتخم بالسيارات. كان دوي ماكناتها الهائل يحوم في الجو. «ربما سيتوقف المرور على الطريق ساعات أو اياماً! ولو تكون على الجسر، ساعة الانفجار، مدرعة، أو سيارة عسكرية محملة بالعتاد!» «أيباه!»(٦) ورفع قبضته عالياً بنشوة. ما لبث ان داهمه ملل الحراسة، فنهض ليدخل الضريح. كانت احدى بلاطات القبرين مزاحة فكشفت عظاماً بيضاء متناثرة. ثم رجع إلى موقع الحراسة ليراقب الطريق. تذكر حواره مع مساعد آمر السرية حين أتى ظهر أمس إلى عريشته الصغيرة التي صنعها من اغصان العفص والبلوط، ليلوذ بها من اشعة الشمس والطائرات. كان غافياً فايقظته خشخشة الاوراق حين لامسها المساعد.

ـ نائم؟ آسف. ازعجتك!

ـ لا! اقترب. هنا في الظل.

اقترب واخرج علبة السجائر. قدم اليه واحدة.

ـ شكراً! لا أدخن، كما تعرف. ـ

ـ والله يارفيق ما اقدر اصدق انك لا تدخن.

ـ تركت قبل سبع سنين.

ـ لطيف! والآن، ندخل الموضوع. عرفت تفاصيل عملية الامس؟

ـ أي!

ـ قررنا اعادتها. لا مبرر لالغائها. لم يكتشفوا أي شيء.

ـ كيف عرفتم؟

ـ مرّ بنا فلاح من قرية كرَمابه. لم يشاهد أي تحرك غير معتاد في المنطقة، أو على الطريق.

ـ ممتاز! نرجع إلى موضوعنا.

ـ اجرينا تبديلات على المجموعة. هذه المرة يحتاج التنفيذ إلى هدوء ودقة أكبر. لا تغيير في قيادة المجموعة. ستنظم أنت، ومستشار الفصيلين، وبيار، وحسين، وفهد اليها. مستعد؟

ـ نعم! رغم مرضي.

ـ اذا كنت مريضاً نختار غيرك.

ـ لا! مرضي بسيط. «وفي الحركة بركة»

ـ اذاً، نلتقي الساعة الرابعة.

وقبل الرابعة أودع حاجياته الخاصة لدى علاء، ونقود ادارة السرية لدى آمرها. تذكر هذا الحوار فشعر بالندم. «لم قلت سأشارك في العملية رغم مرضي؟ أهو

تبجح ومزايدة، أم إعتداد، أو ضعف، أو. . . ؟ اذا كنت سأذهب فلماذا قلت ذلك؟ ماذا سيكون موقفي لو أستثنيت، وأنا عضو القيادة العسكرية للسرية؟ ربما يظن أحد الانصار اني خفت المشاركة في العملية!

أدار الناظور إلى جسر مارينا. كانت حركة السيارات طبيعية. انزله عن عينيه وسرح النظر في السهل الممتد حتى الجبال البعيدة. «في عملية حرق السيارات استغرق سيرنا إلى جسر گرمابه أكثر من ساعة ونصف. أما إلى جسر مارينا، فسيأخذ منا أكثر من ساعتين ونصف.»

استدار حيث حلّت المجموعة ورفع الناظور إلى عينيه: كان بيار مستلقياً على الصخر المسطح ناشراً ذراعيه في الظل والشمس تلفح ساقيه، وفهد منشغلاً بتزييت الـ (آر. بي. جي. - ٧) وهو يحرك شفتيه ببطء، ورشدي منصرفاً لفحص الدائرة الكهربائية. فهو لا يمل من اعادة التجربة. أما الباقون، فربما دخلوا للنوم في الغرفة الباردة التي نحتها الرهبان في جسد الجبل.

القى نظرة سريعة على الطريق ثم إلى قعر الوادي المؤدي إلى الدير، وعلى القمم المحيطة بالموقع. وضع الناظور إلى جانبه وراح يحدق في الافق البعيد. مرت عليه ذكرى جلستهم عصر البارحة قرب قرية گلناصكي في انتظار عودة شاكر وبيار من شراء السجائر والمعلّبات. لم يطل بهم الضجر، فسرعان ما ظهر سرب من الحوريات يمشين الهوينا، وجرار الماء على الأكتاف، مصوبات عليهم نظرات قلقة تفضح الرغبة المكبوتة. ركز عينيه على ذات الثوب الازرق، كانت ميساء شقراء. تمنى لو يتسنى له تقبيل ثغرها ومفرق نهديها. تخيلها زوجته، متنازلاً عن شرطه في زوجة متعلمة، موظفة مثله، فراح يعلمها القراءة و«الحكمة»، وعادات أهل المدن.

تنبه إلى حركة خلفه. استدار واضعاً الناظور على عينيه فامتلأت العدسة بوجه فهد الاسمر الحزين. سلمه الحراسة وانحدر صوب المجموعة، ودخل الغرفة الصخرية لينام. توسد مزودته. حاول ان يغفو. ليلة البارحة لم يناموا سوى ثلاث ساعات وأمامهم ليلة بلا نوم، ربما حتى الفجر. ماجت في رأسه أفكار وصور شتى. أحس بالصداع. ظل يتقلب. شريط مليء بالناس والضوضاء. تسللت برودة الفيء إلى جسده فاقشعر بدنه قليلاً. خاف ان يمرض فخرج متوجهاً إلى رشدي المنهمك في تجربة الدائرة الكهربائية.

- ها؟

- O.K !

- فكرت بجسر مارينا؟

- أي! عندنا وقت كاف. كيف الحالة هناك؟

ـ طبيعية. الحركة على الطريق اعتيادية.

وبعد صمت قصير اضاف:

ـ لو نروح إلى جسر مارينا نتجنب كل الاشكالات المحتملة. ربما لغموا منطقة الجسر!

ـ لا يمكن! المنطقة كثيرة الناس والحيوانات. كم المسافة إلى جسر مارينا؟

ـ ربما أقل من ساعتين ونصف. والمسافة بين الجسرين لا تتجاوز كيلو مترين. وأكثر الأرض مزروعة أو محروثة ستكون حركتنا صعبة، لكن. . .

ـ بعد انتهاء حراستي نناقش الموضوع.

نظر إلى واجهة هيكل الدير المتهدمة ثم حث خطاه إلى الردهة الرئيسية. زكمت انفه رائحة الروث القديم، الذي رفع ارضيتها شبرين. انتظر حتى تعتاد عيناه ضوءها المحتضر. ببطء أخذت تتوضح على الجدران الاشكال والحروف. كان جدران مسودة من دخان النار التي كان الرعاة يتدفأون عليها عبر السنين. الامنيات والشعارات التي كتبها بعض انصار مفـرزتـه، حين جاءوا إلى الـدير أول مرة، تبدو وكأنها خُطّت اليوم. ساحت عيناه فوق العبارات الثورية الجديدة، وكتابات المفرزة الاولى التي مرت على الدير قبل أكثر من سنة، ودعاء إلى الرب ليعمر الدير من جديد، وامنيات عاشقين لتحقيق حلم العرس، وسطر من الانجيل بالحرف السرياني، شعار المطرقة والمنجل، «كردستان يانه مان»[3]، خوذة مهترئة فوق الروث، تخطيط فطري لصدام وقد استطالت اذناه كالحمار، امنيات للسلام، قلب يخترقه سهم مع حرفين بالانكليزية، على الرفوف قرب المحراب قاعدتان لتمثالين وبقايا قدم. كانت قاعات الدير مقفرة لا من الحياة حسب، بل من كل بدع الرهبان ومخترعاتهم واضويتهم الملونة وزخرفة المرايا. وخزه حزن غامضٌ حين تصور هذه الجدران أيام عزها وقد ازدحمت بصور القديسين والملائكة، ووجوه المعذبين الخاشعة المشدودة إلى الروح القـدس المحلق في ملكـوت الـرب ورأسـه مؤطـر بهالة النور السماوية. تصور الزوايا والمحراب عامرة بتماثيل وصور العذراء الضارعة، أو الحانية، أو الغاضبة، أو المكلومة بجرح الثكل المرير، ومن شمعدانات ذهبية، وايقونات ومباخر. وربما زينت هذا الجدار لوحة العشاء الأخير حيث يتراص التلاميذ الأحد عشر على جانبي يسوع وهو ينظر بشماتة إلى يهوذا. أين رائحة البخور والزيت والفلفل والبصل المقلي؟

صعـد إلى الـردهـة العليا فوجد حسين يقرأ وشم الحيطان، فربما قد شاهده من النافذة، فانهالت اسئلته:

ـ أقـول! ما الـداعي للكتـابـة على جدران هذا الدير المنعزل المتروك؟ من يقرأ نداءاتهم واحتجاجاتهم وامانيهم؟ يتصورون هذا الدير «هايد بارك»؟!

ـ ما سمعت بادب الحيطان؟

ـ لا! صحيح يوجد ادب حيطان؟!

ـ أي! في الحقيقة التسمية مجازية. الناس، أحياناً يكتبون همومهم، أو امنياتهم على حيطان الدوائر والسجون والمعتقلات، على الصخور وجذوع الاشجار وأبواب الجيران، ناس يكتبون للذكرى، وغيرهم ينفسون عن الآلام ودفائن الصدر، بعضهم لاطلاع الآخرين على افكارهم. الاحتجاج، ياعزيزي ابو عليوي، يأخذ أشكال متنوعة، حتى المراحيض العامة لم تسلم منها. مملوءة بالكتابات والرسوم. منها المبتذل الفاسق ومنها للاحتجاج أو للسخرية من السلطة. ويسميه البعض «أدب المراحيض».

ـ تعتقد قديم جداً؟ أقصد الدير.

ـ لا! حسب علمي بنت دير «مارياقو»[1] بعثة تبشيرية فرنسية قبل حوالي ٤٠٠ سنة.

ـ تأخرنا. نروح نتغدى.

ـ أتمنى نجيء للدير بلا عمل عسكري.

ـ تدري، موقع هذا الدير يحرك خيالي بشكل جميل.

وبحركة مسرحية مفتعلة مد يده نحو بقعة خضراء تزين احدى زواياها صنوبرة باسقة. واكمل:

ـ مرّات، اتخيل هذا الدير مزدحم بالراهبات والرهبان بازيائهم المتنوعة، محاطين بهذا الصرح العالي على هذا الجبل الشاهق. موقعهم هذا يجعلهم يشعرون وكأنهم يعيشون في الاعالي ـ في منطقة بين الارض والسماء ـ قريبين من السماء بعيدين عن الارض، ينظرون إلى السهوب الممتدة أمامهم وهم ينشرون ادعيتهم وصلواتهم على ساكنيها، يطلبون من رب السماء القريبة الغفران والرحمة لهم ولكل المساكين والمحرومين والخاطئين. وخلفهم جوقة تزفل بالبياض تنشد من مزامير داود الحزينة.

تظاهر حسين بالاندماج مع المشهد فتصنع الجد هو الآخر قائلاً:

ـ خيالك رومانسي. هاك تكملة المشهد: وعلى تلك الربوة الصغيرة، ينتصب رئيس الدير، راهب ربعة في الخمسين،.على صهوة جواد أصهب، ورداؤه الكهنوتي الارجواني الموشى بخيوط الذهب والفضة والحرير ينحدر من كتفه على عجيزة الجواد حتى منبت الذيل، حاملاً عصاه المقدسة، وهو ينظر إلى تلك السهوب، راعياً بنظراته العطوف كل الهائمين عليها.

إنفجرا ضاحكين. قاطعهما صوت شاكر يناديهما للغداء.. واصل حسين كلامه وكأنه لم يسمع النداء:

ـ لو كان هذا الدير في بلد متحضر، لحولوه إلى متحف أو موقع سياحي بدل هدمه،

لكن. . . .

- بلا لكن. الجماعة ينتظرونا.

* * * *

في الرابعة عصراً تهيأوا للحركة. ألقى رشدي عليهم التعليمات بصوت هادىء:

- رفاق! في بداية حركتنا تكون المسافة بين نصير ونصير ١٠ - ١٥ متر، ثم تقصَّر كلما قلّ ضوء النهار. راح نتوجه إلى جسر مارينا. حسين، شاكر، سلام عليكم شَيْل الصندوق. مهمة سعيد وبيار شَيْل الأعمدة. من هذه اللحظة إلى رجوعنا يبقى تسلسل المفرزة نفس التسلسل الذي نبتديء به. سر الليل «٣١ آذار».

أحد عنده سؤال؟

* * * *

حين وصلوا إلى قعر الوادي كانت الشمس تحبو نحو الافق. جلسوا على حضيض الجبل، الذي يختبيء السهل خلفه. اشعل المدخنون سجائرهم وأخذوا يمصون دخانها بقوة، فلربما سيحرمون من التدخين ساعات، أو الليل كله، أو قد تكون هذه سجارتهم الأخيرة!

قبل الغروب تحركوا نحو السهل. نفس التسلسل، نفس المسافات. . كان رشدي يتقدمهم والناظور لا يستقر على صدره. . يستكشف المنطقة بحذر. أثار نهيق الحمير ونباح الكلاب قلقاً شديداً لديهم، رغم بعد القرى عنهم، وعدم خشيتهم من اهاليها. أخذت اضوية السيارات البعيدة، والقرى المكهربة التي في الجهة الأخرى من الطريق تسطع بضوء خافت. وبدأت حمرة الشفق تلون الأرض بلون شفاف حزين، انساب على سنابل الحقول ليزيد ذؤاباتها قتامة. كلما اقتربوا من الجسر زادت وقفاتهم لاستكشاف المنطقة، وكلما زاد الظلام عتمة صعب السير على تلك الارض المزروعة أو المحروثة، فالظلام يسلبهم القدرة على تبين موطيء القدم. . كما زاد احساسهم بثقل السلاح والعتاد والقذائف والمزاود، وأصبح الزمن أطول من المعتاد. كان سيرهم نحو الهدف «بالاتجاه» مخترقين الحقول بزاوية حادة مع الطريق الدولي. وبعد ساعتين ونصف من التعب والتوتر وصلوا إلى المنخفض الذي أقيم الجسر عليه، والذي حفرته السيول القادمة من جبل «جباسي»(*) إلى عمق ثلاثة أمتار. كانت الحشائش والاشواك تتزاحم على حافتيه بكثافة، في حين افترشت قاعه طبقة من الحصى والاحجار، فاضطروا إلى السير المتوجس البطيء لئلا يثير ارتطام احذيتهم بها جلبة عالية. توقفوا عند منعطف حاد. ذهب رشدي وحسين يستطلعان الجسر عن كثب. كان ضوء السيارات يخفق بين فترة وأخرى على الاماكن الناتئة من حافة المنخفض، ثم يأتي هدير محركاتها المخنوق.

بعـد ساعة مشحونة بالقلق والتوتر عاد رشدي وحسين. أخذ رشدي يهمس نتائج الاستطلاع وخطة العمل المقترحة. كان المنخفض يواريهم عن الأعين حتى الجسر، ولا توجد نقطة حراسة ثابتة، بل تحرس الطريق دورية من مدرعة وسيارتي جيب وايفا. بعد مناقشة الخطة قال رشدي:

ـ سعد وسلام كمينٌ متأخر. فهد وبيار كمين على يمين الجسر وشاكر على يساره. أنا وحسين ننصب العبوة.

ـ كم يبعد الجسر؟

سأله بيار:

ـ عشرين دقيقة.. يجوز أقل!

ـ لكن تأخرتم أكثر من ساعة!

ـ تعتقد كنا في سفرة أو انسحاب؟

ـ عفواً.. ما قصدت...

لنتحرك. سعد، سلام، لا تغـادرا الموقع مهما حصل. خط انسحابنا من هذه النقطة في كل الاحتمالات.

تحركت المجموعة فجلس سلام وسعد يحدقان في البقعة المظلمة حيث تلاشت اشباح الذاهبين صوب الجسر.

مرّ الوقت بطيئاً ثقيلاً. هبت، نسمة باردة فانكمشا. لفا القمصلتين حول جسديهما بشدة، فملابسهما الداخلية مبتلة تماماً بالعرق. العرق البارد بعث قشعريرة خفيفة في بدنيهما.

صار الزمن والصمت والانتظار اثقل من الرصاص. وتشبع الجو بالقلق والترقب والخـوف. حاول سعد ان يثقب الصمت ليخفف من ثقله ووحشته، لكنه لم يجد فكرة مناسبة. حتى ضوء الشاحنات وهدير محركاتها الجبارة لم يخففا من ثقل الوقت والصمت، بل زاداها اكتئاباً.

ـ سعد! كم دقيقة تأخذ العملية؟

سمع همس سلام الاجش المتكسر.

ـ لا أدري!

ـ أقصد، بالتقريب.

ـ لا يمكن تقـدير الـوقت. يعتمـد على نوع الجسر، ارتفاعه، هندسته والامور العسكرية الاخرى. أعتقد، لو سارت الامور بشكل جيد، فساعة تكفي.

ـ كم الساعة؟

ـ حوالي ، ثمانية ونصف .

وبعد فترة صمت همس سعد :

ـ أنا ذاهب خلفك . لا يجوز البقاء متقاربين .

ـ لا تبتعد كثيراً!

ـ ١٥ متر.

انسل ببطء . فتش عن مكان مستوٍ قريب من حافة المنخفض . جلس بهدوء . روادته مخاوف شتى . ما زال بدنه يقشعر من البرد كلما هبت نسمة . تململ . اسند الكلاشنكوف إلى كتفه وحاول مطابقة «الفرضة مع الشعيرة» على هدف وهمي . كان الظلام شديداً «الأحسن الرماية العشوائية» . شعر بتشنج في عموده الفقري ، فوضع الكلاشنكوف على فخذيه وارخى جسده . داهمه نعاس خفيف . أغفى برهة ثم انتفض . أصاخ السمع وأخذ يحدق في الظلام باتجاه الجسر . جاهد لابقاء عينيه مفتوحتين ، لكن النعاس ألح عليه . تمنى لو رقد في فراش وثير دافيء . اسدل جفنيه ثم رفعهما فجأة . كان واثقاً بانه سيغفو لو بقي بلا حراك . ليلة امس ، لم تستطع المفرزة النوم في قرية «زيوا شفيق» إلاّ بعد ان غادرهم آخر الزائرين في الثانية عشر . وفي الرابعة تسللوا خارجين من القرية بلا فطور متسترين بالظلام . فلابد من مخادعة القرويين الاكراد أحياناً . انهم يعرفون حرب الانصار معرفة راحة الكف . ثم طالت مسيرتهم فصعدوا مرتفعات وتلالاً لا تحصى قبل وصولهم إلى قمم چياسبي . انتفض ثالثة من اغفاءة قصيرة . نهض . تحرك صوب سلام .

ـ من؟ سعد؟

ـ أي!

ـ ها ، خيراً؟

ـ نعست . خفت ان اغفو لو بقيت بلا حركة .

ـ كم الساعة؟

ضم يده على رأس مصباحه الصغير فتسلل خيط رفيع من الضوء إلى ساعته .

ـ تسعة وربع .

ـ احتمال يرجعون بعد ربع ساعة!

ـ ربما!

بعد فترة صمت شعر انها طالت كثيراً همس إلى سلام :

ـ أرجع إلى مكاني .

عاد إلى مكانه . وقبل ان يجلس ازاح عنه الاحجار الصغيرة . جلس يقظاً وابهامه على عتلة سحب الاقسام . اشتد قلقه . عاد ليحادث نفسه : «تأخروا . ربما حصل لهم

حادث مفاجيء، أو وقعوا بكمين؟ اذا فاجأهم العدو بكمين بهذا المنخفض يقعون في الاسر بسهولة. وهذا يجعلهم يقدّرون انهم ليسوا كل المفرزة، وربما يطلبون تعزيزات لتمشيط المنطقة! من المحتمل هم في طريقهم الينا. يجب ان أفاجيء العدو برشقات طويلة من النيران. واذا طوقونا، نتتهي كلنا. ينفذ العتاد و. . . لا أتركهم يأسروني إلاّ جثة مثقبة بالرصاص. «هي موتة لو موتين!». . يجوز ان الرصاصات الاولى مؤذية، لكن الألم ينتهي بعدها بلحظات. . لكن من غير المعقول تقدم الجيش بالليل دون آليات، دبابات، مدرعات، ناقلات». خيل اليه انه سمع حركة بعيدة. صعد بهدوء إلى حافة المنخفض ودفع رأسه ببطء. نظر صوب الطريق، لطمته برودة الهواء. انتظر مرور سيارة لكي يتبين اشباح المتقدمين نحوهم. خفق ضوء سيارة على السهل فلم يشاهد جسماً يشبه انساناً. فقط تلال صغيرة. صعد بجسده أكثر ونظر إلى الجهة التي توقع ان يكون الجسر فيها. انتظر مرور سيارة اخرى. لم يميّز أي شيء يشبه الجسر. عاد بهدوء إلى مكانه وجلس مستوفزاً قابضاً على البندقية في كلتا يديه. تعب من حالة التأهب، فتربع على الارض والبندقية في حضنه. اتكأ على مرفقه. داهمه النعاس من جديد. أخذ يتثاءب بشكل متلاحق. «ماذا لو اكتشفتهم الدورية؟ جتماً يصطدمون بها ثم ينسحبون. عندما يصلون سأجبرهم على المواصلة حتى الجبل. . استمروا. . واصلوا. . الحق بكم بعد قليل. . . اشاغلهم ثم انسحب. يمسكونا لو بقينا هكذا. . يجب عرقلة تقدمهم. يالله راح يطوقونا. . من المحتمل طلبوا تعزيزات من الجنود والمدرعات، وربما السمتيات. . اسرعوا. . هيا. » شعر برجفة المعركة تجتاح كيانه. تلاحقت دقات قلبه. انصت. لم يأته سوى الهدير المتناوب لصوت الناقلات الذي يعقب خفقات الضوء. أرخى جسده قليلاً. هدأ انفعاله. اخرج المصباح وترك بصيصاً منه يتسرب نحو ساعته. العاشرة إلاّ ربعاً. عاودته الهواجس: «تأخروا كثيراً. ليس من المعقول ان تأخذ العملية وقتاً كهذا! كل شيء جاهز ومرتب. ربما لم تترك الدورية لهم مجالاً لانهاء العملية! لكن، اذا كان الذهاب والرجوع لا يأخذ سوى اربعين دقيقة، فلا يمكن ان يأخذ وضع الصندوق نصف ساعة! عملية مثل هذي تحتاج إلى السرعة. أي تأخير يضيف احتمالات جديدة. الزمن عامل حاسم. » تحرك صوب سلام بحذر أقل. لم يفاجئه كما المرة السابقة. سأله سلام:

- ها؟ تأخروا! كم الساعة؟

- عشرة إلاّ ربع.

- لماذا تأخروا هذه المرة؟ قصدي . . .

- اعرف قصدك. احتمال أخرتهم الدورية، أو حركة غير اعتيادية على الطريق. . الحذر مهم في مثل هذه الحالة.

ـ صحيح. الحذر ضروري، لكن التأخير خطره أكبر.

ـ ياعزيزي! الحذر والتأني في مثل هذه العملية ضروري، لاننا لم نستطلع الموقع عن قرب. هذه أول مرة نجيء هنا. وكما يقول المثل: «اللي يتعود على شوفة السبع ما يخاف منّه هواي».

وبعد صمت اضاف:

ـ من المحتمل الجسر هو السبب. يجور ارتفاعه أكثر مما تصورنا وطول الاعمدة التي سرقناها من القرية لا يكفي. وعملية تثبيت الاعمدة ووضع الصندوق عليها، وربط الاسلاك، كل هذا في الظلام قضية صعبة. كان قلقي أكبر منك. أسباب التأخر كثيرة.

رانت عليهما فترة صمت ثانية ثم اردف:

ـ اذهب أشوف الوضع.

ـ لا تتأخر. ارجع بسرعة.

تحرك بهدوء وحذر في الظلام، سحب الاقسام وامسك الكلاشنكوف بيد واحدة. اخـذت تثيره قرقعـة الحصى تحت حذائه. توقف برهة. كان ضوء السيارات يكشف له المنخفض مسـافة جيدة، رغم انه لا يمس إلا شعـاف الاجزاء العالية منه. تحرك مرة ثانية. خيل اليه انـه مشى مسافة طويلة، مع انه لم يسمع سوى قرقعة الحصى، وهدير السيارات الذي يصله مكتوماً. توقف مرة أخرى لم يسمع أي شيء. كان السكون مطبقاً لم يكسره سوى طنين اذنيه ودقات قلبه. تسلق حافة المنخفض واطل برأسه ناظراً صوب الـطريق والجسـر، فلم يرهمـا. وحين مرت سيارة لم يشاهد ضوءها المباشر، فالروابي والمـرتفعـات حجبت عنه الطريق. حاول التقاط أصوات غير التي تحدثها الريح وانين السيارات تحت حملها الثقيل. نزل ببطء ولبث متردداً. «أرجع. يجب ان أرجع. تأخرت. سيقلق سلام لوحـده. ترك موقعي خطأ. ماذا لو حصل أمر مفاجيء لهم أو لسلام؟ من القلق، ربما من الخوف نفد صبري!» عاد ادراجه بسرعة دون توجس. سمع حركة تقترب ببطء. وقف بتأهب وفتح أمان البندقية، سانداً ظهره إلى جدار المنخفض. اشتد وجيب قلبه، رغم انه خمّن ان القادم هو سلام. ظهر شبح مشوش المعالم. عرفه. صفر اليه لئلا يستفزه فوقف الشبح، صفر اليه ثانية فجاءه الرد. اقتربا مسرعين. اغلق مفتاح الامان. سأله سلام بلهفة:

ـ ها سعد؟ هل شفتهم؟ تأخرت؟

ـ يالله نرجع. ما شفتهم. الطريق بعيد. خفت ان يتفاجأون. لم يتوقعوا ان نترك مواقعنا. ربمـا يحسبونا عدواً. لكني لم اسمع أي شيء غريب. اخطأت بالابتعاد عن الموقع، والآن لحقتني أنت.

ـ مكاننا قريب. أنت تأخرت. كم الساعة؟

ـ لا أدري.

وعلى ضوء البصيص الطالع من بين اصابعه المضمومة على المصباح نظر إلى الساعة.

ـ عشرة وثلث.

ـ ساعتين لعملية بسيطة!؟

ـ ياعزيزي. «الغائب عذره معاه». وأنت تعرف رشدي بطيء. ما سمعت عبارته المفضلة «الخطأ الاول هو الخطأ الأخير»، وعنده حق. انها (T. N. T) وليست لعبة.

ـ هذا اذا كان التأخير معقولاً.

ـ اني راجع إلى مكاني. انتبه، ربما يصلون قريباً.

عاد إلى مكانه وجلس واضعاً البندقية في حجره. «محتمل فوجئوا بكمين، أو حراسة مشددة قرب الجسر، وينتظرون انسحاب الكمين أو الحرّاس.. أو الدورية لم تترك لهم فرصة، وليس في نيتهم تأجيل العملية.» تذكر كلمات المستشار السياسي للسرية وهو يودعهم:

ـ هذه المرّة يجب تنفيذ العملية. تعرفون اهميتها العسكرية والسياسية والاعلامية. الطريق ستراتيجي والسلطة تنقل عليه اسلحة واعتدة عسكرية من اوربا وتركيا. والمناسبة عزيزة، لا يمكن ان تمر دون عملية.

نهض. «مهما كانت المبررات فهم تأخروا كثيراً.» حدّق في الليل البهيم آملاً ان يلمح أشباحهم، أو يسمع وقع اقدامهم. عادت اليه الهواجس مرة أخرى. حاول ان يتخيل عودتهم فرحين وهم يوصفون انفعالاتهم والمفارقات التي مرت بهم. بعد قليل اكتشف ان الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة. «ثلاث ساعات.. ثلاث ساعات.. طبعاً، هم منشغلون بتفاصيل العملية، أما أنا وسلام فما عندنا إلّا هذا الصمت الرهيب والانتظار.. الانتظار الطويل مع كل الاحتمالات.» سمع حركة قادمة. ظهر شبح سلام وهو يهمس بتوتر:

ـ سعد! سعد!

ـ ها!

ـ تأخروا أكثر من اللازم. الحل؟ لا يجوز أن نبقى على هذه الحالة. ربما يحتاجون مساعدتنا!

ـ لا اعتقد. لو احتاجوا مساعدة لطلبوها. سمعت شيئاً غير اعتيادي؟

ـ لا! صوت السيارات فقط. صحيح، الحق معك. لو حصل شيء لقلبت الحكومة

الدنيا. لكن تأخرهم يحطم الاعصاب!

- لا تقلق. صحيح تأخروا، لكن ما زال عندنا وقت كافٍ للوصول إلى الجبل.

- كم الساعة؟

- الحادية عشرة والنصف تقريباً.

- وتقول لا تقلق؟ ثلاث ساعات ونصف انتظار، بلا حركة، ولا حتى مراقبة أو استطلاع، شيء نتلهى به..

- يكفي كلام. لا أتوقعهم يتأخرون أكثر. نروح إلى مكانك وننتظر سوية، ربما هذا يخفف علينا ثقل الانتظار.

جلسا متلاصقين يحدقان في الظلام، لا يسمعان سوى انفاسهما، كانا يتوقعان قدومهم في أية لحظة. والزمن يمر وئيداً ويدوس على صدريهما بقدم فيل.

أحس سعد ان للثانية اجزاء ملموسة بامكانه ان يعيشها أو يفكر اثناءها بقضية، للثانية زمن محدد له امتداد متميز.. يستطيع الآن ان يفرق بينها وبين اللحظة بدقة.. انه يعيش هذه اللحظات التي تتجمع لتكوّن الثانية، والثواني تتراكم ببطء وانتظام لتصنع الدقيقة.. والساعات.. الساعات تصبح ثلاث ساعات ونصف. تذكر تنفيذهم عملية حرق السيارات واسر السواق الاجانب على هذا الطريق نفسه. استغرقت العملية خمس ساعات، لكنه لم يجدها طويلة كهذه.. كانت مشحونة بالحركة، الانفعال، الخطط، الاوامر، الركض، التهديد، المطاردة، صوت الرصاص والقذائف، و.. و.. لكن هذه، رغم مرور هذا الزمن، لم تتحقق بعد. ربما لا تنجح! خطأ واحد في الدائرة الكهربائية، في ساعة التوقيت، في الصاعق.. لو حصل واحد من هذه الاحتمالات البسيطة، ستفشل العملية، ويكون الجهد ليس عبثاً فقط، بل خطراً. ستتعرف السلطة على الاساليب وربما تفاجىء برد يكبدنا خسائر فادحة!

— كم الساعة؟

همس سلام بصوت نافذ الصبر.

- الثانية عشرة تقريباً.

ونهض نازلاً إلى قاع المنخفض وأخذ يروح ويجيء بلا حذر وكأنه يريد ان يدوس على قلقه، نزل سلام ايضاً. وبلا اتفاق تحركا صوب الجسر حاملين الحقائب وعصايين رفيعتين. سارا بسرعة صامتين، ربما لم يبق لديهما ما يتحدثان به. كانت أمواج الهواجس والقلق والخوف تتقاذفهما. انهما الآن وسط اللجة، لكنهما مضيا قدماً. ليس بمقدورهما الانتظار أكثر. وبعد مسير عشر دقائق سمعا قرقعة في بطن المنخفض. وبحركة غريزية اندفع كل واحد منهما إلى جانب واليد على مفتاح الامان. وحين لاحت اشباح القادمين،

صفر سعد . توقفت الاشباح . عاود الصفير، فجاءه الرد . تسارعوا للقاء . بادرهم سلام :
- الحمد لله على السلامة! ها؟
فرد عليه رشدي بثقة :
- شكراً. O.K.
- تأخرتم!
- نحكي فيما بعد . نصبتم اللافتة؟
- لا ! انتظرناكم . ننصبها الآن .
- أجيء معكم .
قال حسين . فحاول سعد ان يثنيه .
- لا يا «ابو عليو» لا تتعب نفسك . تحرك مع الجماعة . القضية سهلة!
- مع ذلك أبقَ .

تحركت المجموعة صوب نقطة اللقاء وتسلق الثلاثة إلى خارج المنخفض . اختاروا أعلى ربوة تطل على الطريق واخرج سلام اللافتة . ثبتوها على العصاتين . اخذ سعد وحسين يحفران الأرض بحربتيهما ثم ثبتا اللافتة . كان سلام واقفاً في حالة تأهب وعينه تحاول اختراق الظلام الممتد نحو الطريق . لف سعد على عصا منهما سلكاً رفيعاً ودفنه في الحفرة كاشفاً منه قطعة بطول انج . سأله حسين :
- ما الداعي للسلك؟
- للتمويه حتى يتصوروا اللافتة مفخخة ويخافوا انزالها حتى مجيء فرقة الهندسة .

أخرجوا حزمة من المنشورات والجرائد . وزعوها في مواضع متفرقة واضعين على كل ورقة حجر صغير . وقبل ان يسرعوا عائدين التفت سعد إلى اللافتة مزهواً وقرأها بصوت مسموع :
- المجد للذكرى ٤٨ لميلاد الحزب الشيوعي العراقي والموت للعفالقة .

* * * *

عند الفجر أطلّت سبعة رؤوس مغبرة شعثاء من وراء صخرة كبيرة تشرف على السهل . كانت عيونهم المنتفخة المحمرة شاخصة نحو الجسر وايديهم متلهفة لتناوش الناظور . سأل رشدي بلهّفة عن الساعة . اجابه سعد بصوت مرهق :
- خمسة إلاّ خمسة . لدينا خمس دقائق .

وجلس سانداً ظهره إلى الصخرة، حذا الآخرون حذوه . لكنهم لم يستقروا على حال . جلوس فقيام، والناظور ينتقل من عين إلى عين . كانوا يتلظون على جمر اللهفة ، والقلق يتحرك في صدورهم كعصفور حبيس . وفي تمام الخامسة حبسوا انفاسهم والصمت

الثقيل يطن في آذانهم. كانوا يتوقعون انفجارا يزلزل الجبل. القلب صار لا يخفق بل يدق بمطرقة. استطالت الرقاب، وكأنها تريد ان تدنو من الجسر. كانت الايدي ممتدة إلى الناظور. مرت الدقيقة الاولى، ثم الدقيقة الثانية، ثم الثالثة.. سأل سلام:

- رشدي! متأكد من التوقيت؟

رد عليه رشدي بصوت متوتر قلق:

- طبعاً متأكد!

وحين رأى العيون شاخصة اليه بشيء من الشك، تحركت مقلتاه بقلق وكأنها تقول لهم: «ماذا؟ ماذا دهاكم؟» لكنه قال بنبرة حاول ان تكون هادئة مقنعة:

- اربع أو خمس دقائق ليست مشكلة. الدقة مستحيلة بمثل حالنا!

دارت العيون مشيحة عن عينيه القلقتين. مرت دقائق أخرى.. سبع.. عشر.. ورغماً عنهم عادت العيون ترنو إلى رشدي. لم يستطع التحمل، فصاح بحدة وقد امتلأت أوداجه دماً:

- أنا متأكد من كل شيء. اسألوا حسين. تأكدنا بـ (اللايت)[6]

- أيده حسين:

- صحيح!

فاكمل رشدي:

- ماذا نعمل أكثر من هذا؟

فرد عليه سعد مهدئاً:

- ياعزيز من يلومك. لا تدافع عن نفسك مثل المذنب. لم نقصد لومك. نظرنا اليك لأنك أدرى بالمسألة.

ظهرت آثار التعب والسهر عليهم، فجلسوا منهكين، تخيم عليهم ظلال خفيفة من اليأس. مرت عشرون دقيقة، خمس وعشرون، ورغم ذلك لم يقر لهم قرار.. ينهضون، ليصوبون الناظور نحو الجسر، يجلسون... وكل دقيقة كانت تخلف فوقهم ثقلاً جديداً من اليأس وترسم على محياهم خطوطاً جديدة من الوجوم. داعب النعاس بعض العيون، أما الأخرى فبقيت متوقدة بالترقب. الدقائق الثقيلة البطيئة تمر بشكل متساو على الجميع. الثواني تزحف ببطء شديد نحو الخامسة والنصف. الوجوه العابسة تشف عن احباط ويأس. الامعاء راحت تتلوى وتضطرب، ربما تعلن احتجاجها ضد الجوع وبرد الصباح. تناول شاكر الناظور مرة أخرى وهو يتأفف ويدمدم، ثم صرخ دون ان يرفع الناظور عن عينيه:

- انفجرت!

قفز الجالسون إلى اقدامهم . لم يكن بوسعهم رؤية شيء من هذه المسافة، فوهج الانفجار لا يدوم إلا لحظة . انتظروا هنيهة فلم يصلهم دوي الانفجار. اخذهم الشك مرة أخرى،ثم داهمهم اليأس مرة واحدة فهدَّ كيانهم. اخذوا يهمهمون بتذمر ونفاذ صبر، فصاح شاكر:

ـ والله شفت الوهج . كتلة ضخمة من. . . .

وألجمه دوي انفجار بعيد من جهة الجسر. لبثوا ساكنين برهة، ثم تقافزوا كالاطفال

الهوامش :

(١) خلّو: تصغير اسم خليل .

(٢) أيباه : عامية. للتعجب.

(٣) كردستان يانه مان : كردستان أو الموت ـ باللغة الكردية .

(٤) دير مار ياقو: دير كبير يقال ان بعثة تبشيرية فرنسية بنته قبل ٤٠٠ عام على جبل جياسبي قرب قضاء سميل التابع لمحافظة دهوك. ويحتوى بالاضافة إلى البناء الرئيسي على (٣٦٠) مغارة وغرفة محفورة في الجبل لاغراض النسك. ويسمى أيضاً دير «قه شه فر»

(٥) چياسبي : الجبل الابيض ـ باللغة الكردية ـ جبل يقع في محافظة دهوك .

(٦) اللايت : مصباح البطاريات .



قصائد

عبد الرحمن النجار

- ١ -

●

على بضعةِ احلام
نُدرك انها لن تتحقق
نحاربُ ، نجوعُ ونأسى،
ياهذا الواقع!
أبداً في حدود حيواتنا
لن نلاقي احلاماً ولا شموساً
ولا القلبُ يفرحُ مرةً!

●●

يالسخرية القانون
ان يكونَ لذاك الحالم
خطرٌ على نظام القبح
ويالوحشة ما يحلمُ!

●●●

هل قُدرَ:
للرقاد، ان يكون صحواً في ظلّ ايامٍ رمادية؟
للاشياء افقيةً، ان تصوغَ من الذهنِ المتوقدِ سريراً لتنويمةِ غبار؟
للونِ، ان يبدوَ بمنتهى الصفرةِ؟
للغةِ، ان تستقر بحقيقتها في قعرٍ غيرَ منظورٍ للذات؟
للفمِ، ان يتحركَ بشفتيهِ نحو الداخل؟
لي، ان اظلّ هكذا دون يقين من محتوى لحظه مستقبل؟
لا أحدَ سوف يسمعُ أناشيدَ سقط منها الشعر
وموسيقاها تظلُّ تدندنُ بتجاويفَ وحشية!

- ٢ -

لا ولادات
ولا ابتسامات
ظلَّ الوردُ كسولاً
وكذا الريحُ توارت
في ذلك المساء
انتحر الوقتُ!

- ٣ -

انظر:
انهم يُطلقونَ الرصاص
على وثيقة الحقوق
ايها الذاهلُ
عانق المحاوله
في ليلِ المقابر!

- ٤ -

إقتادَ الشرطيُّ
ظفيرتين بصبيّه

بظفيرتين دون صبيّه
وظلَّ البَحرُ يثور!

- ٥ -

خلفَ زجاجٍ مَهيبْ
يقبعُ طبلُ قديمٌ من جلدٍ وخزفْ
كان الخزف من صنعِ قدامى الفقراءْ
فيما الجلدُ .. للقائد المسلوخ!

- ٦ -

مساحةٌ من عفنٍ
وظلٌ ثقيل ..
خاطتِ العناكبُ منهما ثوباً
فيما الكسالةُ والغبار
شادتا جدار!

- ٧ -

في خطوكَ الدائبْ
الشوارعُ أفاعٍ
والزوايا التفاتٌ
لأنيابٍ تحدقُ فيكْ!

- ٨ -

ما كان ليدُركْ
حين أفاق
انهُ وحيد
كأنهُ قبل مليار عام!

- ٩ -

للكلمةِ الهامةِ
ان كانت ترى الآتي

أم ترى الاعماق
وقعُ الاقدام في جسدي!

- ١٠ -

من وقتٍ لآخر
نشيّعُ حُلماً
وحينَ نعود
يدندنُ في وحشة المخيلةِ
حلمٌ وليدْ!

- ١١ -

ماذا لو أنَّ قدرة الاشياء
تجعلنا:
ننضجُ بوقتٍ قصير
ولتدعنا فيما بعد
دون سنواتٍ ممطوطه
نموت في سنٍ مُبكره؟

قصيدتان

مظفر حسين

عِراق...

تسائلني
ما للمسافات تنأى بيننا
رغم التصاقك بيْ؟
عِراق...!
كيف لي
أنْ أقاربَ بيني وبينك
أو ان اجاري النوارس
حين تضيقْ

ضقتُ
ضاقت الارضونْ

والسموات بي
كيف بيْ
وأنت تآخي المُدى والرقاب
كيف بيْ
وأنت ابحتَ لهم ولنا
أن يكون مَداك الغياب!

٤/ ٣/ ١٩٩٠ ـ دمشق

غياب . . .

ـ ١ ـ

لم يأتِ سواه
الموعد الذي لا يفهم
لماذا تعلقت عيناي بزاوية الطريق
الطريق المؤدي اليها
فقط
يعرف سرَّ انتظاري.

ـ ٢ ـ

دائماً
يعلل قلبي
قفرِ الطريق المؤدي اليها
قائلاً: لم يحن المَوعد بعد!
بينما
كلُّ المحطات
كل العيون

كل الطرقات
أعلنت غيابها

- ٣ -

قلبي يكذب
قال : شممتُ ضفائرها
على شرفات الطريق
- الطريق المؤدي دائماً إلى منفاي -
أبهجني ضوء رماديٌّ
- كيف لكفيَّ أنْ تجمعا كلَّ ذاك الرماد؟ -
قلبي يهذي
تهذي اليها خطاي
تنعطف الطرقات
أعرفها
الطرقات التي لا تؤدي اليها
خانتها قدماي.



شعر

... صباح ينهض اغنية...

وليد جسني

جئتكم متعباً
جئتكم مرهقاً أحكي
أقف قليلاً أمام نوافذكم الهرمة
وأبتديء للشمس
بابتسامة خجلة
رغم أن الشتاء. . .
على الشفاه
والغربة تلدغني
سكرى
ناقوس يدق ـ
الصرخات
وأغني
يدق الصرخات

ونمشي
من حولنا إشارات الأستفهام
تتساقط . .
كأوراق الخريف
غارقة فيها أقصى الجهات
ترتجفين فيّ كما الصباح
ومن حولي . .
الحراس . .
بقبعاتهم . .
السوداء . .
اقذفك
لجسدي
المكتظ غربة
وصمتاً
كما صمت القبور . . . !!

* * *

٥ ـ ١ ـ ٩٩٠

قصائد

ترجمة: بشار حسين

رينيه شار

إلى ن.

رفيقة صانع السلال

أحببتك . أحببت وجهك ينبوعا محفرا
بالعاصفة وشفرة حقلك ماسكة علي قبلتي.
البعض يلجأ إلى مخيلة مغلقة تماماً.
يكفيني انا الانطلاق. من اليأس حملت
قفة صغيرة جدا. يا حبي، منها استطاعوا
ان يظفروا سلة.

لكي لايتغير أي شيء

- ١ -

لتمسك بيديّ الآمنتين، لترتق السلم المظلم،
آه أيها المحب، تشتعل شهوة البذور، المدن
حديد ومحادثة بعيدة.

- ٢ -

من البحر نزعت رغبتنا ثوبه الساخن
قبل أن نسبح في قلبه

- ٣ -

في رطوبة صوتك تحوم عصافير
طاردة هموم الجفاف.

- ٤ -

أيها الجمال، للقائك احمل نفسي في عزلة البرد.
وردي هو مصباحك، يتألق الريح. تنحفر عتبة
المساء.

- ٥ -

زاوجت، أنا الآسير، تماير اللبلاب مع قفزة
حجر الخلود.

- ٦ -

«احبك» تردد الريح الى كل مايهب الحياة.
احبك وفيّ تعيشين.

٣ سبتمبر ١٩٣٩



وداعاً رشدي العامل
وداعاً أيها الشاعر الشيوعي !

في ١٩ أيلول ١٩٩٠ رحل عنا الشاعر المبدع رشدي العامل عن عمر يناهز السادسة والخمسين عاماً ، بعد أن ظل طيلة العقد الأخير من عمره صامداً بشجاعة نادرة في وطن محاصر بين الحرب والقمع .

وبموته خسر رشدي ، في عزّ المحنة التي تمر بها بلادنا ، موقفاً ثابتاً ارتبط به شعره وحياته — فقد كان شاعراً من الجيل الذي يلي الرواد ، عاش نضالات شعبنا الكبرى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وساهم في عدد منها : اضرابات العمال وانتفاضات الفلاحين والهبّات الشعبية في وثبة كانون ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين ١٩٥٢ ، وانتفاضة خريف ١٩٥٦ وثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .. ومسّت هذه الأحداث ايقاع قصيدته ، فارتبط التجديد عنده بطليعية الفكر والانتماء ، وتحديداً بالحزب الشيوعي الذي انتمى اليه في أواسط الخمسينات .

وقد كلفه هذا الانتماء الصعب الفصل من الدراسة والاعتقال والنفي مراراً ، كما أدى الى منع الكثير من قصائده التي ارتبطت بوجدان الناس والحركة الوطنية وبالحزب الشيوعي .

كان رشدي يدرس منفياً في القاهرة حين تلقى نبأ ١٤ تموز العظيم عام ١٩٥٨ ، فقطع دراسته وعاد الى بغداد ليشارك في بناء عراق مابعد الثورة .. شاعراً وثورياً ، وعضواً مؤنسساً ونشيطاً في أول اتحاد للأدباء العراقيين بعد الثورة ، ومحرراً بارزاً في أول صحيفة شيوعية علنية (اتحاد الشعب) .

اعتقل رشدي وطورد ، مثل رفاقه ، بعد انتكاسة الثورة وانقلاب ١٩٦٣ ، ومنعت كتاباته مراراً .

وأودع سجن قصر النهاية المشؤوم بعد انقلاب ١٩٦٣ بسبب التزامه بقضايا الجماهير والدفاع عنها في شعره وفي نشاطه الصحفي .

ومع صدور (طريق الشعب) العلنية عام ١٩٧٣ التحق بها على الفور محرراً بارزاً في القضايا الثقافية والسياسية ، وبقي فيها حتى آخر عدد منها . ورغم حملات القمع والاغراء التي شملت الوسط الثقافي لم يقل رشدي العامل ، الشاعر الشيوعي ، كلمة واحدة ضد وجدانه .. لامديحاً للدكتاتور ، ولاتبجيلاً لقادسيته ، ولا انسياقاً وراء مغامرته المجنونة بغزو الكويت ، بل ان قصائده عكست حتى اللحظة الأخيرة مرارة الوضع الذي عاشته البلاد ، دون أن يفارقه الأمل العنيد بأن تزدهر «حديقة علي» و «يعود الأصدقاء الجميلون» .

وداعاً رفيقنا العزيز رشدي ، بل والى الملتقى في عراق الشعر الصادق ، الملتزم بقضايا الناس ، عراق الديمقراطية ...

المكتب السياسي
للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
٢٠ أيلول ١٩٩٠

السعر دينار ونصف